



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

دراسة السيولة وجودة الأرباح باستخدام

قائمة التدفقات النقدية

(دراسة تطبيقية)

**Study of liquidity and Quality of Earnings
by Using the Statement of Cash Flows**

(An Applied Study)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد

إيمان عيد سميا

إشراف

الأستاذ الدكتور صافي فلوح

2016

الإهداء

إلى والدي العزيز الذي وقف بجانبني وقَدَّم لي الجهد والعطاء

إلى والدتي الحبيبة التي قدَّمت العطف والرعاية

إلى زوجي الغالي الذي شجَّعني على مواصلة مسيرتي العلمية

إلى شموع حياتي أطفالي الأحباء (الين ولجين ومحمد عارف)

إلى عائلتي ، إلى صديقاتي ورفيقات دربي

إلى جميع من علمني حرفاً

أهدي هذا الجهد المتواضع .

الشكر

أشكر الله سبحانه وتعالى أن وفقني وأرشدني إلى طريق النجاح وسدد خطاي لأحقق ما أصبو إليه. وبطيب لي أن أتقدّم بجزيل الشكر ووافر الامتتان إلى كل من ساهم في إنجاز البحث، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور **صافي فلوح** الذي أشرف على رسالتي وقَدّم لي النصّح والإرشاد ولم يبخل بجهدٍ أو وقتٍ في المتابعة المستمرة لإثراء هذه الرسالة، كما أتقدم له بأسمى آيات الامتتان لحسن تعاونه.

كما أتوجه بالشكر إلى السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور **نبيل الحلبي** والأستاذ الدكتور **إبراهيم ميده** على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة .

وأشكر السادة أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة الذين زودوني بالعلم والمعرفة .

وأتوجه بالشكر إلى كل من قدّم لي المساعدة والتشجيع .

التصريح

أصّرَح بأنّ هذه الدراسة بعنوان: " دراسة السيولة وجودة الأرباح باستخدام قائمة التدفقات النقدية
- دراسة تطبيقية - "

غير مقتبسة أو منقولة أو محرفة من أي عمل علمي آخر، ولم يسبق أن قُبِلَتْ للحصول على
أي شهادة علمية.

الطالبة

التاريخ: 2016/7/21 م

إيمان عيد سميا

قائمة المحتويات

(23-1)	الإطار العام للبحث
1	1: مقدمة
3	2: مشكلة البحث
4	3: الدراسات والأبحاث السابقة
23	4: أهمية البحث
23	5: أهداف البحث
23	6: فروض البحث
24	7: منهجية البحث
24	8: محددات البحث
24	9: التعريفات الإجرائية
25	10: أنموذج الدراسة
(54- 27)	الفصل الأول : قائمة التدفقات النقدية
28	المبحث الأول : قائمة التدفقات النقدية : التعريف ، المراحل ، الأغراض والمصادر
29	1-1-1: تعريف قائمة التدفقات النقدية والحاجة لوجودها
29	1-1-1-1: تعريف قائمة التدفقات النقدية
30	1-1-1-2: الحاجة لوجود قائمة التدفقات النقدية
32	1-1-2: مراحل قائمة التدفقات النقدية
34	1-1-3: أغراض قائمة التدفقات النقدية وأهميتها والفرق بينها وبين قائمة الدخل
34	1-1-3-1: أغراض قائمة التدفقات النقدية وأهميتها
37	1-1-3-2: الفرق بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل
39	1-1-4: مصادر بيانات قائمة التدفقات النقدية

40	المبحث الثاني : طرق عرض وإعداد قائمة التدفقات النقدية
41	1-2-1: المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS
40	2-2-1: عرض قائمة التدفقات النقدية
43	3-2-1: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
50	4-2-1: التقرير عن التدفقات النقدية على الأساس الصافي
51	5-2-1: المشكلات المتعلقة بالتدفقات النقدية
(55-89)	الفصل الثاني : دراسة السيولة وجودة الأرباح باستخدام قائمة التدفقات النقدية
56	المبحث الأول : تحليل قائمة التدفقات النقدية
57	1-1-2: أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية
58	2-1-2: طرق تحليل قائمة التدفقات النقدية
59	3-1-2: الاعتبارات الواجب مراعاتها في التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية
61	4-1-2: مزايا النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية
63	المبحث الثاني : دراسة السيولة باستخدام قائمة التدفقات النقدية
64	1-2-2: أهمية قائمة التدفقات النقدية في دراسة السيولة
65	2-2-2: دور قائمة التدفقات النقدية في توقع السيولة وبعض الطرق لحل مشاكل السيولة
67	3-2-2: نسب السيولة المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية
74	المبحث الثالث : دراسة جودة الأرباح باستخدام قائمة التدفقات النقدية
75	1-3-2: مفهوم جودة الأرباح
77	2-3-2: إدارة الأرباح
80	3-3-2: أهمية جودة الأرباح ومسؤولية جودة الأرباح
82	4-3-2: نماذج أو مقاييس جودة الأرباح
84	5-3-2: أهم العوامل المؤثرة على جودة الأرباح
86	6-3-2: العلاقة بين التدفقات النقدية وجودة الأرباح

87	2-3-7: نسب جودة الأرباح المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية
(122-90)	الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية
91	المبحث الأول : لمحة عامة عن الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية المساهمة
91	1-3-1: التعريف بالشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية المساهمة المغفلة
93	1-3-2: عرض نتائج أعمال الشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة
100	المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات
100	1-3-2: اختبار الفرضية الأولى
107	2-3-2: اختبار الفرضية الثانية
120	المبحث الثالث : النتائج والتوصيات
120	1-3-3: النتائج
122	2-3-3: التوصيات
123	قائمة المراجع

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية قائمة التدفقات النقدية وأهمية تحليل هذه القائمة في دراسة سيولة المنشأة وجودة أرباحها من خلال النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على التقارير المالية للشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة للأعوام التالية : 2010,2011,2012,2013,2014 ، وتفسير النتائج، ثم إجراء تحليل الارتباط لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها :

- 1- يجب عدم الاعتماد الكامل على قائمة الدخل وحدها عند اتخاذ القرارات ، وذلك لأنها تعتمد نظام الاستحقاق.
 - 2- هناك أهمية كبيرة لقائمة التدفقات النقدية وبالأخص في معرفة مصادر التدفق النقدي.
 - 3- هناك أهمية كبيرة لفهم وتحليل قائمة التدفقات النقدية كونها توفر معلومات خالية من التضليل وذلك لأن النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية لا تخضع لتقلبات القياس المحاسبي لقيم الأصول كما هو الحال مع النسب التقليدية .
 - 4- بناءً على نتائج تحليل الارتباط يتم قبول الفرضية الأولى وبالتالي لا تعد النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية فعالة في تقييم مستوى السيولة وقدرة المنشأة على سداد التزاماتها.
- ورفض الفرضية الثانية وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تقول بأن النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية فعالة في تقييم جودة الأرباح.

Abstract

This study aimed to highlight the role and importance of the statement of cash flows and the importance of analyzing this statement in the study of the liquidity facility and the quality of its earnings through extracted ratios of the statement of cash flows , and to achieve the objectives of the study , were to rely on the financial reports of the Alahliah company eligibility for vegetable oils closed shareholding for the following years: 2010,2011,2012,2013,2014 , and interpret the results , and then perform the correlation analysis to test the hypotheses of the study .

The study found a range of results, the most importance are :

- 1 – You should not fully rely on the income alone when making decisions because they rely accrual system .
- 2 – There is a great importance to the statement of cash flows , and especially to know the cash flow sources .
- 3 – There is a great importance to understand and to analyze the cash flow statement as it provides free information and misinformation because the ratios derived from the statement of cash flows are not subject to the vagaries of accounting measure of the values of assets as is the case with traditional ratios .
- 4 – Build on the results of correlation analysis are accepted first hypothesis and therefore not considered financial ratios derived from the list of effective cash flow in the evaluation of the level of liquidity and the entity's ability to repay obligations .

And he rejected the second hypothesis and thus accept the alternative hypothesis, which says that the financial ratios derived from the cash flow statement effective in assessing the quality of earnings in Alahliah Company.

الإطار العام للبحث

1: مقدمة البحث:

إنّ من أهم أهداف القوائم المالية تقديم المعلومات التي تساعد المستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين في تحديد حجم التدفقات النقدية المتوقعة ومدى قدرة المنشأة من خلال هذه التدفقات على سداد التزاماتها ودفع الفوائد على الديون المترتبة عليها وتوزيع نسبة ملائمة من الأرباح على المساهمين. ونظراً لأنّ قدرة المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية ملائمة تؤثر على قدرتها على سداد توزيعات الأرباح والفوائد وبالتالي على القيمة السوقية للأسهم، فإنّ التدفقات النقدية المتوقعة التي يمكن أن يحصل عليها المستثمرون والدائنون ترتبط بالتدفقات النقدية الحالية للمنشأة التي قام هؤلاء باستثمار أموالهم فيها سواء في صورة أسهم أو قروض. ولذلك، فإنّ القوائم المالية يجب أن تقدّم معلومات حول كيفية حصول المنشأة على النقدية وكيفية التصرف بها وكذلك حول القروض التي تحصل عليها وكيفية سدادها. كما أنّ القوائم المالية يجب أن تقدّم معلومات عن التوزيعات النقدية والعوامل الأخرى التي تؤثر على درجة السيولة واليسر المالي للمنشأة¹.

وحيث أنّ التحليل المالي ازدادت أهميته بمرور السنين في ظل تعدّد وتوسّع أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر لما يقدمه من معلومات كثيرة عن الظروف المالية والتشغيلية للمنشأة، وحيث أنه لم تعد القوائم المالية الختامية لمشاريع الأعمال قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي لتفسيرها وبيان جوانب القوة والضعف فيها. ولذلك فإنّ القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة بالنسبة لصانع القرار. كما لم تعد الأرقام المطلقة وحدها قادرة على تقديم العون دون محاولة قراءة ما وراء هذه الأرقام ومحاولة تفسيرها في ضوء ما تمثله الأنشطة الفعلية ونتائجها، وما توفره من مؤشرات يمكن الاستدلال بها على المستقبل واحتمالاته².

¹ - الدهراوي ، كمال الدين ، " تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار " ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2006

² - اسماعيل ، اسماعيل وشاكر محمد ، منير ونور ، عبد الناصر ، " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات " ، مطبعة الطليعة ، عمان 2000 ، ص 3.

وفي نطاق البحث الدائم عن أنجع الطرق للتعرف على وضع السيولة في المنشأة والكشف عن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ودفع حصص الأرباح المناسبة للمساهمين فيها، تعددت الأساليب والأدوات التي تطورت بتطور أوضاع المنشآت وتراكم الخبرات والتجارب. حيث تمّ الاعتماد في السابق على تحليل المركز المالي قصير الأجل كما وتمّ الحكم على سيولة المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال مفاهيم رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل ومن ثمّ قائمة التغير في المركز المالي التي استمر العمل بها منذ عام 1977 حتى صدور المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ لعام 1999 عن لجنة معايير المحاسبة الدولية: (IASB) International Accounting Standards Committee الذي استبدل قائمة التغير في المركز المالي بقائمة التدفقات النقدية Cash Flow Statement التي أصبحت الشركات مطالبة بإعدادها ونشرها ضمن قوائمها المالية اعتباراً من عام 1994. وتعد قائمة التدفقات النقدية انطلاقة من أنّ قدرة المنشأة على سداد التزاماتها مرتبطة بقدرتها على توليد تدفقات نقدية موجبة كافية لتغطية احتياجاتها من النقد على المدى القصير. وقد تعزز هذا التوجه نحو اعتماد الأساس النقدي للحكم على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها بعدما تبين أنّ إعداد قائمة التغير في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل لم يقدم المؤشرات اللازمة لتفادي حالات الإفلاس والانحيار التي تعرضت لها بعض الشركات¹.

وقامت الباحثة في هذا البحث بدراسة السيولة وجودة الأرباح من خلال المؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية وبالتالي تسليط الضوء على هذه المؤشرات وبيان أهميتها واختبار مدى قدرتها على تقييم السيولة وجودة الأرباح في المنشأة. وتمّ تطبيق هذه النسب على إحدى الشركات الصناعية المساهمة المغفلة السورية (الشركة الأهلية للزيوت النباتية)، واختبار قدرتها على تقييم السيولة وجودة الأرباح، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

¹ - فلوح ، صافي واسماعيل ، اسماعيل ومرعي ، عبد الرحمن وحمزة ، محي الدين ، " تحليل القوائم المالية " ،

مطبعة الروضة ، جامعة دمشق ، 2009-2008 ، ص 97.

2: مشكلة البحث:

تعد القوائم المالية التقليدية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة) وفقاً لأساس الاستحقاق وبالتالي فإنّ البيانات المالية التي تعرضها تلك القوائم لا تكشف عن حقيقة التدفقات النقدية لأنشطة المنشأة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. بالإضافة إلى أنّها لا توفر بما فيه الكفاية المعلومات الضرورية سواء لأغراض الإدارة أو الاستثمار. كما أنّ القوائم المالية التقليدية لا تستطيع الإجابة على جميع التساؤلات التي يضعها مستخدم القوائم المالية مثل، ما هو حجم النقدية التي ولدتها المنشأة من خلال عملياتها التشغيلية؟ وغيرها من الأسئلة المرتبطة بالنقدية وقدرة الشركة على توليد السيولة التي تمكنها من مواجهة التزاماتها الجارية. وكنتيجه لذلك فإنّ النسب المالية التقليدية المستخرجة من تلك القوائم سواء كانت لتقييم الربحية أو السيولة قد تكون مضللة في بعض الأحيان، وهذا ما ساهم في إبراز دور وأهمية قائمة التدفقات النقدية لاشتقاق المؤشرات اللازمة لتقييم جودة الأرباح وتقييم جودة السيولة للمنشأة. حيث يعتبر صافي التدفق النقدي مؤشراً جيداً على صدق ربحية المنشأة كما تعتبر قائمة التدفقات النقدية مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المنشأة.

ولتحقيق أغراض الدراسة تمّ عرض عدد من الأسئلة :

أولاً: هل تعد النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية فعّالة في تقييم السيولة؟

ثانياً: هل تعد النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية فعّالة في تقييم جودة الأرباح؟

3: الدراسات والأبحاث السابقة:

هناك الكثير من الدراسات والأبحاث التي تناولت كلاً من قائمة التدفقات النقدية ومكوناتها والسيولة وجودة الأرباح وفيما يلي بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة حيث سيتم استعراض هذه الدراسات مبوبة حسب التسلسل الزمني:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة قدومي والكيلاني 2003

" استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية " (دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي والدخل) ¹ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية قائمة التدفقات النقدية والتي تقوم بإعدادها الشركات في تقييم أدائها الفعلي والحقيقي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الخاصة ودون اللجوء إلى المصادر الخارجية حيث يمكن أن تواجه هذه الشركات صعوبة في الحصول عليها عند الحاجة لها إلى جانب قائمتي المركز المالي والدخل اللتان اعتادت الشركات على استخدامهما في الماضي وحيث أن تلك القوائم (المركز المالي والدخل) تعتمد على مبدأ الاستحقاق ، لذلك فإنّ نتائج تقييم أداء الشركات كانت متناقضة فبعضها يعطي نتائج جيدة ولكن عند استخدام التدفقات النقدية تكون النتائج مختلفة .

مجتمع وعينة الدراسة: اعتمد الباحثان على البيانات المالية التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية لعينة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وعددها عشر شركات حيث قام الباحثان باعتماد مجموعة من النسب المالية التي طبقت على قائمتي المركز المالي والدخل من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى.

¹ - قدومي ،نائر والكيلاني، قيس، " استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي والدخل " ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، عمان ، الأردن ، 2003 م.

المنهجية المتبعة: قام الباحثان باستخدام أسلوب الانحدار الخطي حيث تم حساب معامل الانحدار بين نتائج التحليل المالي باستخدام قائمتي المركز المالي والدخل ونتائج التحليل المالي باستخدام التدفقات النقدية فتبين أن معامل الانحدار ضعيف جداً، وهذا يثبت مدى التفاوت في النتائج وتم أيضاً حساب معامل التحديد (R^2) والذي يثبت أن هذا التفاوت سببه الاختلاف في طبيعة المعلومات التي تحتويها كل نوع من القوائم المالية.

أهم النتائج: كانت النتائج متفاوتة بشكل كبير حيث أظهر التحليل المالي قيم النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية أقل في قيمتها من قيم النسب المالية المستخرجة من تحليل قائمتي المركز المالي والدخل للشركات عينة الدراسة والسبب هو الاعتماد على الأساس النقدي في إعداد قائمة التدفقات النقدية التي تظهر نتائج حقيقية وأكثر دقة. وتضمنت الدراسة نتائج مهمة منها وجوب الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية عند تقييم الأداء المالي للشركات إلى جانب قائمتي المركز المالي والدخل.

أهم التوصيات: ضرورة قيام الشركات بالإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية مع القوائم الأخرى. هدفت الباحثة من هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية.

2 - دراسة الحلبي 2006

" دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية " ¹

هدف البحث إلى تحديد الملاحظات الإدارية المتعلقة بأداء مستخدمي المعلومات ومواقفهم المهنية في محيط العمل عن دور معلومات التدفقات النقدية وفق ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والأنظمة المحاسبية المطبقة في الشركات الخاصة السورية لاتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض. تمّ تحديد ملاحظات متخذي القرارات من أصحاب الشركات الخاصة والإداريين والمحاسبين القانونيين والمحليين الماليين عن دور معلومات التدفقات النقدية في سورية.

¹ - الحلبي ، نبيل ، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 22 ، العدد الأول ، 2006م.

المنهجية وعينة الدراسة: لتحقيق أهداف البحث تمّ تصميم استبيان ورّع على خمس عشرة شركة صناعية خاصة في سورية. وتمّ اتباع المنهج الاستنباطي واستخدم البرنامج الحاسوبي (SPSS) لاختبار فرضيات البحث.

أهم النتائج: أ- هناك اختلافات جوهرية في الملاحظات الإدارية عن الحاجة إلى معلومات التدفقات النقدية في سورية مقارنة مع ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية والأمريكية. كما أنّ هناك اعتماداً كلياً على محاسبة الاستحقاق استناداً إلى النظام المحاسبي المتبع في شركات القطاع الخاص في سورية.

ب - هناك عدم ثقة من قبل متخذي القرارات في شركات القطاع الخاص في سورية بالمحاسبين غير المهنيين عند تقديم معلومات عن التدفقات النقدية.

ج - يوجد عدد من العوامل الظرفية السائدة في الشركات الخاصة السورية تجعل من الضروري إلزام الشركات الخاصة بتقديم معلومات عن التدفقات النقدية.

أهم التوصيات: 1- دعوة وزارة المالية لتضمين البيان المالي للأغراض الضريبية معلومات وبيانات عن قائمة التدفقات النقدية وذلك لأهميتها في بيان قدرة المشروع على تلبية التزاماته النقدية وسلامة وضعه النقدي.

2- ضرورة قيام كل من الجامعة وجمعية المحاسبين القانونيين ووزارة المالية بإعداد مشروع نظام محاسبي موحد يأخذ بالحسبان التوحيد المحاسبي بين الشركات في القطاعات الثلاثة العام والخاص والمشارك، مع تنوع الحالات التطبيقية بما يتوافق والمفاهيم الاقتصادية الحديثة وبرامج المحاسبة على الحاسوب.

3- ضرورة إيجاد نوع من الثقة المتبادلة بين ممارسي المهنة من المحاسبين والإدارة العليا في الشركات الخاصة للإفصاح الكامل عن معلومات التدفقات النقدية بأسلوب علمي وعملي.

4- ضرورة توسع الدراسات العلمية المستقبلية لتشمل عينة من الصناعات المختلفة في كل من القطاعين العام والمشارك، وإعداد المقارنات عن دور معلومات التدفقات النقدية في تطوير الأداء واتخاذ القرارات المختلفة.

تمّ الاستفادة من هذه الدراسة في الحديث عن الحاجة لوجود قائمة التدفقات النقدية.

3- دراسة الهباش 2006

" استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية " ¹

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية والعوائد المحاسبية، وتحديد أكثر تلك المقاييس قدرة وأفضلها في التنبؤ بالتدفقات النقدية. مجتمع وعينة الدراسة: تمّ التطبيق على عينة من المصارف الوطنية الفلسطينية التي تمثلت في سبعة مصارف فلسطينية للفترة 2004 – 1997م.

المنهجية المتبعة: تمّ استخدام أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد في تحليل البيانات. أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى أنّ العلاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية علاقة قوية ومعنوية إحصائياً، بينما العلاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة علاقة ضعيفة بشكل عام. كما أنّ القدرة التنبؤية لمقاييس التدفقات النقدية أفضل من مقاييس العوائد المحاسبية من حيث الأهمية سواء على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى المصارف مجتمعة عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. أهم التوصيات: أوصت هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية، لما تتضمنه من محتوى معلوماتي يعكس قدرة المنشأة على مواجهة الظروف المحيطة بها ولتقديمها بيانات تمكّن مستخدميها من الاستفادة منها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية الرشيدة، وكذلك الاهتمام بقائمة الدخل، فكل من تلك القائمتين أهميتها ودورها. كما أوصت الدراسة باستخدام النماذج التي تمّ التوصل إليها كمؤشر تنبؤي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمصارف العاملة في فلسطين.

¹ - الهباش ، محمد يوسف ، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2006 م.

4- دراسة مطر وعبيدات 2007

"دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

المنهجية المتبعة وعينة الدراسة: لتحقيق هذه الغاية تمّ بداية استخدام التحليل التمييزي لتصميم نموذج رياضي بالاعتماد على (30) نسبة مالية مبنية على أساس الاستحقاق، والتي كانت الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة ذات العلاقة ، وعلى عينة مكونة من (36) شركة صناعية في الأردن نصفها تعرض للتصفية والنصف الآخر مستمر وذلك للفترة من 1989 إلى 2001 ، وبعد ذلك تم استخدام نفس التحليل ونفس العينة والفترة لتصميم نموذج آخر ، بالاعتماد على (23) نسبة مالية مشتقة من قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى نسب الاستحقاق السابقة ، ومن ثم تم اختبار كل من النموذجين على عينة اختبارية أخرى من الشركات تكونت من (37) شركة منها ثلاث شركات تعرضت للتصفية والباقية مستمرة وذلك للفترة من 2002 إلى 2005 .

أهم النتائج: من خلال المقارنة بين النتائج المحققة من النموذجين، توصلت الدراسة إلى أنّ النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية قد ساهمت بشكل واضح في تحسين القدرة التنبؤية للنموذج المبنى على نسب الاستحقاق، وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وتتفق هذه النتائج مع النتائج التي كشفت عنها الدراسات السابقة، حيث ارتفعت القدرة التنبؤية لهذا النموذج قبل سنة من حدوث واقعة الفشل المالي من (80.8 %) إلى (91.8 %).

¹ - مطر ، محمد وعبيدات ، أحمد ، " دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية " ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 3 ، العدد 4 ، 2007 م .

أهم التوصيات: 1- ضرورة إجراء تحديثات مستمرة على نماذج التنبؤ بالفشل المالي لأنّ التغيرات المحيطة ببيئة الشركات يمكن أن تؤثر على القدرة التنبؤية لهذه النماذج.

2- عدم اقتصار نماذج التنبؤ بالفشل المالي على النسب المالية المستخلصة من قائمتي المركز المالي والدخل فقط، بل يجب تضمين هذه النماذج نسباً منتقاة من قائمة التدفق النقدي، كما يتوجب أيضاً في تقييم قدرة الشركة على الاستمرار مراعاة بعض المؤشرات غير المالية بجانب المؤشرات المالية والمتمثلة بالنسب المالية.

هدفت الباحثة من هذه الدراسة إلى معرفة مزايا النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية.

5-دراسة دحود 2008

" دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية " ¹

هدف البحث إلى التعرف على آراء بعض المهتمين في مجال المحاسبة عن أهمية المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية في المساعدة باتخاذ القرارات الاقتصادية.

المنهجية المتبعة: اعتمد الباحث على الأسلوب النظري الوصفي والأسلوب العملي الاستقرائي الذي يقوم على تصميم استبانة ثم وزعت على عينة من أساتذة المحاسبة في جامعة دمشق وإريد وعينة أخرى من طلبة الدراسات العليا في قسم المحاسبة بجامعة دمشق ثم تحليل بيانات البحث واختبار الفرضيات، ثم توصل الباحث إلى النتائج التالية:

أ – تعد قائمة التدفقات النقدية مناسبة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية وأهمها:

- 1) المساعدة في تقييم درجة السيولة .
 - 2) المساعدة في تقييم مقدرة الشركة على تسديد التزاماتها ودفع توزيعات الأرباح.
 - 3) المساعدة في التنبؤ بأوقات التدفقات النقدية ومقاديرها وبالإعسار المالي.
 - 4) المساعدة في تقييم التغيرات في صافي أموال الشركة وأدائها التشغيلي.
- ب – تفضل الطريقة المباشرة على الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية لما تقدمه من معلومات وإفصاح أكثر يفيد في عملية اتخاذ القرارات.

¹ - دحود ، حسين ، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 24 ، العدد الثاني. 2008 م.

ج - عند استخدام الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية نحصل على مزيد من الإفصاح للعناصر التي تدخل ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

د - إن معظم الإصدارات المحاسبية التي تناولت التدفقات النقدية أخذت بالتبويب الثلاثي للتدفقات النقدية (تشغيلية، استثمارية، تمويلية) وبما يرتبط مع الأنشطة الاقتصادية للشركة.

أهم التوصيات:1- تبني المعيار الدولي رقم 7 أو الأمريكي رقم 95 في إعداد قائمة التدفقات النقدية إلى جاني القوائم المالية الأخرى.2- قيام الشركات باستخدام الطريقة المباشرة في إعداد هذه القائمة لما تتمتع به من خصائص ولما تقدمه من إفصاح.3- القيام بالمزيد من الدراسات التي تبحث بشكل خاص في قائمة التدفقات النقدية مع التركيز على جوانب أخرى في القائمة.

4- عقد دورات تدريبية للعاملين في مجال المحاسبة في سورية لشرح مفهوم قائمة التدفقات النقدية وأهميتها وطرائق إعدادها وذلك لرفع المستوى المهني للعاملين.

تم الاستفادة من هذه الدراسة في عرض طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية.

6-دراسة السيد أحمد 2008

" الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان " ¹.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي، والتعرف على آراء ووجهات نظر كل من مسؤولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان حول الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة الشركة وجودة أرباحها، ومدى تأثيرها على ما يتخذونه من قرارات مالية في ممارساتهم الوظيفية.

¹ - السيد أحمد، عبد الناصر، الأهمية النسبية للنسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان ، رسالة ماجستير في المحاسبة كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،الأردن ، كانون الثاني ، 2008.

المنهجية المتبعة وعينة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة على عينة بلغ عددها (95) فرداً منهم (30) فرداً من محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية و(65) فرداً من محلي الأوراق المالية في بورصة عمان، كما تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، واختبارات (One Sample T- test) لاختبار الفرضيات الأربعة الأولى واختبارات (Independent Sample T- test) لاختبار الفرضيتين الخامسة والسادسة.

أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

□ أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة

من وجهة نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية.

□ أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم جودة أرباح

المنشأة من وجهة نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية.

□ وجود اختلاف بين وجهتي نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية حول الأهمية

النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة عند مستوى المعنوية البالغ (5%)

في هذه الدراسة.

□ عدم وجود اختلاف بين وجهتي نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية حول الأهمية

النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح عند مستوى المعنوية البالغ

(5%) في هذه الدراسة.

هدفت الباحثة من هذه الدراسة إلى التعرف على الاعتبارات الواجب مراعاتها في التحليل المالي

لقائمة التدفقات النقدية.

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحثة من حيث أنها دراسة ميدانية تأخذ رأي كل من محلي

الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان في أهمية النسب

المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح بينما دراسة الباحثة تدرس

مدى فعالية النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح في

إحدى الشركات الصناعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

7 - دراسة درغام 2008

" العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7): دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين. " ¹

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين كل من التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية والنشاطات مجتمعة وبين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). وتقتض الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية وعائد السهم.

مجتمع وعينة الدراسة: شملت الدراسة 7 مصارف وطنية تعمل في فلسطين خلال الفترة من العام 2000 وحتى العام 2006 وتم الحصول على البيانات المطلوبة من خلال القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) التي تم نشرها في تقارير المصارف أو لدى سلطة النقد الفلسطينية.

المنهجية المتبعة: لاختبار فرضيات الدراسة تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS واستخدام المتوسطات الحسابية ومعامل الارتباط بيرسون .

أهم النتائج: تشير نتائج معامل الارتباط بيرسون إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم والتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية. كما أشارت النتائج أيضاً إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم والتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية.

وأخيراً أوضحت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم والتدفقات النقدي مجتمعة.

¹ - درغام ، سوزان ، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7): دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين. "، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، 2008 م.

أهم التوصيات: خلصت الدراسة إلى ضرورة إيلاء قائمة التدفقات النقدية أهمية أكثر وتوصية مستخدمي القوائم المالية إلى فهمها وتحليلها كونها توفر معلومات مالية خالية من التضليل. كما يجب على سلطة النقد الفلسطينية أن تطالب جميع المصارف أن تفصح للجمهور عن عائد السهم السنوي في تقاريرها المالية الختامية. تمّ الاستفادة من هذه الدراسة في الحديث عن المشكلات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية.

8-دراسة الخولاني 2010

"مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بفشل الشركات: دراسة تطبيقية على إحدى الشركات الصناعية في سورية"¹.
هدف البحث إلى معرفة مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل المالي للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية المساهمة المغفلة (شركة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية).

استخدم الباحث (33) نسبة مالية مشتقة من القائمة صنفت في مجموعات أربع هي:

- 1- تقييم جودة (أو نوعية) الأرباح.
- 2- تقييم السيولة و الملاءة المالية.
- 3- تقييم سياسات التمويل.
- 4- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. وقد اعتمد على بيانات الشركة للفترة من 2005 وحتى 2008.

المنهجية المتبعة: للحكم على مدى مساهمة مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بفشل الشركة، تم اختيارها بحيث تكون مناسبة لظروف الشركة. ثم قام بمقارنة نتائج مؤشرات قائمة التدفقات بنتائج نماذج التنبؤ المختارة.
أهم النتائج: توصل الباحث من خلال المقارنة أنّ قائمة التدفقات النقدية تمثل اتجاهاً مختلفاً للتنبؤ بالفشل المالي للشركات عن النسب المبنية على أساس الاستحقاق.

¹- الخولاني ، كمال ، مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بفشل الشركات ، دراسة تطبيقية على إحدى الشركات الصناعية في سورية ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة، جامعة دمشق كلية الاقتصاد ، 2010.

وبالتالي فإنّ المعلومات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أكثر دلالة وأفضل تعبير عن القدرات المالية للشركة وبالتالي فإنّها تسهم بشكل أفضل في التنبؤ بفشل الشركات من تلك المعلومات المستخرجة من قائمة الدخل، وقد تبين مع ذلك أن تكامل كلا النوعين من المؤشرات يقدم مدلولات أفضل للتنبؤ بالفشل المالي، وإنّ قائمة التدفقات النقدية رديف قوي للقوائم التقليدية. أهم التوصيات: 1- التركيز على المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية، والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لاتخاذ القرارات المالية المناسبة. كما أوصى الباحث بالاهتمام بشكل أكبر بالنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشأة عند اتخاذ القرارات المالية.

2- ضرورة إعداد قائمة تدفقات نقدية تقديرية في بداية العام على أساس السنوات السابقة وعرضها في نهاية العام كأرقام فعلية وبشكل مقارن مع السنة المالية السابقة ومع الموازنة المعدة في بداية السنة. لأنّ ذلك يقدم إفصاحاً جيداً عن سيولة الشركة ويساعد في تقييم أداء الإدارة وخططها النقدية.

3- إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة كونها تتناسب مع الغرض من إعداد القائمة، كما أنها تقدم الإفصاح المناسب والأفضل من الطريقة غير المباشرة.

9- دراسة أحمد 2011

" فعالية المقاييس المحاسبية والنقدية في تقييم الأداء في المنشآت الفندقية: دراسة تطبيقية " ¹ هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين مقاييس تقييم الأداء المحاسبية والنقدية، ودورها في تقييم أداء المنشآت الفندقية من خلال قدرتها على تقييم جودة الأرباح وتقييم السيولة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في تلك المنشآت، وذلك بالتطبيق على فندق ميريديان دمشق للفترة 2004 – 2008.

¹ - أحمد ، سامر ، فعالية المقاييس المحاسبية والنقدية في تقييم الأداء في المنشآت الفندقية: دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة، جامعة دمشق كلية الاقتصاد ، 2011.

المنهجية المتبعة: تمّ استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS باستخدام أسلوب تحليل الارتباط وأسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في تحليل البيانات.

أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى أنّ العلاقة بين مقياس (صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول) كمقياس لقدرة الفندق على تحقيق الأرباح وبين مقياس العائد المحاسبي كأحد المقاييس المحاسبية علاقة قوية ومعنوية إحصائياً، كما أنّه توجد علاقة ارتباط قوية ذات معنوية إحصائية بين مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لمقياس قدرة الفندق على السداد وبين المقاييس المحاسبية المستخدمة في تقييم السيولة في الفندق.

كما أنّ المقياسين معدل العائد المحاسبي ومقياس العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية يفسران 100 % من التغيرات الحاصلة في قدرة الفندق على تحقيق الأرباح، ومؤشر التداول هو أفضل المقاييس المحاسبية والنقدية في تفسير قدرة الفندق على السداد. كما أنّ للأرباح المحاسبية قدرة عالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وهي بذلك تعتبر أفضل من التدفقات النقدية الحالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

أهم التوصيات: أوصت هذه الدراسة بضرورة إقامة معاهد خاصة لتأهيل وتدريب الكوادر المتخصصة للعمل في المنشآت الفندقية بشكل يؤدي إلى زيادة كفاءة الإدارات والكوادر في الفنادق، ووجوب إعطاء قائمتي الدخل والتدفقات النقدية المزيد من الاهتمام والدراسة لإبراز دورهما لمتخذي القرارات وللجهات المستخدمة للقوائم المالية المنشورة، وإيلاء المقاييس المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق أهمية حيث اتضح أن المقاييس المعدة على أساس الاستحقاق هي الأكثر قدرة بشكل عام على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتقييم قدرة المنشأة على السداد .

كما أوصت بالاعتماد على المقاييس المحاسبية والنقدية معاً في تقييم الأداء في المنشآت الفندقية، نظراً لأهمية هذه المقاييس في تقييم كفاءة وفعالية النشاط الفندقي انطلاقاً من البيانات والمعلومات التي توفرها القوائم والتقارير المالية، والعمل على تطوير إطار متكامل للرقابة وتقييم الأداء في الفندق موضع الدراسة من خلال الاستفادة من المزايا التي تحققها المقاييس المحاسبية والنقدية.

تمّ الاستفادة من هذه الدراسة في شرح بعض النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية.

10-دراسة حمدان 2012

" العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية " ¹

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، بالإضافة إلى اختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات وهي: التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، عقود الدين، العائد على الاستثمار، التحكم المؤسسي، جودة التدقيق، ولجان التدقيق.

مجتمع وعينة الدراسة والمنهجية: قد شملت عينة الدراسة على (50) شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي للفترة 2004-2009، والتي رتبت بطريقة مكننتا من استخدام اختبار الانحدار المشترك.

أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تشير إلى ارتفاع جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير لحجم الشركة وعقود الدين وجودة التدقيق في مستوى جودة الأرباح.

أهم التوصيات: بناءً على تلك النتائج، خرجت الدراسة بجملة من التوصيات للأطراف المهتمة، من أهمها: تطوير نموذج لقياس جودة الأرباح يعتمد في سوق عمان المالية، مع تفعيل آليات التحكم المؤسسي وغيرها من التوصيات التي تساهم في تحسين جودة الأرباح. هدفت الباحثة من هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم جودة الأرباح وأهميتها.

¹ - حمدان ، علام ، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد العشرين ، العدد الأول ، 2012 م.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Nasir and Abdullah 2004

" Information Provided by Accrual and Cash Flow Measures in Determining Firms' Performance: Malysian Evidence "

" المعلومات المقدمة من خلال مؤشرات الاستحقاق والتدفق النقدي في تحديد أداء الشركات: دليل من المنشآت الماليزية." ¹

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين كل من المعلومات التي يوفرها أساس الاستحقاق والمعلومات التي يوفرها الأساس النقدي من التدفقات النقدية في تقييم أداء المنشآت الماليزية.

مجتمع وعينة الدراسة: اشتملت عينة الدراسة على جميع المنشآت المدرجة في سوق كوالالمبور المالي وعددها 478 منشأة، ومن ثم تم استبعاد 260 منشأة من القطاع المصرفي والقطاع المالي لعدم توفر بيانات مالية لها. وغطت الدراسة الفترة الممتدة من العام 1995 وحتى العام 1998 وقد تم تقسيم المنشآت إلى قسمين: منشآت كبيرة الحجم ومنشآت صغيرة الحجم.

المنهجية المتبعة: استخدم نموذج الانحدار لاختبار الفرضيات.

أهم النتائج: خلصت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أولاً: قائمة الدخل وحدها غير قادرة على تقديم معلومات متعلقة بالنشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية. ثانياً: بغض النظر عن حجم المنشأة فإن المنشأة التي حققت تدفقات نقدية منخفضة لديها دخل مرتفع وحجم مبيعات أكبر من المنشآت التي حققت تدفقات نقدية كبيرة.

أهم التوصيات: أولاً: إجراء المزيد من الدراسات على المنشآت الماليزية ولكن لفترة زمنية أطول من ثلاث سنوات وهي الفترة التي غطتها الدراسة. ثانياً: ضرورة قيام الباحثين الجدد بإعادة الدراسة على منشآت تستخدم قائمة التدفقات النقدية.

تم الاستفادة من هذه الدراسة في الحديث عن أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية.

¹- Nasir, Norita and Abdullah Shamsul Nahar , " **Information Provided by Accrual and Cash Flow Measures in Determining Firms` Performance : Malaysian Evidence** " , American Journal of Applied Sciences , Malaysia , 2004 .

2-دراسة Chotkunakitti 2005

" Cash Flows and Accrual Accounting in Predicting Future Cash Flows of Thai Listed Companies " .

" التدفقات النقدية ومحاسبة الاستحقاق في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركات في تايلاند " ¹ هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية وفق أساس الاستحقاق للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشآت المسجلة في السوق المالية التايلندية. مجتمع وعينة الدراسة: تم تطبيق الدراسة على المنشآت غير المالية والمدرجة في سوق تايلاند للأوراق المالية ولقد غطت الدراسة الفترة الممتدة من العام 1994 وحتى العام 2002. المنهجية: استخدمت الدراسة تحليل الانحدار لإثبات صحة الفرضيات. أهم النتائج: توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أولاً: يمكن استخدام نموذجين للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشآت المدرجة في سوق تايلاند للأوراق المالية وهذان النموذجان هما: النموذج الأول وهو الأرباح الماضية والتدفقات النقدية، والنموذج الثاني هو التدفقات النقدية وأساس الاستحقاق. ثانياً: التدفقات النقدية أفضل من الأرباح المحاسبية في عملية التنبؤ. ثالثاً: وجود عوامل خارجية أثرت على عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مثل الأزمة الاقتصادية الآسيوية. أهم التوصيات: توصلت الدراسة لعدد من التوصيات من أهمها، أولاً: ضرورة إعادة هذه الدراسة بتقسيم المنشآت في الدراسة إلى قطاعات، ثانياً: إجراء المزيد من الدراسات الجديدة في نفس الموضوع ولكن باستخدام فترات زمنية أطول. تم الاستفادة من هذه الدراسة في شرح بعض النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية.

¹- Chotkunakitti , Porntip , " Cash Flows and Accrual Accounting in Predicting Future Cash Flows of Thai Listed Company " , Degree of Doctor of Business Administration , Southern Cross University , Australia , 2005 .

"Cash flow ratios as a yardstick for evaluating financial performance in African businesses "

" نسب التدفق النقدي كمعيار لتقييم الأداء المالي للشركات الأفريقية " ¹.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للشركات الصناعية في أفريقيا. المنهجية المتبعة وعينة الدراسة: قام الباحث بحساب نسب التدفق النقدي لقائمة من الشركات الصناعية في أفريقيا ثم قارن النتائج مع نسب التدفق النقدي لشركات صناعية مماثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

أهم النتائج: أظهرت النتائج أنّ الشركات الصناعية في جنوب أفريقيا تملك النقدية الكافية لدفع التزاماتها الأساسية بينما الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية ليست كذلك. بينما كانت الاستثمارات في الأصول وأرباح الأسهم المدفوعة أكثر في الشركات الصناعية في الولايات المتحدة. التدفقات النقدية المتولدة من الأصول في الشركات الصناعية في جنوب أفريقيا هي أكثر مما هي عليه في شركات الولايات المتحدة. الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية تسدد دينها طويل الأجل في مدة أقل من الشركات الصناعية في جنوب أفريقيا. تمّ الاستفادة من هذه الدراسة في شرح بعض النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية.

¹- Jooste , Leonie , " Cash flow ratios as a yardstick for evaluating financial performance in African businesses " , Journal of Managerial Finance , University of Wollongong , Dubai , 2006 .

4-دراسة Dastgir ,Sajadi, and Akhgar 2009

" The Association between components of income statement, components of cash flow statement and stock returns " .

"الربط بين عناصر قائمة الدخل وعناصر قائمة التدفقات النقدية مع عوائد الأسهم"¹ هدفت الدراسة إلى الربط بين عناصر قائمة الدخل وعناصر قائمة التدفقات النقدية وعوائد السهم. مجتمع وعينة الدراسة: حيث تم اختيار عينة من 65 شركة مدرجة في سوق طهران للأوراق المالية في الفترة ما بين 2003 - 2005.

المنهجية المتبعة: تم إجراء تحليل الانحدار لاختبار فرضيات البحث. أهم النتائج: أظهرت النتائج بأنّ هناك علاقة قوية بين عناصر قائمة الدخل وصافي الدخل (النتيجة خسارة) وعناصر قائمة التدفقات النقدية (الأنشطة الاستثمارية) مع عوائد السهم. كما أظهرت بأنّ هناك علاقة قوية بين عوائد السهم وعناصر قائمة الدخل نسبة إلى عناصر قائمة التدفقات النقدية.

تمّ الاستفادة من هذه الدراسة في الحديث عن أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية.

5-دراسة Samuel 2010 :

"Cash Flow Ratios as a Measure of Performance of Listed Companies : The Chana Example " .

"نسب التدفق النقدي كمقياس للأداء للشركات المدرجة في الاقتصاديات الناشئة: المثال غانا"². هدف الدراسة: تناقش هذه الدراسة مشروع بحث بشأن استخدام تحليل التدفقات النقدية في تحديد القدرة التنافسية للمؤسسات. ومن الفرضيات أنّ تحليل التدفقات النقدية أكثر فعالية في تحديد فعالية المشاريع والقدرة على المنافسة في السوق لأنّها أكثر ديناميكية مقارنة بالتحليل التقليدي.

¹- Dastgir , Mohsen and Sajadi , Hossien and Akhgar , Omid , " **The Association Between Components of Income Statement , Components of Cash Flow Statement And Stock Returns** " , Business Intelligence Journal , 2009.

²- Samuel , Maxwell , " **Cash Flow Ratios as a Measure of Performanc of Listed Companies in emerging economies : Chana example** " Degree of Doctor of Philosophy ,St Clements University , Turks and Caicos Islands , 2010 .

بالإضافة إلى ذلك ، هذا الاستخدام الفريد لتحليل التدفق النقدي يطبق على مفهوم الأسواق الناشئة واقترح أنّ تحليل التدفق النقدي هو مقياس أفضل للأداء والقدرة التنافسية للشركات في الأسواق الناشئة.

تمّ الاستفادة من هذه الدراسة في شرح بعض النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية.

6-دراسة Noor et al 2012

" The Role of Cash Flow in Explaining the Change in Company Liquidity"

" دور التدفق النقدي في شرح التغير في سيولة الشركة " ¹

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على ضرورة تحليل المعلومات المحاسبية في التقارير لقائمة من الشركات المدرجة في البورصة لمساعدة صانعي القرار وخاصة تلك المتعلقة بالمتغيرات التي تؤثر على السيولة. هذه الدراسة هي إعادة وامتداد لبحث سابق بشأن العلاقة بين التغيرات في متغيرات التدفق المحاسبية وسيولة الشركة .

أهم النتائج: خلصت الدراسة إلى أنّ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية لها علاقة إيجابية مع نسبة التداول، هذا يعني أنّ الأصول المتداولة المتدنية والالتزامات المتداولة العالية تؤدي إلى تدفقات نقدية عالية.

تمّ الاستفادة من هذه الدراسة في الحديث عن إدارة السيولة ودور قائمة التدفقات النقدية في توقع السيولة.

¹ - Noor , Mahmoud and Nour , Abdalnaser and Musa , Shkairi and Zorqan , Saleh , " **The Role of Cash Flow in Explaining the Change in Company Liquidity** " , Journal of Advanced Social Research , Isra University , Jordan , 2012.

" Liquidity Analysis Using Cash Flow Ratios and Traditional Ratios : The Telecommunications Sector in Australia "

" تحليل السيولة باستخدام نسب التدفق النقدي والنسب التقليدية : قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في أستراليا . " ¹

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة القيمة في تحليل سيولة الشركات باستخدام النسب التقليدية بالمقارنة مع نسب التدفق النقدي التي وضعت مؤخراً.

المنهجية المتبعة: يتضمن البحث مقارنة بين النسب التقليدية ونسب التدفق النقدي للشركات الخمسة والعشرين في نفس الصناعة على مدى خمس سنوات.

مجتمع وعينة الدراسة: كل الشركات كانت من قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في أستراليا وتم الحصول على البيانات من قاعدة البيانات Fin Analysis

النسب التي درست : نسبة التداول ، نسبة السيولة السريعة ، نسبة تغطية الفائدة ، نسبة التدفق النقدي ، نسبة تغطية الاحتياجات النقدية الحرجة ، نسبة تغطية الفائدة النقدية .

أهم النتائج: كشفت الدراسة عن وجود اختلافات بين نسب السيولة التقليدية ونسب التدفقات النقدية ، ففي حالات معينة حيث تكون الشركة قد اعتبرت أنها جيدة من حيث السيولة بالاعتماد على النسب التقليدية إلا أنها تواجه مشاكل في التدفق النقدي ، أو بالعكس حيث يكون وضع السيولة في الشركة قد اعتُبر غير جيد ومع ذلك تكون الشركة في الحقيقة تمتلك موارد تدفق نقدي كافية.

تمّ الاستفادة من هذه الدراسة في الحديث عن أهمية قائمة التدفقات النقدية دراسة السيولة.

¹- Kirkham , Ross , " Liquidity Analysis Using Cash Flow Ratios and Traditional Ratios : The Telecommunications Sector in Australia " , Journal of New Business Ideas & Trends , University of the Sunshine Coast , Queensland , Australia , 2012.

ما يميز هذا البحث:

لقد تمّت الدراسات السابقة في بيئات واقتصاديات ربما مختلفة عن البيئة والاقتصاد السوري وبالتالي فإنّ الدراسة الحالية هي دراسة حالة خاصّة على الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية لدراسة السيولة وجودة الأرباح من خلال النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية. حيث يتميّز هذا البحث بتسليط الضوء على الأهمية البالغة لقائمة التدفقات النقدية أثناء التحليل المالي وإبراز دورها في تقييم السيولة وجودة الأرباح في الشركات الصناعية والتطبيق العملي على نتائج أعمال شركة صناعية عاملة في القطر.

4 : أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من زيادة حاجات كلاً من المستثمرين الحاليين والمستقبليين والدائنين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية للتعرف على الوضع المالي للمنشأة ، فانتشار حالات الإفلاس للكثير من الشركات الكبرى على الرغم من تحقيقها أرباح معلنة وظهور الأزمة المالية العالمية ؛ كل ذلك دعا المحللين الماليين إلى البدء بأخذ الأساس النقدي بالحسبان وبالتالي دراسة سيولة المنشأة وجودة أرباحها من خلال قائمة التدفقات النقدية .

5: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور وأهمية قائمة التدفقات النقدية وبالتالي أهمية تحليل هذه القائمة من خلال المؤشرات المستخرجة منها لتقييم مستوى السيولة في المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها إضافة إلى بيان دور النسب المالية المحسوبة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح .

6 : فروض البحث :

بناءً على مضمون مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه يمكن صياغة الفروض التالية :

1- H_{01} : لا تعد النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية فعّالة في تقييم مستوى

السيولة وقدرة المنشأة على سداد التزاماتها .

2- H_{02} : لا تعد النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية فعّالة في تقييم جودة أرباح

المنشأة.

7 : منهجية البحث :

تحقيقاً لأهداف البحث ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن أهمية النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح , فقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع دون تدخل الباحث في مجرياتها، حيث يتم التفاعل معها فيصفها ويحللها بهدف قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة من أجل الوصول للإجابة على أسئلة الدراسة وتمّ تقسيم الدراسة إلى قسمين:

- 1- تناول الجانب النظري من هذه الدراسة الأدبيات والدراسات والبحوث المتخصصة ومراجعتها وتحليلها بما يساهم في تحديد مشكلة البحث واختيار الأساليب المناسبة لاستخلاص النتائج .
- 2- في الجانب التطبيقي تناولت الدراسة التقارير المالية لإحدى الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (الشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة) حيث تمّ جمع كافة البيانات المالية والتقارير السنوية للشركة المدروسة لسنوات الدراسة (2010,2011,2012,2013,2014) من خلال موقع سوق دمشق للأوراق المالية ثمّ تمّ تحليل بيانات تلك القوائم المالية باستخدام النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية ثمّ تفسير النتائج وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ثمّ تمّ استخدام معامل الارتباط بيرسون لاختبار فروض البحث المحددة والوصول إلى نتائج وأهداف البحث.

8: محددات البحث:

- 1- يهتم البحث بدور وأهمية النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح في الشركة الأهلية للزيوت النباتية ولا يتعرض البحث إلى تطبيق المشكلات المتعلقة بالتدفقات النقدية في الشركة المدروسة.
- 2- تمّ استخدام المستحقات الكلية /إجمالي الأصول كمتغير تابع لقياس جودة الأرباح.

9: التعريفات الإجرائية:

نسب التدفق النقدي: هي النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية.

السيولة: هي القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية بتكلفة معقولة في الوقت المناسب.

جودة الأرباح: يقصد به أن الأرباح التي تعلنها المنشأة تعبر بصدق وواقعية عن الأرباح الحقيقية والفعلية للمنشأة، وبمعنى آخر فإن أرباح المنشأة المنشورة ذات وجود نقدي فعلي ملموس، وأن هذه الأرقام ليس فيها مبالغاة أو أرقام احتمالية.

نسب الكفاءة: هي مجموعة النسب التي تتولى قياس كفاءة الإدارة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح.

نسب الكفاية: هي مجموعة النسب التي تقيم مدى كفاية التدفقات النقدية للمنشأة لتلبية احتياجاتها.

10: أنموذج الدراسة:

الفرضية الأولى: لا تعد النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية فعالة في تقييم مستوى السيولة في المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها.

حيث تمّ تحديد متغيرات هذه الفرضية على الشكل التالي:

المتغير التابع: إجمالي الديون / إجمالي الأصول ونرمز له بالرمز Y_1

المتغيرات المستقلة:

1- نسبة التغطية النقدية للالتزامات المتداولة ونرمز له بالرمز $X_{1,1}$

2- نسبة الفوائد المدفوعة ونرمز له بالرمز $X_{1,2}$

3- نسبة التغطية النقدية لإجمالي الديون ونرمز له بالرمز $X_{1,3}$

الفرضية الثانية: لا تعد النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية فعالة في تقييم جودة الأرباح.

حيث تمّ تحديد متغيرات هذه الفرضية على الشكل التالي:

المتغير التابع: المستحقات الكلية / إجمالي الأصول ونرمز له بالرمز Y_2
المتغيرات المستقلة:

- 1- نسبة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى صافي المبيعات ونرمز له بالرمز $X_{2,1}$
- 2- مؤشر النقدية التشغيلية ونرمز له بالرمز $X_{2,2}$
- 3- مقياس النشاط التشغيلي ونرمز له بالرمز $X_{2,3}$
- 4- مؤشر العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي ونرمز له بالرمز $X_{2,4}$
- 5- نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية ونرمز له بالرمز $X_{2,5}$
- 6- نسبة التدفق النقدي للسهم ونرمز له بالرمز $X_{2,6}$

الفصل الأول

قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة هامة ومتممة لكل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ويتناول هذا الفصل تعريف قائمة التدفقات النقدية والمراحل التي مرّت بها وأغراضها ومصادرها ، ومن ثمّ يتمّ التعرض إلى طرق عرض وإعداد هذه القائمة وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : قائمة التدفقات النقدية :التعريف ، المراحل ، الأغراض والمصادر .

المبحث الثاني : طرق عرض وإعداد قائمة التدفقات النقدية .

المبحث الأول

قائمة التدفقات النقدية : التعريف ، المراحل ، الأغراض

والمصادر

يتناول هذا المبحث قائمة التدفقات النقدية من خلال العناوين الفرعية التالية :

1-1-1: تعريف قائمة التدفقات النقدية والحاجة لوجودها.

1-1-1-1: تعريف قائمة التدفقات النقدية .

2-1-1-1: الحاجة لوجود قائمة التدفقات النقدية .

2-1-1: مراحل قائمة التدفقات النقدية .

3-1-1: أغراض قائمة التدفقات النقدية وأهميتها والفرق بينها وبين قائمة الدخل .

1-3-1-1: أغراض قائمة التدفقات النقدية وأهميتها .

2-3-1-1: الفرق بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل .

4-1-1: مصادر بيانات قائمة التدفقات النقدية .

المبحث الأول

قائمة التدفقات النقدية : التعريف ، المراحل ، الأغراض والمصادر

1-1-1: تعريف قائمة التدفقات النقدية والحاجة لوجودها :

1-1-1-1: تعريف قائمة التدفقات النقدية :

هناك عدة تعاريف لقائمة التدفقات النقدية نذكر منها :

- 1- " قائمة مالية تصنف التدفقات النقدية و المدفوعات النقدية إلى أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية " ¹ .
- 2- " قائمة التدفقات النقدية تؤمن تفسير للتغيرات التي تحدث على حسابات النقدية خلال فترة معينة ، وتعتبر النقدية دم الحياة في الشركة " ² .
- 3 - " قائمة سنوية تعد استناداً إلى الأساس النقدي ، وخلصتها إظهار التغير في النقدية والنقدية المعادلة بين أول الفترة وآخرها " ³ .
- 4 - " قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات) ، والمدفوعات النقدية ، وصافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة رئيسية هي أنشطة التشغيل ، وأنشطة الاستثمار ، وأنشطة التمويل لمنشأة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توفيق رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة " ⁴ .

¹- Solomon P , " **Financial Accounting : A new Persective** " , Boston : Irwin , 2004 , P 330 .

²- Gibson , C. H , " **Financial reporting and analysis using financial accounting information** " , New York : South-western , 2009 , P 165.

³- جاموس ، مصطفى ، قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الأول ، العدد الأول .1999. ص 247 .

⁴- Weygandt, J . J ; Kieso , D . E ; Kimmel , P . D . " **Financial Accounting** " , Third edition . United States Of America : John Wiley & Sons , 2000 , P 609

وترى الباحثة أنَّ التعاريف السابقة تناولت الجوانب المختلفة لقائمة التدفقات النقدية مما يسمح بتسجيل النقاط الأساسية التالية :

- 1- قائمة التدفقات النقدية هي قائمة مالية ، سنوية .
- 2- تعد قائمة التدفقات النقدية استناداً إلى الأساس النقدي .
- 3- تصنف التدفقات والمدفوعات النقدية إلى أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية.
- 4- إظهار التغير في النقدية والنقدية المعادلة بين أول الفترة وآخرها وأسباب هذه التغيرات.

2-1-1-1: الحاجة لوجود قائمة التدفقات النقدية:

في أواخر فترة العشرينات ومع نشوء سوق عامة كبيرة للاستثمارات في الأسهم تحول التركيز إلى صافي الدخل وربحية السهم الواحد ، ومع ارتفاع مستوى الاستثمار في الأوراق المالية ازداد اهتمام كل من المحللين والمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال بالمقاييس المعدة وفق أساس الاستحقاق باعتبار أن صافي الدخل أفضل طريقة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية¹ .

وعلى الرغم من المرونة في تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي فقد تعرضت تلك المرونة لانتقادات تتمثل في صعوبة المقارنة بين درجة الربحية والمركز المالي نتيجة الاختلاف في الطرائق والسياسات المحاسبية المتبعة وانعكاس ذلك على إمكانية المقارنة بين المنشآت المتماثلة أو بين المنشأة الواحدة لسنوات متعددة² .

ولهذه الأسباب بدأ هذا الاهتمام بالتراجع وخاصة بعد إفلاس منشآت اقتصادية كبيرة وكثيرة عندما أخذت موجات الكساد بالظهور ، مع أنَّ قائمة الدخل والمركز المالي لديها كانت تظهر أرباحاً . هذا ما أدّى إلى المطالبة بالإفصاح عن التغيرات في المركز المالي والإفصاح عن رأس المال العامل الذي كان يعد درعاً واقياً من الإفلاس .

¹- درغام ، سوزان ، " العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) : دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين " ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية - غزة ، 2008 م ، ص 37 .

²- الحلبي ، نبيل ، " دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية " ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 22 ، العدد الأول . 2006 ، ص 216 .

ومع كل ذلك فلم تفصح قائمة التغيرات في المركز المالي عن كل ما يحصل في المنشأة ، ولم تزود الإدارة بمعلومات كافية حول سيولة المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها ، وكانت الكثير من الشركات التي تتمتع بأرباح جيّدة ورأس مال عامل موجب تعاني مشاكل في السيولة أدّت إلى إفلاسها ، ولم تستطع قائمة التغيرات في المركز المالي الإخبار عن ذلك، مما هزّ الثقة بالقائمة ودفع المجتمع المالي إلى الاهتمام بدراسة التدفقات النقدية. ومن الأمثلة المشهورة في هذا الصدد شركة (W . T . Grant Co) وهي شركة أمريكية متعددة الفروع ، أشهرت إفلاسها في عام 1974 وذلك لعدم قدرتها على خلق نقدية من النشاط الجاري تكفي للوفاء بالتزاماتها ، ولم تنبئ عن ذلك قائمة التغيرات في المركز المالي المعلنة قبل إفلاس الشركة ، لأنها اعتمدت مفهوم رأس المال العامل في التحليل ، أما لو أنها استخدمت مفهوم النقدية لكانت أفصحت عن النقص الحاصل في النقدية وربما كان بإمكان الإدارة تدارك الموقف في الوقت المناسب و توفير النقدية اللازمة وتجنب الإفلاس، أو على الأقل كان ذلك سيحمي أي مستثمر جديد أقدم على شراء أسهم في الشركة في العام نفسه ¹ .

كما أنّ رجال البنوك بصفة خاصّة أصبحوا يولون عناية فائقة لمقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية موجبة و لا يقصرون النظر على القدرة الكسبية للمنشأة فقط ، فهم يرون أنّ المحاسبة على أساس الاستحقاق بما تتضمنه من وسائل توزيع حكيم كثيرة للغاية مثل الضرائب المؤجلة ، والاستهلاك، وتوزيع تكلفة الأصول غير الملموسة، واستحقاق الإيرادات أصبحت بعيدة بصورة كبيرة للغاية عن الأساس النقدي. فحتى يكون الائتمان الذي تمنحه البنوك لعملائها ائتماناً رصيناً يجب أن لا يعتمد البنك على حجم أصول المنشأة فحسب كأساس لتحديد حجم الائتمان ومنحه للعميل، وإنّما يجب أن يعتمد أيضاً وفي المقام الأول على مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية موجبة من نشاطها المعتاد تستخدم في سداد القروض. ونظراً لأنّ القوائم المالية لا تأخذ في الحسبان التضخم فإنّ العديد من رجال الأعمال والمستثمرين كانوا يناشدون بضرورة توافر معيار أكثر تحديداً مثل التدفقات النقدية لتقييم أداء الشركة ² .

¹ - أبو عويضة ، هاني سليمان، " قائمة التدفقات النقدية "، دار الفكر، سورية، 2011، ص 9 .

² - حجازي، محمد عباس، " قوائم التدفقات النقدية "، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة، 1998، ص 10 .

1-1-2: مراحل قائمة التدفقات النقدية :

لم تكن قائمة التدفقات النقدية وليدة لحظة معينة ، وإنما هي خلاصة جهود ودراسات تتابعت عبر مراحل زمنية متتالية تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن. ويمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية لهذا التطور اتخذت القائمة في كل مرحلة منها نموذجاً يتناسب مع احتياجات المنشأة ورجال الأعمال في تلك المرحلة، وذلك على النحو التالي¹ :

1- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها : في عام 1963 أقرت قائمة مصادر الأموال واستخداماتها من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بموجب الرأي رقم (3) الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية المالية (APB) التابع للمعهد المذكور . وأوضح عملية إعدادها وعرضها ولم يكن إعداد هذه القائمة إلزامياً. وقد كان الهدف منها بيان المصادر التي حصلت المنشأة من خلالها على الأموال خلال الفترة الزمنية المعنية والقنوات والاستخدامات التي وجهتها إليها، ولذلك فإنها سلطت الضوء على الأموال (Funds) بشكلها العام بغض النظر عن مدى توفر النقدية، ورغم أنها وفرت بعض المعلومات النافعة التي لم تكن القوائم المالية الأساسية تكشف عنها، إلا أن ضآلة هذه المعلومات وتطور الحاجة إلى معلومات جديدة قلل من قيمتها وأبعدتها عن الاستخدام منذ سنوات² .

¹ - مطر، محمد، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني "، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2010، ص 156 .

² - اسماعيل ، اسماعيل ومحمد ، منير شاكور ونور ، عبد الناصر، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات "، عمان: مطبعة الطليعة ، 2000 ، ص 155 .

2- قائمة التغيرات في المركز المالي: (Statement of Changes in Financial Position) في عام 1971 أصبحت قائمة التغيرات في المركز المالي إجبارية وذلك بموجب الرأي رقم (19) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) ¹ .

وكانت الإدارة تستطيع من خلال هذه القائمة أن تستخرج معلومات مفيدة بالنسبة للكيفية التي جاءت من خلالها النقدية ورأس المال وكيفية استخدامها . كما أنها كانت أداة مفيدة لإعداد وتحضير الميزانيات التقديرية . وعُرفت قائمة التغيرات في المركز المالي بأنها " أداة هامة من أدوات الرقابة على رأس المال العامل وأداة تزيد من كفاءة الإدارة في توزيع مواردها المالية المتاحة على استخداماتها المثلى، كما يستفيد منها المقرضون في حساب مؤشرات للتنبؤ بمدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته خصوصاً قصيرة الأجل " ² .

3- قائمة التدفق النقدي: (Statement of Cash Flows) في نوفمبر عام 1987 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) المعيار رقم (95) تحت اسم: قائمة التدفقات النقدية. الذي أصبح نافذ المفعول بالنسبة للقوائم المالية التي تصدر عن السنوات المالية المنتهية بعد 15 يوليو سنة 1988. والذي يقضي بتضمين قائمة التدفقات النقدية كجزء من مجموعة متكاملة من القوائم المالية المعدة لأغراض عامة، والتي يتم نشرها من قبل أي مشروع من مشاريع الأعمال بشكل علني على العموم ، كما يجب أن تدعن جميع مشاريع الأعمال إلى النصوص التي يتضمنها المعيار المحاسبي المالي (95) ما عدا المنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح ³ .

¹ - مطر ، محمد، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني " ، مرجع سبق ذكره ، ص 156.

² - دهمش، نعيم حسني، " القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً: قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية "، عمان: معهد الدراسات المصرفية ، 1995، ص 95 - 96 .

³ - القاضي ، حسين وحمدان ، مأمون، " نظرية المحاسبة "، جامعة دمشق ، 2003 ، ص 318 .

تبعه مجلس معايير المحاسبة البريطانية فأصدر في 1991 المعيار رقم (1) بعنوان قوائم التدفق النقدي. واعتبر قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية الهامة الإلزامية التي يتم إعدادها في نهاية السنة المالية، وأصبح الإلزام بإعداد هذه القائمة ساري المفعول بالنسبة للشركات المتوسطة وكبيرة الحجم في المملكة المتحدة اعتباراً من 23 مارس سنة 1992. تلا ذلك لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) التي أصدرت في عام 1992 المعيار رقم (7) المعدل باسم : قائمة التدفقات النقدية¹.

1-1-3: أغراض قائمة التدفقات النقدية وأهميتها والفرق بينها وبين قائمة الدخل:

1-1-3-1: أغراض قائمة التدفقات النقدية وأهميتها :

إنّ الهدف الأساسي لقائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية محددة ، بالإضافة إلى توفير معلومات وفقاً للأساس النقدي عن أنشطة التشغيل ، وأنشطة الاستثمار ، وأنشطة التمويل . المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية إذا تم استخدامها مع الإفصاح المرتبط بها والقوائم المالية الأخرى يجب أن تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم في :

- 1- تقييم التنبؤات المستقبلية للتدفقات النقدية، حيث أنّ المتحصلات والمدفوعات النقدية التاريخية تعتبر تنبؤات جيدة للتدفقات النقدية المستقبلية .
- 2- تقييم القرارات الإدارية والحكم على صوابية القرار الاستثماري، فإذا كانت القرارات الاستثمارية للمنشأة حكيمة فستزدهر أنشطتها (ومن ثم رصيدها النقدي). أمّا إذا كانت القرارات الاستثمارية غير حكيمة ، فالعمل يفشل أو يتراجع رصيدها النقدي .
- 3- تقييم مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها للمقرضين ومقدرتها على توزيع أرباح للمساهمين واحتمال زيادة نسبة هذه التوزيعات، فالمقرضون يريدون جمع الفائدة ورأس المال على القروض التي قدموها، والمستثمرون يريدون توزيعات نقدية على استثماراتهم، وقائمة التدفقات النقدية تساعد في تقدير فيما إذا كانت المنشأة يمكنها تأمين تلك المدفوعات².

¹ - جاموس، مصطفى، قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 235 .

² - Charles T . Horngren ; Walter T . Harrison. J , " Accounting " , United States of America Prentice Hall , 2005, P 659 .

4- تقديم مؤشرات في توسّع ونمو المنشأة حيث أنه كلما زادت التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية عن التدفقات النقدية الداخلة لتلك الأنشطة كلما كان ذلك دليلاً جيداً على نمو الأنشطة وتوسعها¹.

5- تحديد أسباب الفرق الحاصل بين صافي الدخل في قائمة الدخل وصافي النقدية في قائمة التدفقات النقدية حيث تبين هذه المقارنة جودة الأرباح التي تحققها المنشأة نظراً لأن صافي الربح يتم تحديده على أساس الاستحقاق في حين أنّ صافي التدفق النقدي يتم الوصول إليه على الأساس النقدي.

6- بيان المصادر المولدة للنقدية، سواء من عمليات التشغيل أو الاستثمار أو التمويل².

7- حاجة المنشأة إلى تمويل خارجي، وأسباب لجوء المنشأة إلى الاقتراض والمبالغ التي تم اقتراضها³.

8- تقييم الآثار على المركز المالي للمنشأة الاقتصادية لكل من العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية خلال الفترة .

9- تستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية في مساعدة المستخدمين على بناء نماذج تمكن من عمل التقديرات والمقارنات فيما يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف المنشآت.

10- تساعد في عملية إجراء المقارنات بين تقارير تقييم الأداء التشغيلي لمختلف المنشآت وذلك بسبب تلافي تأثير استخدام معالجات محاسبية مختلفة للعمليات والأحداث المتشابهة⁴.

¹ - العطوط ، سامح مؤيد والظاهر ، مفيد ، أثر مقاييس التدفقات النقدية في تفسير العوائد السوقية العادية للأسهم ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد الحادي والعشرون ، تشرين الأول ، 2010 ، ص 85 .

² - فلوح، صافي واسماعيل، اسماعيل ومرعي، عبد الرحمن وحمزة، محي الدين، "تحليل القوائم المالية"، مطبعة الروضة ، جامعة دمشق ، 2009 ، ص 98 .

³ - Solomon P , " Financial Accounting : A new Perspective " ,2004, p 3.

⁴ - معايير المحاسبة ، جمعية المحاسبين القانونيين في سورية ، 2004 ، ص 54 .

11- بيان مدى الملاءمة بين مصادر التمويل (من حيث المدة) والتوظيفات من حيث النوع (متداول ، ثابت) .

12- التحليل التاريخي لأداء المنشأة وتطور هذا الأداء ، مما يساعد في التعرف على جوانب القوة والضعف في المؤسسة .

13- لفت نظر متخذي القرار إلى التغيرات أو الأمور التي تستدعي عناية خاصة لمعالجتها .

14- بيان أخطاء الماضي للعمل على معالجتها .

وحتى تؤدي قائمة التدفقات النقدية دورها من حيث التحليل المالي التاريخي والتوقع المستقبلي ، فإنه ينطبق عليها ما ينطبق على أدوات التحليل الأخرى ، وهو إعداد هذه القائمة لأكثر من فترة لتحقيق الغايات التالية :

- تحديد أثر التذبذبات السنوية العادية .

- تحديد التوجهات العامة للأداء .

- إمكانية المقارنة مع أداء الشركات الأخرى ومعايير الصناعة ¹ .

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية مفيدة داخلياً للإدارة ، حيث تستخدم الإدارة هذه القائمة لتقييم السيولة ، وتقرير سياسة توزيع الأرباح، وتقييم آثار القرارات الرئيسية المنطوية على الاستثمار والتمويل ، وبمعنى آخر قد تستخدم الإدارة هذه القائمة لتقرير ما إذا كانت هناك حاجة لتمويل قصير الأجل لسداد الخصوم المتداولة، ولزيادة أو تخفيض توزيعات الأرباح ، والتخطيط لاحتياجات الاستثمار والتمويل ² .

²- محمد عقل ، مفلح ، " مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي "، عمان: دار أجنادين للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 275 .

³- حجازي ، محمد عباس ، " قوائم التدفقات النقدية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

2-3-1-2: الفرق بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل :

من الواضح أنّ صافي الدخل هو العنصر الهام ولكن التدفق النقدي أيضاً عنصر حاسم في نجاح الشركة ، فهو يتيح للشركة التوسع في عملياتها وإحلال الأصول القديمة و كسب ميزة في فرص الاستثمار الجديدة و دفع توزيعات الأرباح للملاك " فالنقدية هي الملك في عالم اليوم " . و تركز قائمة التدفقات النقدية على الاهتمام بقدرة المنشأة على توليد نقدية من عملياتها الداخلية وإدارتها للأصول المتداولة والخصوم المتداولة وتفاصيل استثماراتها وتمويلها الخارجي ، وهي مصممة لمساعدة كل من المديرين والمحللين الماليين في الإجابة على أسئلة النقدية الهامة مثل:

- هل سيكون للمنشأة نقدية كافية لدفع ديونها قصيرة الأجل دون الحصول على قروض إضافية ؟
- هل تدير المنشأة بفعالية الحسابات المدينة والمخزون ؟
- هل قامت المنشأة بالاستثمارات الضرورية في طاقة إنتاجية جديدة ؟
- هل تمكنت المنشأة من توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لتمويل الاستثمارات اللازمة ؟ وهل اعتمدت على التمويل الخارجي ؟¹ .

قائمة الدخل تقيس القدرة الكسبية للمنشأة الاقتصادية عن فترة محددة ، حيث يتم مقابلة إيرادات المنشأة عن فترة معينة بالمصروفات المرتبطة بتحقيق هذه الإيرادات خلال نفس الفترة ، ويتم إعداد قائمة الدخل وفقاً لأساس الاستحقاق (Accrual Basic) ، بمعنى أنه يتم إدراك الإيرادات عندما تتحقق ويتم إدراك المصروفات عندما تحدث حتى ولو لم يتم تحصيل الإيرادات في نفس الفترة أو سداد المصروفات على الفور عند حدوثها .

¹ - حماد ، طارق ، " موسوعة معايير المحاسبة " ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس : الدار الجامعية ،

أما قائمة التدفقات النقدية فإنّها تبين مقبوضات ومدفوعات المنشأة خلال نفس الفترة التي تعد عنها قائمة الدخل ويتم إعدادها وفقاً للأساس النقدي (Cash Basic)، بمعنى أنه إذا تحققت إيرادات خلال فترة معينة ، ولكن لم يتم تحصيلها خلال نفس الفترة فإنها لا تعتبر مقبوضات عن الفترة ، وبالمثل إذا كانت هناك مصروفات خلال فترة معينة ولكن لم يتم سدادها خلال نفس الفترة أولم يقابلها مدفوعات نقدية فإنها لا تعتبر مدفوعات عن الفترة . بالإضافة إلى أنّ قائمة التدفقات النقدية تصنف تلك العمليات النقدية إلى أنشطة تشغيلية وأنشطة استثمارية وأنشطة تمويلية . بينما قائمة الدخل تحتوي فقط على الأنشطة التشغيلية ¹ .

ولكن قائمة التدفقات النقدية وحدها وبدون القوائم الأخرى ليست كافية لتقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين . بمعنى أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلاً عن القوائم المالية الأخرى ² .

¹ - Solomon P , " **Financial Accounting : A new Persective** " ,2004, p 155.

² - الدهراوي ، كمال الدين ، " المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية " ، المكتب الجامعي الحديث ، 2007 ، ص 155 .

1-1-4: مصادر بيانات قائمة التدفقات النقدية :

تعد القوائم المالية التقليدية مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي بالاعتماد على ميزان المراجعة بعد التسويات الجردية، أما قائمة التدفقات النقدية فيتم الحصول على المعلومات اللازمة لإعدادها من ثلاثة مصادر:

1- الميزانية العمومية المقارنة: قائمة مركز مالي مقارن في نهاية الفترة المالية الحالية وفي نهاية الفترة المالية السابقة تؤمن معلومات عن التغير في الأصول والخصوم وحقوق الملكية من بداية الفترة المالية حتى نهايتها .

2- قائمة دخل العام الجاري: قائمة دخل عن الفترة الحالية للمساعدة في تحديد مقدار النقدية المستخدمة خلال الفترة التي تعد عنها قائمة التدفقات النقدية.

3- بيانات إضافية: بيانات عن عمليات محددة في دفتر الأستاذ العام توفر معلومات إضافية تفصيلية مطلوبة لمعرفة من أين تم الحصول على النقدية وكيف استخدمت خلال الفترة المالية التي تعد عنها قائمة التدفقات النقدية ¹ .

ويعود السبب في أخذ قائمتين لفترتين متتاليتين من قوائم المركز المالي هو أن قائمة المركز المالي في السنة الأولى تعبر عن أرصدة الموجودات و المطلوبات وحقوق الملكية أول المدة (أي رصيد 1\1) في حين تعرض قائمة المركز المالي في السنة الثانية أرصدة آخر المدة لتلك الفترات (أي 12\31) . وبهذا التحديد يكون أمام المحلل المالي فقرات الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية في بداية السنة وفي نهايتها ، مما يسهل عليه معرفة التغير المصاحب لتلك الفقرات . أما قائمة الدخل فتتمثل نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة عن السنة المطلوب إعداد قائمة التدفقات النقدية عنها ² .

¹ - الغصين ، راغب ، " المعيار المحاسبي الدولي السابع " ، جمعية المحاسبين القانونيين السورية ، 2003 .

² - الشمخي ، حمزة و الجزراوي ، ابراهيم ، " الإدارة المالية الحديثة " ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ،

1998 ، ص 83 .

المبحث الثاني

طرق عرض وإعداد قائمة التدفقات النقدية

ويتناول هذا المبحث النقاط الفرعية التالية :

1-2-1: المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS 7 .

2-2-1 : عرض قائمة التدفقات النقدية .

3-2-1 : طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية .

4-2-1 : التقرير عن التدفقات النقدية على الأساس الصافي .

5-2-1 : المشكلات المتعلقة بالتدفقات النقدية .

المبحث الثاني

طرق عرض وإعداد قائمة التدفقات النقدية

1-2-1 : المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS 7 :

هدف المعيار:

تفيد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي منشأة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة تلك المنشأة على خلق نقدية أو ما يعادلها واحتياجات المنشأة من المعلومات اللازمة لتقييم قدرة المنشأة على خلق وتوليد نقدية وما يعادلها وكذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بخلق التدفقات النقدية المستقبلية .

نطاق المعيار:

ينطبق المعيار على جميع المنشآت بغض النظر عن حجم الأعمال وهيكل الملكية وبالتالي يشمل الشركات التابعة المملوكة بالكامل والبنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى . يهتم مستخدمو القوائم المالية بمعرفة كيفية توليد واستخدام النقدية وما يعادلها بغض النظر عن طبيعة أنشطة المنشأة وعما إذا كانت النقدية يمكن النظر إليها على أنها المنتج النهائي للمنشأة كما هي الحال بالنسبة للمنشآت المالية .

فجميع المنشآت رغم اختلاف أنشطتها تحتاج إلى النقدية لتأدية وظائفها التشغيلية وتسديد التزاماتها ولتوفير عائد للمستثمرين . وبناءً على ذلك فإنّ هذا المعيار يتطلب قيام كافة المنشآت بإعداد قائمة للتدفقات النقدية .

النقدية وما يعادلها :

بما أنّ هدف قائمة التدفقات النقدية هو تأمين تحليل للتغيرات في النقدية ومعادلات النقدية لذا فإنّ تعاريف النقدية ومعادلات النقدية مهم لفهم سياسات إدارة النقدية وخاصة عندما تصنف بعض البنود على أنّها معادلة للنقدية .

وحسب المعيار المحاسبي الدولي السابع فإنه يتم الاحتفاظ بالنقدية المعادلة لغرض مقابلة الاحتياجات قصيرة الأجل من النقدية وليس لغرض الاستثمار أو أية أغراض أخرى . ولا اعتبار أية استثمارات كنقدية معادلة فإنها يجب أن تكون قابلة للتحويل إلى مقدار معلوم من النقدية ، وأن تكون معرضة لمخاطر ضئيلة من حيث التغير في قيمتها . وعلى ذلك فإن أية استثمارات يمكن اعتبارها نقدية معادلة فقط إذا كانت ذات آجال قصيرة في حدود ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الحصول عليها . وعادة لا تعتبر الاستثمارات في أسهم نقدية معادلة إلا إذا كانت تمثل في جوهرها نقدية معادلة ، ومثال ذلك الأسهم الممتازة التي يتم شراؤها قبل التاريخ المحدد لسداد قيمتها بفترة قصيرة .

- يعتبر الاقتراض من البنوك بصفة عامة أحد الأنشطة التمويلية ، ورغم ذلك فإنه في بعض الدول قد يكون رصيد حساب البنك (سحب على المكشوف) واجب السداد بمجرد الطلب وبرتقيات خاصة من أحد حسابات النقدية المخصصة لذلك .في مثل هذه الحالات يعتبر ذلك الرصيد أحد مكونات النقدية والنقدية المعادلة . ومن خصائص تلك الترتيبات أن يكون رصيد حساب البنك متقلباً من موجب (مدين) إلى سحب على المكشوف (دائن) .

- لا تشمل التدفقات النقدية على أية تحويلات بين البنوك الممثلة لمكونات النقدية أو النقدية المعادلة ، وذلك راجع إلى أن تلك المكونات تمثل جانباً من إدارة النقدية بالمنشأة ولا تعتبر جزءاً من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية . إذ لا تشمل إدارة النقدية على أية نقدية زائدة يتم استثمارها في نقدية معادلة¹ .

¹ - Ernst & Young , " International GAAP 2013 : Generally Accepted Accounting Principles " , John Wiley , London , UK , 2013 .

2-2-1: عرض قائمة التدفقات النقدية :

لقد تم تبويب مكونات قائمة التدفقات النقدية بحسب الكثير من الكتب والمراجع وذلك بموجب الشروط التي تتطلبها المعايير المحاسبية التي أصدرتها المجمع المهنية بشأن إعداد قائمة التدفق النقدي ومنها المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) ، حيث يتوجب تبويب أو تصنيف المعلومات التي تعرضها هذه القائمة في ثلاثة أبواب رئيسية يتألف كل باب منها من نوعين من التدفقات ، تدفقات نقدية داخلية ، وأخرى خارجة . وهذه الأبواب هي كما يلي حسب ترتيب عرضها في القائمة .

1- التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية . Cash Flows From Operating Activities

2- التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية . Cash Flow From Investing Activities.

3- التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية . Cash Flow From Financing Activities ¹.

ويمكن تقييم المنشأة من خلال هذه الأنشطة الثلاثة ، فبمجرد إنشاء المنشأة و بدء عملها فإن نشاط التشغيل يكون هو النشاط الأكثر أهمية ، ويتبع ذلك أنشطة الاستثمار ثم أنشطة التمويل وتكون أنشطة الاستثمار أكثر أهمية من أنشطة التمويل لأنّ نوعية استثمارات المنشأة أكثر أهمية من كيفية تمويل هذه الاستثمارات ² .

¹ - مطر ، محمد ، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني " ، مرجع سبق ذكره ، ص 162 .

² - حماد ، طارق ، " موسوعة معايير المحاسبة " ، مرجع سبق ذكره ، ص 458

-الأنشطة التشغيلية :

تستمد التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بصفة رئيسية من الأنشطة المولدة للدخل الرئيسي من أعمال المنشأة ، وهو مؤشر هام للقدرة المالية للمنشأة لأنه يعبر عن القدرة الذاتية للمنشأة لتمويل أعمالها وإدارتها لأصولها والتزاماتها المتداولة (أو ما يسمى رأس المال العامل) .
إنَّ أغلب المحللين يرون أن هذا القسم هو الأهم في قائمة التدفقات النقدية لأنه على المدى الطويل تكون العمليات التشغيلية هي المصدر الوحيد للنقدية ، لذلك فإن المستثمرين سوف لن يستثمروا في شركة إذا كانوا يعتقدون أنها غير قادرة على دفع توزيعات أرباح أو عمل استثمارات جديدة من خلال نقديتها المتولدة من أنشطتها التشغيلية وبدون اللجوء للتمويل الخارجي ¹ .

الأنشطة التشغيلية : التي تولد التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للمشروع من بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع ² .

وتتضمن أنشطة التشغيل جميع العمليات والأحداث الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو أنشطة تمويلية . والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هي عادة التأثيرات النقدية للعمليات والأحداث الأخرى التي تدخل في التقرير عن صافي الدخل ³ .

¹ - Libby , R ; Libby , P ; Short , D . " **Financial Accounting** " , New York: McGraw: Hill , 2001, p 687 .

² - الدهراوي ، كمال الدين ، " المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 156 .

³ - Gibson , C. H , " **Financial reporting and analysis using financial accounting information** " , 2009, P 366 .

يتم تحديد صافي التدفق النقدي التشغيلي بدراسة بنود الإيرادات والمصروفات الظاهرة في قائمة الدخل، وكذلك بنود رأس المال العامل (الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة) الظاهرة في الميزانية العمومية، ومن ثم يتم فرز هذه البنود إلى مصادر للنقد التشغيلي واستخدامات للنقد التشغيلي ليمثل الفرق بين هذه المصادر وتلك الاستخدامات صافي التدفق النقدي التشغيلي

¹ Net Operating Cash Flows

- التدفقات النقدية الداخلة :

1- المقبوضات النقدية الناجمة عن مبيعات السلع أو الخدمات ، بما فيه المقبوضات الناجمة عن تحصيل أو بيع الأرصدة وأوراق القبض قصيرة وطويلة الأجل الناشئة عن مثل هذه المبيعات.

2- المقبوضات النقدية الناجمة عن فوائد القروض ، وأدوات الدين الأخرى العائدة لمؤسسات أخرى وأسهم الملكية .

3- جميع المقبوضات النقدية الأخرى غير المصنفة كأنشطة استثمارية أو تمويلية .

- التدفقات النقدية الخارجة :

1- المدفوعات النقدية الناجمة عن شراء المواد الأولية اللازمة لعملية التصنيع ، أو لشراء السلع بهدف إعادة بيعها ، بما فيه المدفوعات الأولية على الحساب وأوراق الدفع قصيرة وطويلة الأجل المحررة إلى الموردين .

2- المدفوعات النقدية إلى الموردين والمستخدمين الآخرين لقاء تقديم سلع وخدمات أخرى.

3- المدفوعات النقدية الناجمة عن تسديد الضرائب والرسوم والغرامات والضرائب الإضافية ، أو الرسوم الأخرى إلى الحكومة .

4- المدفوعات النقدية الناجمة عن تسديد الفوائد إلى المقرضين والجهات الأخرى .

5- جميع المدفوعات النقدية الأخرى غير المصنفة كأنشطة استثمارية أو تمويلية ² .

¹ - مطر ، محمد ، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني " ، مرجع سبق ذكره ، ص 162.

² - القاضي ، حسين و حمدان ، مأمون ، " نظرية المحاسبة " ، مرجع سبق ذكره ، ص 323 – 322 .

كذلك فإنّ التدفقات النقدية التشغيلية من العقود التي تبرم بغرض المتاجرة أو التعامل في عقود الخيارات والمستقبلات ، وفي حالة شركات التأمين فإنّ المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للأقساط والمطالبات والأقساط السنوية ومنافع بوالص التأمين تدخل ضمن التشغيل ، كذلك فإنّ التدفقات النقدية التي لا تستوفي معايير الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية ، كذلك تصنف على أنها تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل ¹ .

وفي حالة احتفاظ إحدى المنشآت بأوراق مالية أو سندات قروض لأغراض التعامل أو الاتجار فيها، فإنها تعتبر مشابهة للمخزون الذي يتم الحصول عليه بغرض البيع، ولذلك فإنّ التدفقات النقدية المتعلقة بشراء وبيع تلك الأوراق يجب أن تبوب كتدفقات نقدية متعلقة بالأنشطة التشغيلية. وقياساً على ذلك فإن القروض والسلف التي تقدمها المنشآت المالية تبوب عادة ضمن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية وذلك بسبب ارتباط تلك التدفقات بالأنشطة الرئيسية المتعلقة بتوليد الإيرادات ² .

-الأنشطة الاستثمارية :

تشمل التدفقات والمدفوعات النقدية المتولدة من شراء وبيع أصول المنشأة التشغيلية طويلة الأجل مثل الآلات والمعدات والأصول الثابتة الأخرى، وتشمل أيضاً الاستثمارات في منشآت أخرى، بالإضافة إلى السلف والمتحصلات عن القروض الممنوحة لمنشآت أخرى ³ .

¹ - حماد ، طارق ، " الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية " ، الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2010 ،

ص 279 .

² - الغصين ، راغب ، " المعيار المحاسبي الدولي السابع " ، مرجع سبق ذكره .

³ - Thomas P . E ; " Fundamental Financial Accounting Concepts", France : Mc Graw – Hill Ryerson , 2005 . p 568 .

مصادر التدفق النقدي الاستثماري :

وتشمل هذه المصادر المقبوضات النقدية التي تحصل عليها المنشأة من بيع الأصول الثابتة المستعملة أو من بيع الاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم والسندات طويلة الأجل أو العقارات المملوكة من قبل المنشأة .

استخدامات التدفق النقدي الاستثماري :

وتشمل المدفوعات النقدية التي تنفقها المنشأة في شراء الأصول الثابتة أو في شراء الاستثمارات طويلة الأجل¹ .

ومن هنا نجد أنّ الإفصاح عن التدفق الناتج عن فعالية الاستثمار هام جداً لأنه يدل على حجم المبالغ التي تم توظيفها للحصول على إنتاج إضافي يكون مصدراً لتدفقات نقدية . ومن أمثلة التدفق العائد للاستثمار ما يلي :

- 1- المبالغ المدفوعة للحصول على موجودات ثابتة مادية أو معنوية بالإضافة إلى المصاريف الرأسمالية المدفوعة عليها .
- 2- المبالغ المقبوضة من بيع الموجودات الثابتة المادية أو المعنوية .
- 3- شراء الأوراق المالية العائدة للمنشآت التابعة أو المشتركة أو الشقيقة .
- 4- المبالغ المقبوضة من بيع أسهم الشركات التابعة أو المشتركة أو الشقيقة .
- 5- القروض الممنوحة إلى الشركات والمؤسسات الأخرى .
- 6- مقبوضات القروض الممنوحة إلى الشركات والمؤسسات الأخرى .
- 7- فوائد سندات القروض التي اكتتبت بها المنشأة ، أو القروض الأخرى النقدية التي منحتها .
- 8- و بصورة عامة كافة المقبوضات أو المدفوعات النقدية العائدة للاستثمارات أو القروض الطويلة الأجل² .

¹ - مطر ، محمد ، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني " ، مرجع سبق ذكره ، ص 163 .

² - المصري ، أحمد ، " قائمتا التدفقات النقدية والدخل والإنفاق " ، سورية: دار الرضا للنشر ، 2002 ،

-الأنشطة التمويلية :

تشمل الحصول على الأموال والموارد الأخرى ومن ثم إعادة الموارد من خلال دائنين لأجل قصير، دائنين لأجل طويل ، والمالكين ¹.

ويعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية في قسم منفصل من القائمة مفيداً في التنبؤ بالحقوق والمطالبات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للمنشأة ².

لتحديد صافي التدفق النقدي التمويلي يتم دراسة بنود باب المطلوبات طويلة الأجل وباب حقوق الملكية في الميزانية ليتم تصنيف التغيرات الحادثة فيها على النحو التالي:

مصادر التدفق النقدي التمويلي :

- 1- المقبوضات النقدية من خلال إصدار الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية .
- 2 - المقبوضات النقدية من إصدار قروض سندات ، صكوك رهن ، أوراق نقدية ، أو أية أدوات اقتراض مالية طويلة الأجل أو قصيرة الأجل .

استخدامات التدفق النقدي التمويلي :

- 1- توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة للمساهمين أو أية تخفيضات لرأس المال تسدد قيمتها للمساهمين نقداً .
- 2 - المدفوعات النقدية لتسديد قروض طويلة الأجل أو أوراق دفع طويلة الأجل أو إطفاء سندات طويلة الأجل ³ .

¹ - Solomon P , " **Financial Accounting : A new Persective** " ,2004, P 332 .

² - الغصين ، راغب ، " المعيار المحاسبي الدولي السابع " ، مرجع سبق ذكره .

³ - Nour , Abdul Naser ; Jaffarulla , " **Financial Accounting in English** " , Jordan , almassira. 2009 , P 331 .

-العمليات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية :

ومن الجدير بالذكر بأن هناك أنشطة استثمارية وتمويلية لا تدخل في صلب قائمة التدفقات النقدية مثل إصدار أسهم عادية أو ممتازة مقابل امتلاك الأراضي أو أية أصول أخرى عينية ، أو استخدام أحد الأصول العينية لتسديد القروض وتحويل السندات إلى أسهم عادية . فهذه الأنشطة لا يترتب عليها تدفقات نقدية داخلية إلى أو خارجة من المشروع . ولكن هذه الأنشطة تعتبر من الأنشطة الهامة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية ، وقد تؤثر على التدفقات النقدية في المستقبل . ولذلك تتطلب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الإفصاح عن هذه الأحداث في الملاحق والجداول الملحق بقائمة التدفقات النقدية ¹ .

2-2-3: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

تظهر المعايير المحاسبية الدولية طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية هما :

-الطريقة المباشرة .

-الطريقة غير المباشرة .

حيث ينحصر الاختلاف بين الطريقتين في نتائج قياس التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية ، أمّا التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية فلا تختلف طريقة إعدادها وفق الطريقتين ، وسواء استخدمنا الطريقة المباشرة أو غير المباشرة فإن كليهما تتوصلان إلى النتيجة نفسها ، إلا أنهما تختلفان في مستوى الإفصاح عن البنود التي تشكل الرقم النهائي ² .

¹ - الخلايلة ، محمود ، " التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية " ، عمان : دار وائل ، 2010 ، ص 208 .

² - دحدوح ، حسين ، " دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية " ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 24 ، العدد الثاني . 2008 ، ص 216

1-2-4: التقرير عن التدفقات النقدية على الأساس الصافي :

قد يتم الإعلام عن التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل والاستثمار أو التمويل على أساس الصافي في الحالات التالية :

أ- المقبوضات والمدفوعات النقدية نيابة عن الزبائن عندما تعكس التدفقات النقدية من أنشطة الزبون أكثر من أنشطة المنشأة .

ب - المقبوضات والمدفوعات النقدية ذات الحركة السريعة والاستحقاقات القصيرة والكميات الكبيرة .

كما يتيح المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) للمؤسسات المالية التقرير عن التدفقات النقدية الناتجة من بعض الأنشطة على أساس الصافي ، ومن الأمثلة ما يلي :

أ- المقبوضات والمدفوعات النقدية لقبول وسداد الودائع ذات مواعيد الاستحقاق المحددة.

ب- وضع ودائع وسحب الودائع من المؤسسات المالية الأخرى .

ج- السلف النقدية والقروض المقدمة للزبائن وسداد هذه السلف والقروض¹ .

¹ - " International Accounting Standard 7 " , EC Staff Consolidated Version , 2010, p 5 .

5-2-1 : المشكلات المتعلقة بالتدفقات النقدية :

هناك بعض عناصر التدفقات النقدية تثير الجدل بشأن موقعها من أنشطة التشغيل أو أنشطة الاستثمار أو أنشطة التمويل ، ويتم في العادة تبويب هذه العناصر حسب طبيعة عمل المنشأة فيمكن أن يتم تبويبها في منشأة على أنها تشغيلية في حين تعتبرها منشأة أخرى على أنها تمويلية وهكذا . وهذه العناصر هي :

1- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية Foreign Currency Cash Flows

2- البنود الاستثنائية Extraordinary Items

3- ضرائب الدخل Taxes On Income

4- الفوائد وتوزيعات الأرباح Interest and Dividends

5- التقرير عن العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المقايضات .

6- العمليات غير النقدية ¹ .

وفيما يلي عرض لكل بند من البنود :

1- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية :

يجب تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات بعملات أجنبية بالعملة المستخدمة في إعداد التقارير المالية للمنشأة وباستخدام سعر الصرف بين تلك العملة والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي . تترجم التدفقات النقدية للمنشأة التابعة الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة بين العملات الأجنبية وعملة إعداد التقارير المالية ، وذلك في تواريخ حدوث تلك التدفقات النقدية.

يجب التقرير عن التدفقات النقدية لعملات أجنبية بطريقة صرف متسقة مع ما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرون " آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية " .

¹ - درغام ، سوزان ، " العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) : دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين " ، مرجع سبق ذكره ، ص 85 .

فيسمح باستخدام سعر صرف تقريبي لسعر الصرف الفعلي ، وعلى سبيل المثال يمكن استخدام المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال فترة معينة لإثبات العمليات بعملات أجنبية وكذلك لترجمة التدفقات النقدية للشركة التابعة الأجنبية .

وإنّ المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لا تعتبر تدفقات نقدية . ورغم ذلك فإنّ أثر التغير في أسعار الصرف على النقدية والنقدية المعادلة يجب إظهارها في نهاية قائمة التدفقات النقدية بشكل منفصل عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ، وذلك بهدف تسوية أرقام النقدية وما يعادلها في بداية ونهاية المدة ¹.

2- البنود الاستثنائية:

يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود الاستثنائية بشكل منفصل ومبوب إلى تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية بقائمة التدفقات النقدية وذلك لمساعدة مستخدمي القائمة في فهم طبيعة هذه التدفقات وتأثيرها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمنشأة . ويكون هذا الإفصاح إضافة للإفصاح عن البنود الاستثنائية من حيث طبيعتها ومقاديرها كما هو وارد بالمعيار المحاسبي الدولي الثامن "صافي الربح أو الخسارة للفترة ، الأخطاء الجوهرية والتغيرات المحاسبية " ².

3- ضرائب الدخل :

ينبغي الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل ، كما ينبغي تبويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة عن النشاطات التشغيلية ما لم يكن من الممكن ربطها مباشرة بأنشطة التمويل أو الاستثمار على وجه الخصوص .

¹⁻ " International Accounting Standard 7 " , EC Staff Consolidated Version , 2010 , p 5.6 ,

² - الغصين ، راغب ، " المعيار المحاسبي الدولي السابع " ، مرجع سبق ذكره .

وقد يكون من السهل حساب الضرائب المتعلقة بالنشاطات الاستثمارية والتمويلية ، إلا أنه من الصعب تحديد التدفقات النقدية الضريبية المرتبطة بتلك النشاطات ، كما أنها قد تحدث في فترة مالية مختلفة عن الفترة التي حدثت فيها العمليات المسببة لها ، لذلك عادة ما يتم تبويب الضرائب المدفوعة على أنها تدفقات نقدية من النشاطات التشغيلية . وعندما توزع التدفقات النقدية من الضرائب على أكثر من نوع واحد من النشاطات فإنه يجب الإفصاح عن المبلغ الكلي للضريبة المدفوعة ¹ .

4- الفوائد والأرباح الموزعة :

يجب أن يتم الإفصاح عن الفوائد وأرباح الأسهم الموزعة بشكل مستقل. ويجب تصنيف كل منها بطريقة ثابتة من دورة لأخرى وإذا ما كانت تعود لفعالية التشغيل أو الاستثمار أو التمويل. ولا توجد قاعدة ثابتة لتصنيف الفوائد المدفوعة أو أرباح الأسهم المقبوضة ، لذا يمكن تصنيف الفوائد المدفوعة أو الفوائد وأرباح الأسهم المقبوضة في فعالية التشغيل لأنها داخلة ضمن العناصر التي يتم تحديد الربح أو الخسارة الصافية على أساسها. وبالمقابل، فإنّ الفوائد المدفوعة، والفوائد وأرباح الأسهم المقبوضة يمكن أن تصنف ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن فعالية التمويل، والتدفقات النقدية الناتجة عن فعالية الاستثمار على التتابع، لأنها تعتبر بمثابة تكاليف الحصول على الأموال أو عائد على الاستثمار. كما يمكن تصنيف أرباح الأسهم المدفوعة ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن التمويل لأنها تمثل تكاليف الحصول على الموارد المالية .

وبالمقابل فإنّ أرباح الأسهم المقبوضة يمكن أن تصنف كعنصر في التدفقات النقدية الناتجة عن فعالية التشغيل لمساعدة قارئ القوائم المالية في تحديد قدرة المنشأة على تسديد الأرباح خارج التدفقات الناتجة عن التشغيل . (وذلك بالنسبة للمؤسسات المالية) ² .

¹- " **International Accounting Standard 7** " , EC Staff Consolidated Version , 2010 p 6 .

²- Goyal , Alok and Goyal , Mridul , " **Accounting for Managers** " , Vaibhav Printers , Delhi , 2009 , p 313 .

5- التقرير عن العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المقايضات :

يعترف المعيار الدولي رقم (7) بأنّ التدفقات النقدية بين المستقبلات والأجلة وعقود الخيارات وعقود المقايضات تصنف عادة كأنشطة استثمارية فيما عدا :

- 1- عندما تكون هذه العقود بغرض المتاجرة فهي تمثل أنشطة تشغيلية .
- 2- عندما تعتبر المدفوعات أو المقبوضات أنشطة تمويلية للمنشأة ويتم التقرير عنها بناءً على ذلك .
- 3- عندما تتم المحاسبة عن العقد كتحوط لوضع يمكن تحديده فإن التدفقات النقدية للعقد تصنف بنفس الطريقة كتدفقات نقدية للوضع تحت التحوط ¹ .

6 - العمليات غير النقدية :

العمليات غير النقدية المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل يجب أن تستبعد من قائمة التدفقات النقدية ويجب الإفصاح عن مثل هذه العمليات في مكان آخر في القوائم المالية أو مرفقاتها كإيضاحات Footnotes وبشكل يوفر كل المعلومات المتعلقة بهذه الأنشطة ، ولكن المهم أنها لن تدخل ضمن القائمة نفسها. وهذا يختلف إلى حد ما عن المعيار الأمريكي (المعيار رقم 95) والذي يشجع على تضمينها كمعلومات إضافية في واجهة قائمة التدفقات النقدية .

وكأمثلة للمعاملات غير النقدية الأساسية لأنشطة الاستثمار والتمويل ما يلي :

- 1- الاستحواذ على الأصول من خلال التأجير التمويلي .
- 2- تحويل الديون إلى حقوق الملكية (مثل تحويل السندات إلى أسهم عادية) .
- 3- تغيير أصول أو التزامات غير نقدية بأصول أو التزامات غير نقدية أخرى .
- 4- إصدار أسهم مقابل الحصول على أصول ² .

¹ - حماد ، طارق ، " الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 289 .

² - Goyal , Alok and Goyal , Mridul , " Accounting for Managers " , P 314 .

الفصل الثاني

دراسة السيولة وجودة الأرباح

باستخدام قائمة التدفقات النقدية

يتناول هذا الفصل إمكانية استخدام النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية في قياس وتقويم جودة الأرباح والسيولة وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : تحليل قائمة التدفقات النقدية .

المبحث الثاني : دراسة السيولة باستخدام قائمة التدفقات النقدية .

المبحث الثالث : دراسة جودة الأرباح باستخدام قائمة التدفقات النقدية .

المبحث الأول

تحليل قائمة التدفقات النقدية

يتناول هذا المبحث أهمية وطرق تحليل قائمة التدفقات النقدية من خلال العناوين الفرعية التالية:

2-1-1- أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية .

2-1-2- طرق تحليل قائمة التدفقات النقدية .

2-1-3- الاعتبارات الواجب مراعاتها في التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية .

2-1-4- مزايا النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية .

المبحث الأول

تحليل قائمة التدفقات النقدية

1-1-2: أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية :

إنّ لتحليل قائمة التدفقات النقدية أهمية بالغة لا تقل عن أهمية تحليل قائمتي الدخل والمركز المالي، لما تكشفه عن بعض نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة التي لا يوضحها تحليل قائمتي الدخل والمركز المالي، وذلك فيما يتعلق بتوقيت التدفقات النقدية، تقييم جودة الأرباح، تقييم جودة السيولة ، تقييم السياسات المالية للمنشأة، التدفقات النقدية المستقبلية، وذلك من خلال استخدام محتويات قائمة التدفقات النقدية في استخراج مجموعة من المؤشرات المالية ¹.

كما أنّ تحليل قائمة التدفقات النقدية يهدف إلى معرفة الأنشطة التي أدّت إلى التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة وذلك من خلال دراسة التغيرات في عناصر الميزانية ² . وفي دراسة Dastgir 2009 أكد أنّ قائمة التدفقات النقدية تتضمن معلومات هامة عن التدفقات النقدية من أنشطة مختلفة. النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل ومصادر أخرى تستهلك لإنجاز العمليات، دفع التوزيعات، سداد الديون وما إلى ذلك . والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة في أي منشأة هي نتيجة قرارات إدارية تتعلق بخطط العمليات قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، خطط التمويل والاستثمار . كما أكدت هذه الدراسة على أنّ قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وسيلتان لتأمين معلومات هامة عن أداء الشركة ¹ .

¹ - اسماعيل ، اسماعيل ومحمد ، منير شاكر ونور ، عبد الناصر ، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات " ، مرجع سبق ذكره ، ص 164 – 163.

² - آل شبيب ، دريد كامل ، " مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 م ، ص 121.

³ - Dastgir , Mohsen and Sajadi , Hossien and Akhgar , Omid , " The Association Between Components of Income Statement , Components of Cash Flow Statement And Stock Returns " , Business Intelligence Journal , 2009.

وخلصت دراسة Nasir and Abdullah 2004 إلى أنّ قائمة الدخل وحدها غير قادرة على تقديم معلومات متعلقة بالنشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية. وإلى أنّ مؤشرات التدفق النقدي استحققت أن تكون مصدر المعلومات الإضافي في تحديد أداء الشركات ¹

2-1-2: طرق تحليل قائمة التدفقات النقدية :

1- التحليل الرأسي لقائمة التدفقات النقدية :

من أجل بيان مدى مساهمة النشاطات المختلفة: التشغيل، الاستثمار، التمويل في توليد التدفقات النقدية الداخلة أو في إحداث تدفقات نقدية خارجة، يمكن اللجوء إلى تحليل قائمة التدفقات النقدية تحليلاً رأسياً. ويتم التحليل الرأسي لقائمة التدفقات النقدية بالعمل أولاً على فصل التدفقات النقدية الداخلة من جهة عن التدفقات النقدية الخارجة من جهة أخرى، ومن ثم يتم حساب الوزن النسبي للتدفقات النقدية الداخلة من كل نوع من أنواع النشاط إلى مجموع التدفقات النقدية الداخلة، والوزن النسبي للتدفقات النقدية الخارجة من كل نوع من أنواع النشاط إلى مجموع التدفقات النقدية الخارجة. كما يمكن لمزيد من التفصيل حساب الوزن النسبي للعناصر التفصيلية المكونة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة ².

2- التحليل الأفقي لقائمة التدفقات النقدية :

وهو عبارة عن تحليل اتجاهي يوضح التغير النسبي لكل عنصر من عناصر قائمة التدفقات النقدية من سنة لأخرى ، وذلك من خلال استخدام قائمة التدفقات النقدية المقارنة لسنوات متعددة حيث نبدأ بتلك العناصر التي حدث فيها تغير ملموس ثم العناصر المستقرة أو القريبة من الاستقرار. ويتطلب إنجاز التحليل الأفقي اختيار سنة الأساس كونها تؤثر على حساب الاتجاهات المستقبلية للمنشأة ³.

¹- Nasir , Norita and Abdullah Shamsul Nahar , " **Information Provided by Accrual and Cash Flow Measures in Determining Firms` Performance : Malaysian Evidence** " , American Journal of Applied Sciences , Malaysia , 2004 .

²- فلوح و إسماعيل و مرعي و حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 116.

³- آل شبيب ، دريد كامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 143 .

3- تحليل قائمة التدفقات النقدية بواسطة النسب :

تشكل التدفقات النقدية من عمليات التشغيل المؤشر الأهم على مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها من جهة، وعلى تنفيذ عمليات التوسع في المستقبل من جهة أخرى. ويعد تحليل قائمة التدفقات النقدية بواسطة النسب أسلوباً مهماً من أساليب التحليل وتقويم الأداء في المنشآت الاقتصادية . وقد بيّنت التجربة العملية أهمية قائمة التدفقات النقدية وتحليلها بواسطة النسب وتميّزها في بعض الحالات بالمقارنة مع تحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها من خلال نسب السيولة التقليدية. ولا بد من الإشارة إلى أنه من الممكن وضع العديد من النسب في أية عملية تحليل وذلك بحسب الغرض من هذا التحليل ومدى الحاجة إلى التوسع فيه والفائدة المتوقعة منه¹.

3-1-2 : الاعتبار الواجب مراعاتها في التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية:

يتوجب أخذ مجموعة من العوامل بعين الاعتبار عند تحليل قائمة التدفقات النقدية للمنشأة . فمثلاً المنشآت التي تتمتع بالاستقرار ووصلت إلى مرحلة النضج يجب أن تزيد تدفقاتها النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية عن التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي يصبح صافي التدفق النقدي هو المصدر الرئيسي والأهم للتدفقات النقدية ويتراجع دور مصادر التمويل الخارجية كون منتجها أو خدماتها لاقت قبولاً وعززت حصتها بالسوق وبسبب تدني حاجاتها للإنفاق الاستثماري يقتصر الإنفاق الرأسمالي على المحافظة على الطاقة الإنتاجية فقط، أما المنشآت التي لا تزال في مرحلة النمو فهنا يستفاد من صافي التدفق النقدي للتوسع والإنفاق الرأسمالي على أصول طويلة الأجل².

بالإضافة إلى أنه هناك بعض المؤشرات التي يمكن للمحلل المالي الاسترشاد بها كدلائل على أنّ المنشأة تعاني من مشاكل تتعلق بالتدفقات النقدية مثل :

¹- فلوح و إسماعيل و مرعي وحمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص123 .

²- الخلايلة ، محمود ، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية " ، عمان: دار وائل، 2012م، ص 212.

- معدل الزيادة في المدينين والمخزون أكبر من معدل الزيادة في المبيعات، والذي يدل على مشاكل في تحصيل الديون من العملاء .
- معدل الانخفاض في الدائنين أكبر من معدل الانخفاض في المخزون، والذي يدل على تشدد في سياسات الائتمان الممنوحة للمنشأة من قبل الموردين ، ومن ثم صعوبات في السيولة تعاني منها المنشأة .
- معدل الزيادة في المطلوبات المتداولة الأخرى أكبر من معدل الزيادة في المبيعات مما يدل على صعوبات تواجه المنشأة في مجالات البيع وبالتالي ارتفاع مستويات المخزون عن الحد المناسب.
- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سالبة وبشكل مستمر إما بسبب الخسائر أو زيادة كبيرة في رأس المال العامل غير النقدي.
- زيادة التدفقات النقدية الرأسمالية بشكل أكبر من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مما يشير إلى ضعف الأداء التشغيلي للمنشأة .
- زيادة عمليات بيع الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل عن عمليات شراء هذه الاستثمارات، والذي يمكن أن يكون مؤشراً على عدم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لتمويل رأس المال العامل والاستثمارات طويلة الأجل .
- الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل بدل من الاقتراض طويل الأجل، والذي يعتبر مؤشراً على عدم قدرة المنشأة على الحصول على التمويل طويل الأجل لوجود شكوك لدى المقرضين حول مستقبل المنشأة .
- تخفيض أو إيقاف التوزيعات النقدية ¹ .

¹ - السيد أحمد ، عبد الناصر ، الأهمية النسبية للنسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان ، رسالة ماجستير في المحاسبة كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، الأردن ، كانون الثاني ، 2008 م ، ص 39 . نقلاً عن:

Stickney . C . P , and Brown , P , R . " **Financial Reporting and Statement Analyses A Strategic Perspective's USA** " : Harcourt Brace & company , 1999 , P 623, 624 .

2-1-4: مزايا النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية :

هناك مجموعة من المزايا التي تتميز بها النسب المالية التي يمكن استخراجها من قائمة التدفقات النقدية ، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- إنّ نسب التدفقات النقدية أداة جيّدة في تقييم مدى كفاية التدفقات النقدية للمنشأة لتلبية احتياجاتها (نسب الكفاية) بالإضافة إلى تقييم قدرة المنشآت على توليد التدفقات النقدية (نسب الكفاءة)، ذلك لأنّ هذه النسب تمكن من تقييم مدى قدرة الشركة على مواجهة احتياجاتها من النقد اللازم لتسديد الديون المستحقة عليها بالإضافة إلى تغطية احتياجاتها لأغراض التوسع .
- تعتبر بيانات التدفقات النقدية مفيدة بشكل خاص للتنبؤ بحالات الإفلاس والأزمات المالية.
- تعتبر نسب التدفقات النقدية أفضل من النسب التقليدية في تقييم سيولة المنشآت لأنها تلغي أثر المستحقات (Accruals) في النسب المالية التقليدية المستخدمة لتقييم السيولة.
- تعطي نسب التدفقات النقدية مؤشراً عن مدى جودة الأرباح المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق، حيث أنّ الرأي المرجح لدى أغلبية المهنيين ورجال الأعمال هو أنّ المعلومات التي تعكسها هذه القائمة أكثر مصداقية من تلك التي تعكسها قائمة الدخل، على اعتبار أنّ من أهم المعايير المستخدمة لقياس جودة الأرباح (Quality of Earnings) هو قدرة هذه الأرباح على توليد التدفقات النقدية للمنشأة¹ .
- إنّ هناك قيمة معلوماتية مضافة من التكامل بين المعلومات المقدمة من قائمة التدفقات النقدية، وتلك المقدمة من قائمة الدخل تساعد في تقييم الأداء الحالي للمنشأة وتوقع الأداء في المستقبل² .

¹ - مطر ، محمد وعبيدات ، أحمد ، " دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية " ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 3 ، العدد 4 ، 2007 ، ص 444 .

² - العفيري ، فؤاد ، " تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التمويلية في اليمن " ، رسالة دكتوراة محاسبة غير منشورة، جامعة دمشق ، 2006 م ، ص 89 .

- إنّ معظم المنشآت التي تقوم بإعداد التصنيف الائتماني (Credit Rating) تستخدم بشكل رئيسي نسب قائمة التدفقات النقدية في قرارات التصنيف وقياس المخاطر الاستثمارية. حيث تقدّم نسب قائمة التدفقات النقدية صورة أوضح للملاءة المالية للمنشأة ، حيث أنها تفضل أن يكون لديها قائمة تدفقات نقدية للشركات التي ترغب بالاقتراض عند اتخاذ القرار الائتماني ¹ .

¹ - قدومي ،نائر والكيلاني ، قيس ، " استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية : دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي والدخل " ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص 13 .

المبحث الثاني

دراسة السيولة باستخدام قائمة التدفقات النقدية

سوف يتم تناول موضوع هذا المبحث من خلال العناوين الفرعية التالية :

1-2-2: أهمية قائمة التدفقات النقدية في دراسة السيولة.

2-2-2: دور قائمة التدفقات النقدية في توقع السيولة وبعض الطرق لحل مشاكل السيولة.

3-2-2: نسب السيولة المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الثاني

دراسة السيولة باستخدام قائمة التدفقات النقدية

تعدّ السيولة عنصر هام في المنشأة وعلى كل منشأة أن تحافظ على مستوى جيّد من السيولة تستطيع من خلاله الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب دون الحاجة لتحمل قروض جديدة وتعد قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم التي يمكن أن تساعد في دراسة مستوى السيولة في المنشأة

2-2-1: أهمية قائمة التدفقات النقدية في دراسة السيولة:

أثارت الأزمة المالية العالمية عام 2008 القلق بشأن السيولة في المنشآت العامة، والمصارف بصفة خاصة، ومن أكثر أساليب مراقبة السيولة للمنشآت هو استخدام النسب المالية التقليدية (مثل نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة) حيث يتم استخدامها لتحليل السيولة على المدى القصير. إلا أنّ هذه النسب تعتمد اعتماداً كلياً على القيم المستمدة من بيان المركز المالي، المعروف بالميزانية العمومية ولا يمكن الوثوق بها دائماً بسبب تقلبات القياس المحاسبي لقيم الأصول في محاسبة الاستحقاق. ومن أجل التغلب على المشاكل المرتبطة بمحاسبة الاستحقاق ولتوفير التركيز على وضع النقدية للمنشآت تم اللجوء إلى مؤشرات قائمة التدفقات النقدية من أجل إنشاء مجموعة جديدة من النسب التي يمكن استخدامها في تحليل السيولة للمنشآت¹.

ولعلّ قيمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تعتبر ذات أهمية كبيرة ومدلول يحدد قوة أو ضعف السيولة في المنشأة، حيث تعتبر سيولة المنشأة جيدة إذا كانت قيمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية موجبة وبالتالي يمكن من خلالها تسديد التزامات المنشأة، أمّا إذا كانت قيمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سالبة فهذا دليل على وجود عجز نقدي في المنشأة وبالتالي عدم مقدرة المنشأة على دفع ديونها من نشاطها الجاري واضطرارها إلى استخدام أموال من أنشطتها الاستثمارية أو التمويلية².

¹ - Kirkham , Ross , " Liquidity Analysis Using Cash Flow Ratios and Traditional Ratios : The Telecommunications Sector in Australia " , Journal of New Business Ideas & Trends, University of the Sunshine Coast , Queensland, Australia , 2012 , p 13

² - الجهماني ، عمر ، " قائمة التدفقات النقدية " ، صحيفة الوقت البحرينية ، العدد 1283 ، 2009 .

³ - آل شبيب ، دريد ، مرجع سبق ذكره ، ص 122 .

وتُظهر قائمة التدفقات النقدية آثار عناصر التشغيل على السيولة وقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قبل الوصول إلى مرحلة إشهار الإفلاس بفترة طويلة¹.

2-2-2: دور قائمة التدفقات النقدية في توقع السيولة وبعض الطرق لحل مشاكل السيولة :

إدارة السيولة هي القدرة على الوفاء بالتزامات المالية بتكلفة معقولة في الوقت المناسب، وجوهر السيولة النقدية هو وجود النقدية عند الحاجة إليها . كما يجب على كل منشأة أن تحافظ على سيولة كافية لضمان عمليات آمنة وسليمة².

إنَّ أفضل طريقة للحفاظ على احتياطي السيولة هو من خلال تخطيط التدفق النقدي وذلك باستخدام نوعين من الأدوات الأساسية : 1- قوائم التدفق النقدي. 2-موازنات التدفق النقدي. حيث يتم استخدام قائمة التدفقات النقدية للسنة السابقة لوضع موازنة التدفق النقدي التي تخطط على أساس شهري ، حيث يتم تسجيل إجمالي التدفقات النقدية الداخلة عن كل شهر، وإجمالي التدفقات النقدية الخارجة، والفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة هو مقدار النقدية المتاحة لذلك الشهر، ويجب أن يكون النقد المتوفر في نهاية كل شهر إيجابي . إنَّ التخطيط الدقيق للتدفق النقدي يمكن أن يساعد في العديد من القرارات الإدارية الهامة ، فإذا كان الرصيد النقدي لشهر قليل أو هناك مشكلة في السيولة من المتوقع أن تحدث فيمكننا وضع خطط للاقتراض أو إنشاء خطط ائتمان، وتوضح موازنة التدفق النقدي أفضل أشهر لتسديد قيمة المشتريات³.

¹- آل شبيب ، دريد ، مرجع سبق ذكره ، ص 122 .

²- Noor , Mahmoud and Nour , Abdalnaser and Musa , Shkairi and Zorqan , Saleh , " **The Role of Cash Flow in Explaining the Change in Company Liquidity** " , Journal of Advanced Social Research , Isra University , Jordan , 2012, p 236.

³- Engle , Carole , " **Evaluating the Liquidity / Cash Position of an Aquaculture Business : Using Cash Flow Statements** " ,SRAC Publication No , 4403 , Aquaculture / Fisheries Center , University of Arkansas at Pine Bluff , 2012 .

تعتبر قائمة التدفقات النقدية واحدة من أفضل الطرق لتحديد مشاكل السيولة ، كما أنه لا يوجد استراتيجية واحدة تعمل في جميع الأوقات لعلاج مشاكل السيولة، ففي بعض الأحيان نحتاج لمزيج من الطرق، وقبل كل شيء يجب التأكد من أن الاستراتيجيات لا تؤثر سلباً على الربحية فعلاج مشاكل السيولة على حساب الربحية هو علاج قصير الأجل وقد يكون له آثار سيئة على المدى الطويل .

ومن أهم الطرق والاستراتيجيات لحل مشاكل السيولة :

✓ تحسين الربحية: فقد تكون مشاكل السيولة من أعراض مشكلة أكبر هي الانخفاض المستمر في الربحية وغالباً ما يكون العمل على زيادة الربحية أفضل طريقة لمعالجة مشاكل السيولة .

✓ قد تكون مدفوعات القروض المرتبطة بشراء المباني والأراضي عبئاً ثقيلاً على السيولة ، فيمكن أن تكون مدفوعات الإيجار أقل بكثير ، وبالتالي نستطيع تحرير سيولة للالتزامات الأخرى .

✓ عدم التوازن بين نوعية القروض واستخداماتها ، فالبعض يستخدم قروض قصيرة الأجل لتمويل الأصول المتوسطة والطويلة .

✓ قد يكون الحل ببيع بعض الأصول غير المربحة مثل : الآلات غير المستخدمة أو الأراضي غير المنتجة .
✓ تغيير خطط الإنتاج¹ .

¹ - Noor , Mahmoud and Nour , Abdalnaser and Musa , Shkairi and Zorqan , Saleh , " The Role of Cash Flow in Explaining the Change in Company Liquidity " ,2012, p 237

3-2-2 : نسب السيولة المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية :

بشكل عام يمكن دراسة سيولة المنشأة إما عن طريق استخدام نماذج مثل نماذج التعثر المالي ، أو باستخدام النسب المستخرجة من قائمتي المركز المالي والدخل (نسب الاستحقاق) ، أو يتم دراسة السيولة من خلال النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية . ومن أهم النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية المفيدة في تقييم سيولة المنشأة :

1- نسبة التغطية النقدية للديون المتداولة Current Cash Debt Coverage Ratio :

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

نسبة التغطية النقدية للديون المتداولة =

متوسط الالتزامات المتداولة

عندما تكون هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك يدل على أن المنشأة ليس لديها مشكلات في السيولة¹. من عيوب نسبة التداول (نسبة تقليدية) هي أنها تستخدم أرصدة حسابات نهاية العام للأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، تلك الأرصدة لنهاية السنة قد لا تكون ممثلة للوضع الحالي خلال معظم أوقات السنة . إلا أن نسبة التغطية النقدية للديون المتداولة تصحح جزئياً هذه المشكلة لأنها تستخدم صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال الفترة بدلاً من استخدام الرصيد في وقت معين كما هو في نسبة التداول . ويمكن أن تقدم نسبة تغطية الديون المتداولة تمثيلاً أفضل للسيولة² .

وتشير بعض الدراسات التطبيقية إلى أن المنشآت المزدهرة تحقق نسبة تغطية للديون المتداولة قدرها 40% أو أكثر³ .

¹- درغام ، سوزان ، العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) ، مرجع سبق ذكره ، ص 51 .

²- Weygandt, J . J ; Kieso , D . E ; Kimmel , P . D, " Financial Accounting " , 2000, P641.

³- حماد ، طارق ، " التحليل الفني و الأساسي للأوراق المالية " ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 1998 م ، ص 117 .

وتظهر نسبة التغطية النقدية للديون المتداولة مدى قدرة المنشأة على مواجهة القروض بأمان ، وكلما زادت هذه النسبة كلما زاد مستوى الأمان في سداد القروض قصيرة الأجل¹ .

2- نسبة التغطية النقدية للديون : Cash Debt Coverage Ratio

$$\text{نسبة التغطية النقدية للديون} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط إجمالي الديون}}$$

تقيس هذه النسبة مقدرة المنشأة على الإيفاء بديونها طويلة الأجل وقصيرة الأجل دون الحاجة إلى تسهيل الأصول المستخدمة في العمليات .
وتعد هذه النسبة مؤشراً للخطر المالي للمنشأة كونها نسبة أكثر تحفظاً من النسب التقليدية لاعتمادها على الربح النقدي وليس المحاسبي. فإذا كانت هذه النسبة عالية فالمنشأة تواجه مخاطر أقل بتوليدها تدفقات نقدية للإيفاء بديونها² .

¹ - لطفي، أمين السيد، " التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 م ، ص 401 .

² - Norton , C ; Pagach , D ; Diamond , " **Intermediate Accounting Financial Reporting and Analysis** " , Second edition , Houghton Mifflin Company : USA , 2007 .P 211 .

3- نسبة الفوائد المدفوعة Interest Paid Ratio

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

نسبة الفوائد المدفوعة =

فوائد الديون

يوفر هذا المقياس مؤشراً عن مدى الاستفادة من النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض ، وانخفاض هذا المقياس يعتبر مؤشراً سيئاً وينبئ الإدارة بمشاكل قد تواجهها المنشأة من حيث السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون ¹ .

4- مؤشر التمويل الخارجي External Financing Index

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

مؤشر التمويل الخارجي =

مجموع مصادر التمويل الخارجية (الدين)

هذه النسبة تظهر مقدرة المنشأة على توفير نقدية كافية من العمليات التشغيلية لمقابلة الالتزامات الإضافية عند استحقاقها. وبوجه عام، فإن ارتفاع هذه النسبة يعني أنّ سيولة المنشأة أقوى، وقدرتها على مقابلة التزاماتها عندما تصبح مستحقة السداد أفضل. ويعد مؤشر التمويل الخارجي من المؤشرات الهامة لإظهار سيولة المنشأة من وجهة نظر المراقبين الخارجيين (البنوك، الدائنون، المقرضون، حملة الأسهم وغيرهم من المستثمرين) ² .

¹ - أحمد ، سامر ، فعالية المقاييس المحاسبية والنقدية في تقييم الأداء في المنشآت الفندقية : دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، 2011 م ، ص 90 .

² - Samuel , Maxwell , " Cash Flow Ratios as a Measure of Performanc of Listed Companies in emerging economies : Chana example " Degree of Doctor of Philosophy ,St Clements University , Turks and Caicos Islands , 2010 , p 264.

5- نسبة التدفقات النقدية من العمليات إلى النفقات الرأسمالية

Operating Cash Flows to Capital Expenditure Ratio

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	
نسبة التدفقات النقدية من العمليات =	
إلى النفقات الرأسمالية	النفقات الرأسمالية

النفقات الرأسمالية: هي نفقات للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.

تشكل النفقات الرأسمالية أحد استخدامات الأموال في المنشأة التي تعتبر ضرورية للمحافظة على الطاقة الإنتاجية . وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية من نشاطها الرئيسي كافية لتمويل النفقات الرأسمالية ، دون اللجوء إلى تمويل خارجي . وتستخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى توفر فائض في التدفقات النقدية من العمليات بعد تمويل النفقات الرأسمالية لخدمة الديون . فزيادة هذه النسبة عن واحد يعني وجود فائض في التدفقات النقدية من العمليات متاح لخدمة الديون .

وعند استخدام هذا المؤشر لابد من مراعاة مراحل حياة المشروع . ففي المراحل الأولى من حياة المشروع وخاصة خلال مرحلة النمو المبكرة قد تكون هذه النسبة أقل من واحد وذلك لعدم قدرة المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية كافية لتغطية النفقات الرأسمالية الضخمة في هذه المرحلة. بينما في مرحلة النضج يتوقع أن تكون قيمة هذه النسبة أكبر من واحد، وذلك لزيادة حجم التدفقات النقدية من العمليات من ناحية، وانخفاض حجم النفقات الرأسمالية في هذه المرحلة. فالمنشأة لا يمكنها شراء أو التوسع في الأصول الرأسمالية من صافي التدفق النقدي، وبشكل عام يجب مراعاة الحذر عند تفسير هذه النسبة لأنها تعتمد على حجم النفقات الرأسمالية والتي تلجأ الإدارة إلى تخفيضها في السنوات التي يكون فيها مستوى الأرباح متدني¹.

¹ - الخلايلة ، محمود ، " التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 210-212 .

6 – نسبة التوزيعات النقدية Cash Dividends Ratio

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}$$

تشير هذه النسبة إلى مقدرة المنشأة على تغطية التوزيعات النقدية عن طريق التدفق النقدي التشغيلي السنوي. ارتفاع هذه النسبة يعني أنّ مقدرة المنشأة على تغطية التوزيعات النقدية أفضل¹.

وتمثل هذه النسبة مؤشراً هاماً لملاك المنشأة، لذلك تعد نسبة التدفقات النقدية المدفوعة لحملة الأسهم مؤشراً هاماً لسياسة توزيعات الأرباح التي تتبعها إدارة المنشأة، وكذلك مدى جاذبية العائد المتاح للاستثمار في المنشأة. وإذا تساوت التوزيعات النقدية مع صافي التدفق النقدي التشغيلي فهذا يشير إلى أن المنشأة توزع أرباح نقدية على المساهمين لم تنتج من عمليات التشغيل العادية وهنا يجب أن يزيد القلق والاهتمام بمقدرة المنشأة في الحفاظ على هذه المستويات، بالإضافة إلى انخفاض النقدية المتوفرة داخلياً لتغطية الطلبات الأخرى.

وتختلف المنشآت في إتباع سياسة توزيع الأرباح مما يتطلب بحث النسبة المطبقة في كل منشأة في ضوء المواقف التي تواجهها².

¹- Gibson , C. H , " Financial Statement Analysis " , 12 edition , New York : South-western , 2009 , p 375 .

²- حماد ، طارق ، " التحليل الفني و الأساسي للأوراق المالية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 116 .

7 – نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل

Operating Cash Flow / Current Maturities of Long-Term Debt And Current Notes Payable

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

$$\text{نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل} + \text{استحقاقات الدين طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل}}$$

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الحالية من الديون المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل، وإن ارتفع هذه النسبة يعني أن مقدرتها على الوفاء باستحقاقاتها الحالية من الديون أفضل، ويعني أيضاً أن وضع السيولة في المنشأة أفضل¹.

8- التدفقات النقدية الحرة Free Cash Flow :

$$\text{التدفق النقدي الحر} = \text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} - (\text{النفقات الرأسمالية} + \text{توزيعات الأرباح})$$

وهو صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية بعد دفع كافة النفقات الرأسمالية ومتطلبات رأس المال العامل الضرورية واللازمة للمحافظة على القدرة الإنتاجية الحالية للمنشأة، بما فيها سداد الديون وفوائدها المستحقة².

¹ - Gibson , C. H , " Financial Statement Analysis " ,2009, p 373 .

² - سالم ، عبد الرزاق و خشارمة ، حسين ، المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 34 ، العدد 2 ، 2007 م ، ص 350 .

ويمثل مقدار النقدية القابلة للإنفاق على استثمارات جديدة ، سداد ديون ، أو زيادة درجة السيولة، هذا المقياس يبين مدى المرونة المالية وقدرة المنشأة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلى مصادر خارجية ، كما يبين قدرة المنشأة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي ، ويبين أيضاً حجم النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية ¹ .

أي أنّ المنشأة يمكن لها التصرف بذلك الجزء دون أن تتأثر أنشطتها ، فالإدارة الرشيدة تقوم بتوجيه الجزء النقدي الفائض نحو الاستخدام الأمثل وبما يتلاءم مع وضع المنشأة وحالة السوق.

كما يمكن أن تقوم المنشأة باستخدام التدفق النقدي الحر في تخفيض ديونها طويلة الأجل والتي لم تستحق بعد وإعادة شراء السندات دون التأثير على التدفقات النقدية المستقبلية بما يؤدي إلى دعم حقوق ملكية أصحاب الأسهم و تخفيض خطر حصول عجز في السيولة عند استحقاق تلك الديون نتيجة تغير ظروف الأعمال ، كما أنها تؤدي إلى تخفيض نفقات الفائدة في المستقبل وإلى اعتماد المنشأة على مواردها الذاتية في تمويل استثماراتها بما يعزز من قوة أسهمها ² .

¹- الدينوري ، سالم ، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية : دراسة حالة مؤسسة اقتصادية ، رسالة ماجستير جامعة العقيد الحاج الخضر ، باتنة ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2009 م ، ص 106.

²- الديب ، حسام ، دور التدفق النقدي الحر في تقييم الأسهم : دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، جامعة دمشق كلية الاقتصاد ، 2011 م ، ص 55 .

المبحث الثالث

دراسة جودة الأرباح باستخدام قائمة التدفقات النقدية

سيتناول هذا المبحث دراسة جودة الأرباح من خلال العناوين الفرعية التالية :

- 1-3-2: مفهوم جودة الأرباح .
- 2-3-2: إدارة الأرباح .
- 3-3-2: أهمية جودة الأرباح ومسؤولية جودة الأرباح .
- 4-3-2: نماذج أو مقاييس جودة الأرباح .
- 5-3-2: أهم العوامل المؤثرة على جودة الأرباح .
- 6-3-2: العلاقة بين التدفقات النقدية وجودة الأرباح .
- 7-3-2 : نسب جودة الأرباح المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية .

المبحث الثالث

دراسة جودة الأرباح باستخدام قائمة التدفقات النقدية

2-3-1: مفهوم جودة الأرباح Quality of Earnings :

يعد الربح أحد الأهداف الأساسية لجميع المنشآت وضرورياً لاستمرار المنشأة، وهو مؤشر يستخدمه كلاً من المستثمرين والدائنين من أجل تقييم أداء المنشأة في استغلال الموارد الموجودة لديها وقدرتها على دفع توزيعات للمستثمرين و سداد القروض وفوائد القروض للدائنين. لذا نجد الإدارة تعمل بجد نحو استخدام موارد المنشأة الاستخدام الأمثل من أجل تقديم أفضل عائد ممكن للمستثمرين . إلا أنّ الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها إدارة المنشأة من قبل المساهمين لزيادة الأرباح قد تدفع الإدارة في كثير من الأحيان للتلاعب بالأرقام المالية وتوجيهها نحو الاتجاه المرغوب إدارياً وذلك من خلال تطبيق البدائل المحاسبية. وأحياناً فإنّ هذا التوجيه قد يتجاوز الحد المقبول حتى يصل إلى مستويات غير مقبولة تقع في دائرة الغش والتضليل. بل إنّ المبالغة في التلاعب بالأرقام المحاسبية قد يسهم في انهيار المنشأة خاصة عندما يكون القصد هو تحريف الأرقام لمصلحة إدارة المنشأة وكبار موظفيها كما حدث في شركتي إنرون وورلدكوم. ومن المعروف أنّ ما حدث في إنرون وغيرها كان بسبب الممارسات الخاطئة للإدارة والمحاسبين، التي تحدث بأشكال مختلفة ونسب متفاوتة في شتى دول العالم. وهذا دعا الكثيرين للاهتمام بمصطلح جودة الأرباح لما لها من أهمية في العديد من القرارات.

وباختصار " جودة الأرباح يقصد به أنّ الأرباح التي تعلنها المنشأة تعبر بصدق وواقعية عن الأرباح الحقيقية والفعلية للمنشأة ، وبمعنى آخر فإنّ أرباح المنشأة المنشورة ذات وجود نقدي فعلي ملموس ، وأنّ هذه الأرقام ليس فيها مبالغاة أو أرقام احتمالية " ¹ .

¹ - السهلي، محمد بن سلطان، " جودة الأرباح : في السوق السعودية "، الاقتصادية الإلكترونية ، العدد 4492 ، 2006 .

والبعض عرفها "جودة الأرباح تشير إلى مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية وكلما كانت العلاقة كبيرة كانت جودة الأرباح أكبر، إنّ المقارنة بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يؤمن معلومات مفيدة في تقييم جودة الأرباح في المنشأة " ¹ .

وتشير جودة الأرباح إلى قدرة الأرباح المعلنة لتعكس الأرباح الحقيقية للمنشأة فضلاً عن فائدة الأرباح المعلنة وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية. وتشير جودة الأرباح أيضاً إلى استقرار الأرباح وعدم وجود التباين في الأرباح المعلن عنها ² .

وهناك من يشير إلى جودة الأرباح بخلوها من ممارسات إدارة الأرباح ، فكلما انخفضت نسبة الاستحقاقات الاختيارية (الاستحقاقات غير العادية) في الأرباح ، زادت جودتها ³ .

وهناك من يرى بأن مفهوم جودة الأرباح يختلف بحسب اختلاف أهداف مستخدمي القوائم المالية، فالبعض يرى أن وجود بنود غير عادية في الأرباح المعلن عنها يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، فالمنشآت أصبحت تقرر عن بنود خاصة بشكل أكبر مما هو في الماضي الأمر الذي يجعل الأرباح أقل قدرة على التنبؤ وبالتالي أقل جودة . ويرى الدائنون بأن الأرباح تعتبر ذات جودة عالية إذا أمكن تحويلها إلى تدفقات نقدية بسرعة . أمّا المحللون الماليون فيرون أنّ جودة الأرباح هي القيمة الجوهرية للمنشأة ، والقيمة السوقية هي التي تحدد قيمة المنشأة لذا فإنّ انخفاض العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم يمكن أن ينظر إليه تراجعاً في جودة الأرباح ⁴ .

¹- Nour , Abdul Naser ; Jaffarulla , " **Financial Accounting in English** " , Jordan , almassira, 2000, P 330 .

²- Bellovary , Jodi and Giacomino , Don and Akers , Michael , " **Earnings Quality : It's Time to Measure and Report** " , The CPA Journal , The New York State , 2005.

³- حمدان ، علام ، **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : دليل من الشركات الصناعية الأردنية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية ، الجامعة الأهلية في المنامة ، المجلد العشرين ، العدد الأول ، 2012 م ، ص 268 .

⁴- Dechow , Patricia and Schrand , Catherine , " **Earning Quality** " , The Research Foundation of CFA Institute , The United States of America , 2004 , p5, 100 , 109 , 125

2-3-2: إدارة الأرباح Earnings Management:

في إطار مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً GAAP، المدراء لديهم السلطة لمعالجة دخل الشركة المعلن عنها، والتلاعب ليس دائماً في اتجاه الدخل العالي، فمعظم المدراء التنفيذيين يفضلون تقديم تقرير الأرباح بشكل منتظم وسلس، ويكرهون أن يكون هناك انخفاضاً في الدخل، ولكنهم يريدون أيضاً تجنب الزيادات التي تختلف بصورة عشوائية من سنة لأخرى، فمن المستحسن لديهم عامين من زيادات الأرباح بمعدل 15% بدلاً عن ربح بمعدل 30% في سنة واحدة، لذا تقوم بعض المنشآت باستخدام الأرباح في السنوات الجيدة لتعدل من نتائج الأرباح في السنوات العجاف. إلا أن الدافع لتلبية توقعات الأرباح قد جعل الممارسات تتجاوز المنطقية، ويعتقد الكثيرون أن التلاعب بالأرباح يقلل من جودتها¹.

وعرّفت إدارة الأرباح بأنها سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر في الدخل الذي يظهر في القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى الإضرار بالمنشأة على المدى الطويل. ويمكن أن نقسم إدارة الأرباح إلى نوعين: الإدارة الجيدة للأرباح وهي إدارة الأرباح التشغيلية عندما تتخذ الإدارة قرارات اختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر، والإدارة السيئة للأرباح بهدف إخفاء الربح التشغيلي الحقيقي بواسطة وضع بعض القيود الاصطناعية أو استخدام تقديرات غير منطقية ومثال ذلك تخفيض أو زيادة تقديرات مخصص الديون المشكوك فيها².

¹- eBook , " **Intermediate Accounting** " , McGraw_ Hill Higher Education , 2011, P 175-176 .

²- اللوزي ، خالد ، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان ، رسالة ماجستير محاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2013 م ، ص 9- 10.

والبعض عرّف إدارة الأرباح بأنها التدخل الهادف في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بقصد الحصول على بعض المكاسب الخاصة. وتتكوّن الأرباح عادةً من تدفقات نقدية واستحقاقات لذا فالتلاعب يتم إمّا من خلال التدفقات النقدية أو من خلال الاستحقاقات :

أولاً: التلاعب بالعمليات الحقيقية: حيث يمكن للمدراء القيام بأحداث اقتصادية حقيقية تؤثر على التدفقات النقدية مثل شطب تكاليف البحث. أو زيادة المبيعات من خلال تقديم مبيعات بخضم أو بإقناع الموزعين بشراء المزيد من المنتج قرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وتؤدي هذه الممارسة إلى تسارع الاعتراف بالإيرادات. إنّ التلاعب بالعمليات الحقيقية فيه انتهاك لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، لذا فمن الصعب غالباً الكشف عن إدارة الأرباح باستخدام البيانات المتاحة، بالإضافة إلى أنّ هذه الممارسات لها تأثير هام على جودة الأرباح وآثار سلبية على أداء المنشأة في المستقبل .

ثانياً: التلاعب بالاستحقاق: الطريقة الثانية للمدراء لإصدار رقم الأرباح المرغوب هو إدارة الاستحقاقات، في هذه الطريقة المنشأة لا تغير أنشطتها لكن تقدم تقارير مضللة عن دخل الأنشطة الحالية فالاستحقاقات تخلق فرصة كبيرة لإدارة الأرباح لاعتمادها على التقدير الشخصي مثل التقليل من مخصص الديون المشكوك فيها مما يؤدي إلى زيادة الأرباح في هذه الفترة على حساب الأرباح في الفترات القادمة، وتؤثر إدارة الاستحقاقات في توقيت الاعتراف بالأرباح .²

¹- اللوزي ، خالد ، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان ، رسالة ماجستير محاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2013 م ، ص 9- 10.

²- Dechow , Patricia and Schrand , Catherine , " Earning Quality " , 2004 , p 37 , 39 , 40 , 41.

- وهناك بعض النقاط التي يمكن أن تساعد في الكشف عن بعض أساليب إدارة الأرباح :
- ✓ عندما تعلن الإدارة عن مصاريف مرتفعة لإعادة الهيكلة فهذا قد يعني أنّ المدراء يفكرون في تعديل حجم الأرباح المستقبلية ، بمعنى أنهم يقللون أرباح السنة الحالية لتدعيم الأرباح المستقبلية
 - ✓ تعتمد بعض المنشآت إلى القيام بعمليات شراء سرية حيث تستخدم رأسمالها لشراء منشآت أخرى ، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح المعلنة ولكنه يؤدي في الوقت ذاته إلى تآكل القيمة مع مرور الوقت طالما أنّ المنشأة المشتريّة تعتمد إلى دفع علاوات مرتفعة للمنشأة المستهدفة حتى تتمكن من شرائها .
 - ✓ اهتلاك أصول المنشأة بمعدلات أبطئ من المنشآت الأخرى في صناعتها ، إذ يؤدي ذلك إلى جعل أرباح المنشأة أفضل من أرباح المنافسين رغم أنّ أدائها قد لا يكون أفضل .
 - ✓ اختلاف نمط نمو الأرباح المعلنة عن نمط نمو صافي التدفق النقدي . فعندما تنمو الأرباح المعلنة بمعدل أسرع بكثير من صافي التدفق النقدي مع عدم وجود مبرر لذلك يكون هذا دليلاً قوياً على وجود تلاعب مالي ¹ .
 - كما أنّ فهم قواعد التقدير والحكم الشخصي والحوافز التي يواجهها مديري المنشأة يمكن أن تساعد المحلل المالي في تحديد فيما إذا كان هناك احتمال في حدوث ممارسات إدارة أرباح .

¹ -برغام ، أوجين ، ترجمة وإعداد : فتوح ، محمود وعبد الكريم ، محمد و عبد الكريم ، عمر ، " الإدارة المالية (1) مفاهيم أساسية : تقييم الأدوات المالية " ، شعاع للنشر والعلوم ، سورية ، حلب ، 2010 م ، ص 203 .

2-3-3: أهمية جودة الأرباح ومسؤولية جودة الأرباح :

تتبع أهمية جودة الأرباح من أهمية الأرباح التي تعتمد عليها عدة أطراف في اتخاذ قراراتها وذلك اعتباراً من أن جودة الأرباح تعتبر عنصراً مهماً في القوائم المالية حيث تستخدم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، فهي تشكل نقطة انطلاق لاتخاذ القرارات الاستثمارية حيث أن الاعتماد على أرباح ذات جودة منخفضة يؤدي إلى إدارة غير مناسبة للثروة . ويعتبر فهم جودة الأرباح جزءاً مهماً في عملية التحليل المالي ، فالأرباح ذات الجودة العالية تساعد المحللين الماليين على تحليل المعلومات لثلاثة جوانب أساسية هي: الأداء التشغيلي الحالي للمنشأة، الأداء التشغيلي المستقبلي وقيمة المنشأة¹ . " قيمة المنشأة: هي القيمة الحالية لأرباحها المستقبلية، وعليه فإنّ زيادة هذه الأرباح تمثل انعكاساً لزيادة قيمة المنشأة، بينما يدل التراجع في هذه الأرباح على تراجع هذه القيمة " ² .

وتترك زيادة قيمة الأرباح الموزعة للسهم من سنة لأخرى انطباعاً إيجابياً لدى المتعاملين في سوق رأس المال عن فاعلية أداء المنشأة ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية لأسهمها العادية ، ويعطي ارتفاع توزيعات الأرباح المستثمر إشارة موجبة لارتفاع الأرباح المستقبلية للمنشأة والتي تؤدي إلى الزيادة في سعر السهم ، وبالعكس فإنّ الانخفاض في دفع التوزيعات ينظر إليه كإشارة سلبية حول دلائل الانخفاض في الأرباح المستقبلية مما يؤدي إلى انخفاض سعر السهم³ .

¹- حمدان ، علام ، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : دليل من الشركات الصناعية الأردنية ، مرجع سبق ذكره ، ص 268 .

²- حمدان ، علام و أبو عجيبة ، عماد ، جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة و جودة الأرباح ، المجلة العربية للمحاسبة ، 2012 م ، ص 161 .

³- رياض أحمد ، سامح محمد رضا ، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات المساهمة المصرية ، دراسة تطبيقية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 8 ، العدد 4 ، 2012م ، ص 746 .

كما تستخدم الأرباح في مجال التعاقدات وكثيراً ما تستخدم في اتفاقات المكافآت والقروض . فجودة الأرباح أمر ضروري ، لأنّ ضعف جودة الأرباح بوجود أرباح مبالغ فيها يمكن أن يؤدي إلى مكافآت مفرطة للإدارة وبالتالي نقل الثروة من طرف إلى آخر بشكل غير صحيح. وفيما يتعلق باتفاقات القروض قد يكون صافي الربح المبالغ فيه حافزاً للمقرض بأن يستمر في إقراض المنشأة . ومن الممكن أن تخدم جودة الأرباح صانعي المعايير من ناحية أنها مؤشر غير مباشر لتقييم جودة المعايير المحاسبية ¹ .

إنّ مسؤولية تقييم جودة الأرباح تقع على المحللين الماليين وإدارة الشركات ومدققي الحسابات فالبعض أكّد أنّه ينبغي على الإدارة أن تكون مسؤولة عن إجراء تأكيد عن جودة أرباح المنشأة ، مشابهة لتأكيدات القوائم المالية الحالية المطلوبة . ومحلي الائتمان عليهم أيضاً إجراء تقييماتهم الخاصة لجودة الأرباح للمنشآت التي تغطيها ، إلا أنّ المحللين غير مطلعين على أدلة كثيرة كما هو الحال بالنسبة للمدققين إضافة لذلك المحللون غالباً غير مستقلين عن المنشآت التي يغطونها لذا أكدت أغلب الدراسات أنّ مراجعي الحسابات هم الأكثر منطقية في أن يكونوا مسؤولين عن تقييم جودة الأرباح واقترح العديد من المؤلفين أنّ على المدققين إجراء تقييم لجودة الأرباح للمنشآت التي يقومون بمراجعتها وإصدار تقرير علني يتضمن مستوى جودة هذه الأرباح، مما يساهم في تقديم معلومات عالية الجودة لمستخدمي البيانات المالية ² .

كما يمكن للمديرين دعم معلومات الأرباح مع إفصاحات طوعية إضافية وخصوصاً عندما تكون جودة الأرباح منخفضة ³ .

¹ - السلطان ، أحمد ، تطور جودة المعلومات المحاسبية : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية ، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، 2012 م ، ص 43 .

² - Bellovary , Jodi and Giacomino , Don and Akers , Michael , " **Earnings Quality : It's Time to Measure and Report** " , 2005.

³ - Dechow , Patricia and Schrand , Catherine , " **Earning Quality** " , 2004, p 124 .

2-3-4: نماذج أو مقاييس جودة الأرباح :

إنّ وجود أكثر من مفهوم لقياس جودة الأرباح أدى إلى وجود عدد كبير من المقاييس التي استخدمت في الدراسات لتقييم جودة الأرباح، واختيار المقياس المناسب يعتمد على السؤال البحثي المراد الإجابة عليه، وعلى توافر المعلومات وعلى المتغيرات التي يمكن تقديرها في النموذج المستخدم .

ناقشت العديد من الدراسات عدة مقاييس لتقييم جودة الأرباح والتي كانت تستخدم على نطاق واسع في مجال البحوث المحاسبية حيث أشاروا لها على أنها سمات الأرباح . وقد قسموا سمات هذه الأرباح إلى سمات محاسبية وسمات سوقية وذلك اعتماداً على الافتراضات الأساسية حول وظيفة الأرباح ، أي تقسم هذه السمات إلى سمات محاسبية وسمات سوقية من خلال تسليط الضوء على الوظائف المختلفة التي قد تقدمها الأرباح. وبالتالي هذه الوظائف سوف تؤثر بدورها في الطريقة التي يتم فيها قياس هذه السمات. وعلى وجه التحديد تفترض سمات جودة الأرباح المحاسبية أنّ وظيفة الأرباح هي تخصيص أو توزيع التدفقات النقدية على فترات محاسبية عن طريق استخدام مبدأ الاستحقاق، في حين أنّ السمات السوقية تفترض أنّ وظيفة الأرباح هي أن تعكس هذه الأرباح الربح الاقتصادي والذي يكون منعكساً في عوائد الأسهم. وبصفة عامة تتألف سمات الأرباح المحاسبية من: جودة الاستحقاقات والاستمرارية، والقدرة على التنبؤ، والتذبذب، وتمهيد الدخل. هذه السمات تستند إلى التدفقات النقدية أو الأرباح نفسها كإطار مرجعي لتقييم جودة الأرباح، ويتم تقديرها باستخدام بيانات محاسبية، أمّا بالنسبة للسمات السوقية فهي تتألف من مدى ملائمة القيمة والوقتية والحيطة والحذر. هذه السمات تأخذ الأسعار أو العوائد كمرجع بناء لها و يتم تقديرها باستخدام كلاً من المعلومات المحاسبية والعوائد على حد سواء، وتفترض وجود علاقة بين الدخل وأسعار أو عائدات الأسهم، وبالتالي يمكن تقييم جودة الأرباح من خلال مدى هذه العلاقة .¹

¹- السلطان ، أحمد ، تطور جودة المعلومات المحاسبية : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية ، مرجع سبق ذكره ، ص 45-46 .

وفي دراسة أخرى أوضح نموذج (Richardson & Sloan, 2004) أنه يمكن تقسيم الأرباح إلى تدفقات نقدية واستحقاقات اختيارية، كما أنّ استمرارية وثبات التدفقات النقدية أكثر من استمرارية وثبات الاستحقاقات، حيث تعتبر الاستحقاقات أكثر عرضة لتلاعب المديرين وبالتالي فهي مقياس صالح لجودة الأرباح، فكلما انخفضت الاستحقاقات الكلية كلما زادت جودة الأرباح¹

وتُصنّف المقاييس المستخدمة في تقييم جودة الأرباح إلى فئات ثلاث على الشكل التالي :

أ - خصائص الأرباح وتشمل : الاستمرار والاستحقاقات - تمهيد الدخل - الاعتراف بالخسارة بالوقت المناسب - القياس .

ب - استجابة المستثمرين لبيانات الأرباح : وتشير النتائج إلى أنّ المنشآت التي لديها عائدات أكثر ثباتاً تولد استجابة أكبر للمستثمرين .

ج - المؤشرات الخارجية لجودة التقارير المالية : وتشمل قصور إجراءات الرقابة الداخلية² .

¹- رياض أحمد ، سامح محمد رضا ، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات المساهمة المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص 745 .

²- Dechow , Patricia and Ge , Weili and Schrand , Cathrine , " **Understanding Earning Quality : A review of the proxies , their determinants and their consequences** " , Center for Accounting Research at the University of Note Dame . 2009 , p 3 .

2-3-5: أهم العوامل المؤثرة على جودة الأرباح:

هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على جودة أرباح المنشأة ، وفيما يلي عرض لأهم هذه العوامل:

أ - جودة المعايير المحاسبية: حيث أنّ صرامة المعايير من شأنها أن تمنع الإدارة من استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية في إدارة الأرباح كما أنّ جودة المعايير المحاسبية ضرورية لكفاءة أداء اقتصاد السوق لأن القرارات الاستثمارية التي سوف تتخذ سوف تعتمد على معلومات موثوقة ومفهومة وذلك ما من شأنه أن يزيد من جودة الأرباح ¹ .

ب - جودة المراجعة: تشير نظرية الوكالة إلى أنه يكون لدى إدارة المنشأة حافز لإدارة الأرباح نتيجة ربط المنافع التي تحصل عليها إدارة المنشأة ، سواء بشكل صريح أو ضمني بأداء المنشأة وأنّ أحد الوسائل للحد من إدارة الأرباح هو التعاقد مع مراجع حسابات مستقل يضيف الثقة على البيانات المحاسبية المقدمة من قبل الإدارة . ويتوفر لدى مكاتب المراجعة الكبرى أو المتخصصة حافز أكبر لتنفيذ عملية المراجعة بدرجة جودة أعلى بسبب خشيتها من تعرض سمعتها التي بنتها عبر الزمن للخطر ، وهذا الحافز يسهم في زيادة قدرة تلك المكاتب على اكتشاف الانحرافات وممارسات إدارة الأرباح ومن ثم تعديل القوائم المالية بما يتناسب مع متطلبات المعايير مما يسهم في رفع جودة الأرباح. وأظهرت الكثير من الدراسات أن المنشآت التي تراجع بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى والمتخصصة لديها عناصر استحقاق أقل مما يشير إلى تمتعها بجودة أرباح أعلى. ²

¹ - حمدان ، علام ، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : دليل من الشركات الأردنية ، مرجع سبق ذكره ، ص 268 .

² - الجبر ، يحيى بن علي ، العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والمراجع الخارجي : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية ، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، 2012 م ، ص 15 - 16 .

وقد بحثت الكثير من الدراسات عن حلول تعمل على تخفيض إدارة الأرباح وبالتالي زيادة جودتها، من هذه الحلول المقترحة زيادة فاعلية المراجعة الخارجية مما يساهم في كبح الإدارة عن التلاعب بالقوائم المالية ، وأثبتت العديد من الدراسات أنّ منشآت المراجعة الست الكبيرة التي تتميز بجودة تدقيق عالية هي قادرة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح . بالإضافة إلى أنّ لاستقلالية لجنة المراجعة أثراً في الحد من إدارة الأرباح بينما ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم في المنشأة أثراً في زيادة ممارسات إدارة الأرباح نظراً كونها تحد من استقلاليّتهم¹ .

ج _ الحوكمة المؤسسية : لقد وجدت الكثير من الدراسات أنّ الحوكمة المؤسسية تساهم في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي تحسين جودة الأرباح. فالحوكمة تعمل في تناسق وتكامل مع طرق اكتشاف إدارة الأرباح الأخرى للحد من هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على جودة أرباح المنشأة وأسعار أسهمها والتي تجعل قدرة المنشأة على الاستمرار مستقبلاً محل شك دائم .

فمفهوم الحوكمة المؤسسية يشير إلى مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم العلاقة بين إدارة المنشأة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، مما يساعد على وجود سوق يتمتع بكفاءة عالية وذلك عن طريق تعزيز الشفافية والافصاحات المناسبة، كما تساعد في تحقيق رقابة فاعلة على أداء المنشأة من أجل الوصول إلى معلومات عالية الجودة يمكن الاعتماد عليها² .

¹ - حمدان ، علام و أبو عجيبة ، عماد ، جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح ، مرجع سبق ذكره ، ص 163- 162 .

² - معراج ، هواري و آدم ، حديدي ، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية ، الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، مخبر مالية ، بنوك وإدارة أعمال ، 2012 م .

د _ استقلالية مجلس الإدارة : تشير الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين زيادة استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح المحاسبية، فقد توصلت دراسة (يوسف، 2012) حول " أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية " إلى :

1- يؤثر وجود غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين إيجابياً في معلومات الأرباح المحاسبية .

2- يؤثر قيام مجلس الإدارة بمهام رئيس الإدارة التنفيذية تأثيراً سلبياً في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية .

3- لا يؤثر حجم مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية .¹

2-3-6: العلاقة بين التدفقات النقدية وجودة الأرباح :

هناك اختلاف فيما إذا كانت الأرباح أم التدفقات النقدية هي الأكثر فائدة في تقييم جودة الأرباح. ومعظم الأكاديميين يتفقون أنّ التدفقات النقدية هي الأكثر موثوقية من الأرباح ، فالتكاليف الموجودة في التدفقات النقدية هي تكاليف حقيقية وليست مقدرة. عكس الأرباح التي تحتوي على الاستحقاقات. ومع ذلك هناك بعض المرونة في قائمة التدفقات النقدية يمكن أن تستغل من قبل المديرين عند القياس والإبلاغ عن التدفقات النقدية لا سيما عند تصنيف التدفقات ما بين النشاطات (التشغيلية ، الاستثمارية ، التمويلية) مع أنّ تلك المصروفات سوف لن تؤثر في إجمالي التدفقات النقدية للمنشأة ، لكنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية باعتبارها مقياساً للقدرة الكسبية للمنشأة² .

¹- يوسف ، علي ، " أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد الثاني ، 2012 م ، ص 251 – 240 .

²- المعيني ، سعد سلمان ، قياس جودة الأرباح في المصارف التجارية : دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، الكلية التقنية الإدارية في بغداد ، العدد 17، 2011 م ، ص 102.

2-3-7: نسب جودة الأرباح المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية :

من أهم النسب التي تستخدم لأغراض تقييم أرباح المنشأة ما يلي :

1- نسبة التدفق النقدي إلى صافي المبيعات Cash Flow To Sales Ratio :

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

نسبة التدفق النقدي إلى صافي المبيعات =

صافي المبيعات

هذه النسبة تعطي التدفق النقدي كنسبة مئوية من المبيعات، المبيعات المستخدمة في هذه النسبة هي صافي المبيعات والتي هي أساس عائدات المنشأة، هذه النسبة تهدف إلى إظهار كفاءة المنشأة في تحويل المبيعات إلى نقدية. ولا تصلح هذه النسبة لتطبيقها على المصارف لعدم وجود مبيعات ، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً للمنشأة .

2- مؤشر النقدية التشغيلية Operating Cash Index :

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

مؤشر النقدية التشغيلية =

صافي الربح بعد الضرائب والفوائد

هذه النسبة تفيد المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين في تقييم جودة أرباح المنشأة. وهي تقارن صافي الدخل المحسوب على أساس الاستحقاق مع النقدية من العمليات التشغيلية. وبشكل عام، ارتفاع هذه النسبة يعني أن نوعية الأرباح أفضل، تلك النسبة تشير أيضاً إلى مقدرة المنشأة على إنتاج النقدية داخلياً من أعمالها الجارية¹.

¹ - Samuel , Maxwell , " Cash Flow Ratios as a Measure of Performanc of Listed Companies in emerging economies : Chana example " ,2010, p 166.

3-مقياس النشاط التشغيلي Operating Index

$$\text{مقياس النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الربح التشغيلي}}$$

وهو يقارن التدفق النقدي التشغيلي مع ربح المنشأة قبل دفع ضريبة الدخل . وتوضح هذه النسبة مقدرة النشاطات التشغيلية في المنشأة على توليد الأرباح ¹ .

4- مؤشر العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي Cash Flow Return on Assets

$$\text{مؤشر العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

توضح هذه النسبة مقدرة موجودات المنشأة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، ولا تصلح هذه النسبة لتطبيقها على المصارف، ولكن تصلح لتطبيقها على المنشآت الصناعية التي تستثمر أموالها في الموجودات الثابتة ² . وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على كفاءة المنشأة في استخدام موجوداتها وحافزاً للمزيد من الاستثمار في المستقبل، وتشبه هذه النسبة معدل العائد على الموجودات باستثناء استخدام التدفقات النقدية بدلاً من رقم صافي الربح.

¹- Samuel , Maxwell , " Cash Flow Ratios as a Measure of Performanc of Listed Companies in emerging economies : Chana example " ,2010, p 265.

²- محمد ، آمال ، " مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد الرابع والثلاثون ، 2013 م ، ص 350 .

5- نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية Cash Flow Return On Equity

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

هذه النسبة تساعد المستخدمين في تقدير فيما إذا كانت المنشأة تحقق أرباح نقدية كافية من استثماراتها ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً على كفاءة المنشأة ¹. وتشبه هذه النسبة نسبة معدل العائد على حقوق الملكية ولكنها تحتسب باستخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بدلاً من رقم صافي الدخل .

6- نسبة التدفق النقدي للسهم Cash Flow Per Share Ratio

$$\text{نسبة التدفق النقدي للسهم} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط عدد الأسهم العادية}}$$

تشير هذه النسبة إلى التدفقات النقدية التشغيلية بالنسبة لكل سهم عادي، وعادة ما يكون هذا المعدل أعلى من العائد على السهم، وذلك لأن الإهلاك يخصم من الأرباح ولا يخصم من التدفقات النقدية كونه بند غير نقدي، وعلى المدى القصير تعد التدفقات النقدية للسهم مؤشراً أفضل على مدى قدرة المنشأة على اتخاذ قرارات بالتوسعات المستقبلية وسداد توزيعات الأرباح ².

¹- Norton , C ; Pagach , D ; Diamond , " Intermediate Accounting Financial Reporting and Analysis ",2007, p 213.

²- لطفي ، أمين السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 405 - 404 .

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

سيتناول هذا الفصل الجزء التطبيقي من الدراسة والذي يشمل جمع وتحليل البيانات المطلوبة للدراسة التطبيقية، وتحديد مؤشرات السيولة وجودة الأرباح المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية والتي ستدخل ضمن الاختبارات الإحصائية من أجل اختبار فروض الدراسة وسيتم عرض هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : لمحة عامة عن الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية المساهمة المغفلة .

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة .

المبحث الثالث : النتائج والتوصيات .

المبحث الأول

لمحة عامة عن الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية المساهمة المغفلة

1-1-3: التعريف بالشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية المساهمة المغفلة :

الشركة الأهلية للزيوت النباتية بحماة هي شركة مساهمة مغفلة تأسست بتاريخ 1995 / 7 / 3 وغايتها إقامة مشروع لإنتاج الزيوت النباتية والسمن النباتي وما يرتبط بهذه الصناعة من صناعات تنفرع عنها أو تكملها . وهي من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية .

رأسمال الشركة (1.5) مليار ليرة سورية، عدد أسهمها (15,000,000) سهم، القيمة الاسمية (100) جميع الأسهم مباحة وعدد المساهمين فيها (4291) مساهماً .

تساهم الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي و هي إحدى المؤسسات المنبثقة عن منظمات العمل العربي المشترك ب (40%) من رأسمال الشركة ، ويتوزع (60%) من أسهم الشركة على (3291) مساهماً جميعهم من صغار المساهمين حيث لا يتجاوز مساهمة الغالبية العظمى منهم ال (500) سهم .

يبلغ عدد العاملين في الشركة حوالي (324) عاملاً جميعهم مسجلون في التأمينات الاجتماعية

مصنع الشركة وفروعها :

أقيم مصنع الشركة على طريق حماة - حلب ، بالقرب من معمل الحديد وللشركة مكتب في مدينة حماة يتولى إدارة شؤون المساهمين وعمليات الاستيراد والتصدير والعلاقات الحكومية ، كما افتتحت الشركة فرعين للتسويق والمبيعات في كل من مدينتي دمشق وحلب .

أعضاء مجلس الإدارة :

رئيس المجلس : الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

نائب رئيس المجلس وخمسة أعضاء

الطاقة الإنتاجية :

- سمن نباتي : (30) ألف طن .
 - زيت نباتي : (دوار شمس + قطن) (10) ألف طن .
 - كسبة بذر القطن - قشرة بذور القطن - زغب بذر القطن (لنت) : الطاقة الإنتاجية للمصنع مبنية على استقبال وعصر (50) ألف طن بذر قطن ، لكن الكميات المستلمة سنوياً من بذر القطن تقل عن ربع هذه الكمية .
- تنتج الشركة حالياً خمس أنواع من السمون النباتية : (الفاخر - رغد - المزرعة - لجين - الزهور) وتختلف مكوناتها من نوع إلى آخر . وزيت القطن وزيت دوار الشمس اللذين تنتجها الشركة تباع بأحد الأسماء الخمسة المذكورة .
- المشاريع الجديدة :** تم التريث بإنشاء مشاريع جديدة بسبب الظروف العامة الراهنة .
- نظام الجودة :** أنهى فريق تدقيق نظام إدارة الجودة ISO 9001 عملية التدقيق لدى الشركة وقرر استمرار منح شهادة الجودة لعام 2012 .
- المصاعب التي تواجهها الشركة :** الأزمة العامة التي يواجهها القطر وتبعاتها الاقتصادية فيما يتعلق بتقلب سعر الصرف وصعوبة الاستيراد والنقل واستمرار المواد الأولية ، وعدم استثمار كامل الطاقة الإنتاجية لهذه الأقسام .

3-1-2: عرض نتائج أعمال الشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة :

قائمة المركز المالي للشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة في 31/12/ للأعوام التالية :						البيان
2014	2013	2012	2011	2010	2009	
						الموجودات
						أولاً : الموجودات الثابتة
1,501,722,804	1,494,327,826	1,491,984,971	1,489,164,413	1,483,492,183	1,466,552,841	إجمالي الموجودات الثابتة
(870,417,229)	(807,463,331)	(744,747,600)	(681,997,409)	(619,308,168)	(557,508,700)	يخفيض الاهتلاكات المتراكمة
631,305,575	686,864,495	747,237,371	807,167,004	864,184,015	909,044,141	صافي الموجودات الثابتة
0	0	0	0	344,927	0	المشروعات قيد التنفيذ
631,305,575	686,864,495	747,237,371	807,167,004	864,528,942	909,044,141	إجمالي الموجودات الثابتة
						ثانياً : الموجودات المتداولة
69,152,367	70,561,340	75,690,191	132,902,776	1,483,492,183	273,009,476	إجمالي الزبائن
(33,000,000)	(30,000,000)	(15,000,000)	(4,089,013)	(619,308,168)	(3,088,492)	يخفيض: مؤونة الديون المشكوك في تحصيلها
(2,285,995)	(2,285,995)	(2,507,119)	0	0	0	يخفيض: مخصص حسميات الزبائن الجامدة
33,866,372	38,275,345	58,183,072	128,813,763	161,096,143	269,920,984	صافي الزبائن
312,722,280	163,071,699	130,882,041	303,843,541	128,091,620	150,937,963	مخزون الموجودات المختلفة
412,701,228	252,804,723	305,737,451	402,726,688	219,046,724	304,929,895	مخزون الإنتاج قيد الصنع والتام الثانوي
261,654,524	457,233,506	0	1,786,000	53,410,860	17,417,440	الاعتمادات المستندية وأوامر الشراء ومؤهلاتها
0	0	0	16,829	16,829	16,829	أمانات لدى الغير
4,070,012	4,514,077	16,148,362	43,722,052	21,134,885	59,037,098	تأمينات وسلف وضم
30,513,516	11,848,970	6,883,650	4,190,800	3,682,151	6,849,893	حسابات مدينة مختلفة
(6,555,638)	3,734,897	6,001,396	5,348,303	1,096,555	8,487,092	أرصدة مدينة أخرى
1,250,691,888	995,400,927	879,851,122	209,120,422	254,616,277	69,751,150	النقد في الصندوق وفي المصرف
2,312,775,558	1,926,884,144	1,403,687,094	1,099,568,398	842,192,044	887,348,344	إجمالي الموجودات المتداولة
2,944,081,133	2,613,748,639	2,150,924,465	1,906,735,402	1,706,720,986	1,796,392,485	إجمالي الموجودات
						حقوق المساهمين والمطلوبات
						ثالثاً : حقوق المساهمين
1,500,000,000	1,500,000,000	1,500,000,000	1,500,000,000	1,500,000,000	1,500,000,000	رأس المال المكتتب به والمسدد

218,188,906	178,307,243	120,710,493	75,619,638	55,808,479	45,808,479	احتياطي قانوني
75,464,681	55,806,624	27,054,513	0	0	0	احتياطي اختياري
0	184,301,276	114,301,276	0	0	14,405,455	أرباح محتجزة
412,602,281	0	0	0	0	0	مكاسب غير محققة
285,000,000	375,000,000	225,000,000	150,000,000	90,000,000	75,000,000	أرباح السنة
2,491,255,868	2,293,415,143	1,987,066,282	1,725,619,638	1,645,808,479	1,635,213,934	إجمالي حقوق المساهم
						رابعاً : المطلوبات طويلة الأجل
0	0	0	0	10,727,200	21,454,400	قروض خارجية (الهيئة العربية
0	0	0	0	10,727,200	21,454,400	إجمالي المطلوبات طويلة الأجل
						خامساً : المطلوبات المتداولة
1,627,530	1,504,118	897,446	0	0	0	مؤونة مخاطرة سيارات
118,124,741	1,504,118	43,832,635	22,929,494	15,388,164	0	الأرباح المدورة المعدة للتوزيع
44,432,686	22,630,335	27,856,490	93,738,942	69,370	96,702,455	أقساط سندات وتسهيلات مصرفية مستحقة
200,000,000	100,000,000	0	0	0	0	سندات وتسهيلات مصرفية
0	0	305,233	1,761,469	1,241,652	1,482,674	الموردون
5,033,507	3,211,661	2,843,878	1,856,227	1,019,963	2,602,792	دائنون متنوعون
3,000,000	3,000,000	3,000,000	0	0	0	مسؤولية اجتماعية
2,000,000	2,000,000	732,030	1,167,813	221,817	0	حصة الصندوق التعاوني العمالي
19,940,831	29,500,000	23,000,000	7,500,000	5,000,000	5,000,000	مكافآت مجلس الإدارة وعمال الشركة
0	0	0	0	10,533	0	حسابات دائنة مختلفة
10,000,000	7,000,000	6,500,000	0	0	0	منحة العاملين السنوية
36,073,843	51,745,973	46,708,121	49,119,564	18,386,454	24,672,113	مصاريف مقدرة (مستحقة غير مدفوعة)
12,592,127	23,055,704	8,182,350	3,042,255	8,847,354	9,264,117	أرصدة دائنة أخرى
452,825,265	320,333,496	163,858,183	181,115,764	50,185,307	139,724,151	إجمالي المطلوبات المتداولة
2,944,081,133	2,613,748,639	2,150,924,465	1,906,735,402	1,706,720,986	1,796,392,485	إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

المصدر: من البيانات المالية المنشورة للشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة في موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

قائمة الدخل للشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة في 31/12 للأعوام التالية :						البيان
2014	2013	2012	2011	2010	2009	
						الإيرادات
1,940,923,576	1,222,365,186	1,780,432,790	1,430,474,655	1,263,196,815	1,476,956,852	صافي مبيعات الإنتاج التام
11,789,430	32,540,459	175,227,626	135,094,041	125,627,594	169,279,106	صافي مبيعات مخلفات لإنتاج
1,952,713,006	1,254,905,645	1,955,660,416	1,565,568,696	1,388,824,409	1,646,235,958	إجمالي الموارد
(134,663,702)	(91,044,337)	(107,834,875)	(121,285,755)	(132,410,045)	(148,343,108)	مخزون الإنتاج التام أول المدة
(9,269,237)	(15,826,665)	(55,867,406)	(80,212,288)	(16,354,168)	(8,114,367)	مخزون مخلفات أول المدة
(108,871,784)	(198,866,449)	(239,024,407)	(17,548,681)	(156,165,682)	(149,429,854)	مخزون قيد الصنع أول المدة
(252,804,723)	(305,737,451)	(402,726,688)	(219,046,724)	(304,929,895)	(305,887,329)	مج (مخزون أول المدة)
(50,149,315)	(49,868,499)	(49,871,541)	(49,588,648)	(36,164,023)	(34,618,339)	اهتلاكات وسائل الإنتاج
(1,535,595,584)	(653,494,393)	(1,266,418,791)	(1,437,509,938)	(1,073,523,689)	(1,460,259,335)	مستلزمات خدمات الإنتاج
(1,585,744,900)	(703,362,892)	(1,316,290,332)	(1,487,098,586)	(1,109,687,712)	(1,494,877,674)	مج . مصاريف الإنتاج
(1,838,549,623)	(1,009,100,343)	(1,719,017,020)	(1,706,145,310)	(1,414,617,607)	(1,800,765,003)	إجمالي تكلفة البضاعة المباعة
127,332,961	134,663,702	91,044,337	107,834,875	121,285,755	132,410,045	مخزون الإنتاج التام آخر المدة
29,586,138	9,269,237	15,826,665	55,867,406	80,212,288	16,354,168	مخزون مخلفات آخر المدة
255,782,129	108,871,784	198,866,449	239,024,407	17,548,681	156,165,682	مخزون قيد الصنع آخر المدة
412,701,228	252,804,723	305,737,451	402,726,688	219,046,724	304,929,895	مج . (مخزون آخر المدة)
(1,425,848,394)	(756,295,620)	(1,413,279,569)	(1,303,418,622)	(1,195,570,883)	(1,495,835,108)	صافي تكلفة البضاعة المباعة
526,864,61	498,610,025	542,380,847	262,150,074	193,253,526	150,400,850	إجمالي الدخل من عمليات التشغيل
						المصروفات

(39,532,146)	(20,470,637)	(32,927,637)	(30,176,410)	(33,547,817)	(33,547,817)	مصاريف البيع والتوزيع
(43,827,448)	(28,072,172)	(26,940,839)	(36,778,514)	(32,901,779)	(31,906,747)	مصاريف إدارية وعمومية
(31,503,870)	(13,766,069)	(10,614,224)	(1,431,750)	(4,574,815)	(8,008,425)	مصاريف مالية
(114,863,463)	(62,308,878)	(70,482,700)	(68,386,674)	(71,024,412)	(76,451,013)	مج (مصاريف البيع والإدارية والمالية)
412,001,148	436,301,147	471,898,147	193,763,400	122,229,114	73,949,837	صافي الدخل من عمليات التشغيل
4,815,480	196,940,016	23,883,881	16,516,008	6,307,872	22,392,936	إيرادات أخرى
0	0	0	0	(7,036,100)	(4,265,560)	مشتريات بغرض البيع
228,301,005	191,189,062	0	0	0	0	مكاسب غير محققة
(3,000,000)	(15,000,000)	(10,910,987)	0	0	0	مؤونة ديون مشكوك فيها
(3,000,000)	(3,000,000)	(3,000,000)	0	0	0	مسؤولية اجتماعية
(12,000,000)	(38,500,000)	(30,232,030)	(12,167,813)	(5,221,817)	(5,000,000)	مكافآت الإدارة والعمال وحصة الصندوق التعاوني
0	(773,660)	(730,458)	0	0	0	أعباء مخاطر سيارات
627,117,633	575,967,503	450,908,553	198,111,595	116,279,070	87,077,213	إجمالي الربح (الخسارة) قبل حجز الضريبة
(34,336,077)	(44,618,642)	(39,461,909)	(28,300,436)	(16,279,070)	12,343,729	ضريبة دخل الأرباح
592,781,556	531,348,861	411,446,644	169,811,159	100,000,000	74,733,484	صافي الربح (الخسارة) بعد حجز الضريبة

قائمة التدفقات النقدية للشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة في 31/12 للأعوام التالية						البيان
2014	2013	2012	2011	2010	2009	
627,117,633	575,967,503	450,908,553	198,111,595	116,279,070	87,077,213	الأرباح الصافية قبل حجز الضريبة
62,953,898	62,715,731	62,750,191	62,689,240	61,799,468	71,119,248	الاهتلاكات والإطفاءات
693,071,531	653,683,234	524,569,731	262,211,560	178,078,538	158,196,461	إجمالي التعديلات قبل التغيرات في رأس المال العامل
						أولاً: التدفق النقدي من النشاط التشغيلي
4,408,973	19,907,727	70,630,691	32,282,380	108,824,841	(162,658,644)	في إجمالي الزبائن
(149,650,681)	(32,189,658)	172,961,499	(175,751,921)	22,846,343	183,302,289	في مخزون الموجودات المختلفة
(159,896,505)	52,932,728	96,989,237	(183,679,964)	85,883,171	957,434	في مخزون الإنتاج قيد الصنع والتام والتأني
195,578,982	(457,233,506)	1,786,000	51,624,861	(35,993,420)	34,891,898	في الاعتمادات المستندية وأوامر الشراء ومؤناتها
0	0	16,829	0	0	(16,829)	في الأمانات لدى الغير
444,065	11,634,285	27,573,690	(22,587,167)	37,902,213	13,779,393	في السلف والتأمينات
(18,664,546)	(4,965,320)	(2,692,850)	(508,649)	3,167,742	(3,019,771)	في الحسابات المدينة المختلفة
(2,820,741)	2,266,499	(653,093)	(4,251,748)	7,390,537	11,450,365	في الأرصدة المدينة الأخرى
0	0	(129,096,859)	(82,458,670)	(74,017,291)	0	في الأرباح المدورة المستحقة التوزيع

0	0	0	0	0	(197,400,000)	السندات والتسهيلات المصرفية
0	0	0	0	0	60,925,216	أقساط السندات والتسهيلات المصرفية
0	(305,233)	(1,456,236)	519,817	(241,022)	218,549	في الموردين
123,412	606,672	897,446	0	0	0	مؤونة سيارات مسروقة
1,821,846	367,783	987,651	836,264	(1,582,829)	(138,923)	في الدائون المتنوعون
0	0	3,000,000	0	0	0	في المسؤولية الاجتماعية
0	1,267,970	(435,783)	945,996	221,817	(1,545,177)	في الصندوق التعاوني العمالي
(29,500,000)	6,500,000	15,500,000	2,500,000	0	366,354	في مكافآت مجلس إدارة و عمال الشركة
3,000,000	500,000	6,500,000	0	0	0	في منحة العاملين السنوية
0	0	0	(10,533)	10,533	0	في الحسابات الدائنة المختلفة
(50,008,207)	(39,580,790)	(41,873,352)	2,432,674	(22,564,729)	8,517,339	في المصاريف المقدرة
(10,463,577)	14,873,354	5,140,095	(5,805,099)	(416,763)	(31,036,110)	في الأرصدة الدائنة الأخرى
474,444,552	215,265,745	739,433,710	(123,110,924)	309,509,681	77,671,318	صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي
						ثانياً: التدفق النقدي من النشاط الاستثماري
(7,394,978)	(2,342,855)	(2,820,558)	(5,672,230)	(16,939,342)	(15,217,044)	في صافي الموجودات الثابتة

0	0	0	344,927	(344,927)	2,742,945	في المشروعات قيد التنفيذ
(7,394,978)	(2,342,855)	(2,820,558)	(5,327,303)	(17,284,269)	(12,474,099)	صافي التدفق النقدي من النشاط الاستثماري
						ثالثاً : التدفق النقدي من النشاط التمويلي
100,000,000	100,000,000	0	0	0	0	في السندات و التسهيلات المصرفية
(333,560,964)	(192,146,930)	0	0	0	(78,552,424)	في الأرباح الغير موزعة
21,802,351	(5,226,155)	(65,882,452)	93,669,572	(96,633,085)	0	في أقساط السندات والتسهيلات المصرفية المستحقة
0	0	0	(10,727,200)	(10,727,200)	(11,426,800)	في قرض الهيئة العربية
(211,758,613)	(97,373,085)	(65,882,452)	82,942,372	(107,360,285)	(89,979,224)	صافي التدفق النقدي من النشاط التمويلي
255,290,961	115,549,805	670,730,700	(45,495,855)	184,865,127	(24,782,004)	في النقد و ما في حكمه
995,290,961	879,851,122	209,120,422	254,616,277	69,751,150	94,533,154	النقدية بتاريخ 1/1
1,250,691,888	995,400,927	879,851,122	209,120,422	254,616,277	69,751,150	النقدية بتاريخ 31/12

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

3-2-1: اختبار الفرضية الأولى : لا تعد النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية فعالة في تقييم مستوى السيولة في المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها:

تتناول الباحثة في هذا الجزء من الدراسة أهم المقاييس النقدية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية المستخدمة في تقييم السيولة في الشركة الأهلية للزيوت النباتية ، وبالتالي تقييم قدرتها على السداد وقد تم احتسابها من واقع البيانات للقوائم المالية للشركة للفترة المدروسة : 2010,2011,2012,2013,2014.

المتغير التابع :

تعتبر نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول عن درجة مديونية الشركة حيث أنّ ارتفاع هذه النسبة يؤشر إلى انخفاض السيولة في الشركة وتناقص قدرتها على التمويل الداخلي واللجوء إلى الاقتراض في حين أنّ انخفاض هذه النسبة يؤشر بالعكس إلى اعتماد الشركة أكثر فأكثر على التمويل الداخلي من خلال توفر الأموال الذاتية لذلك وسنلجأ لاعتماد هذه النسبة كمتغير تابع (Y_1) حيث تظهر قيم هذا المتغير المحسوبة من بيانات الشركة على النحو التالي:

$$Y_1 \text{ لعام } 2010 = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{60,912,507}{1,706,720,986} \times 100 = 3.57 \%$$

$$\text{عام } 2011 = \frac{181,115,764}{1,906,735,402} \times 100 = 9.5 \%$$

$$\text{لعام 2012} = 100 \times \frac{163,858,183}{2,150,924,465} = 7.62 \%$$

$$\text{لعام 2013} = 100 \times \frac{320,333,496}{2,613,748,639} = 12.26 \%$$

$$\text{لعام 2014} = 100 \times \frac{452,825,265}{2,944,081,133} = 15.38 \%$$

متوسط السنوات = 9.67 %

المتغيرات المستقلة :

وهي مجموعة النسب التي تتجه الدراسة إلى اختبار قدرتها على تحليل وتفسير Y_1

المتغير التابع السابق وقد اقتصرَت الدراسة على المتغيرات التالية :

1- نسبة التغطية النقدية للديون المتداولة ، ونرمز له بالمتغير $(X_{1,1})$.

2- نسبة الفوائد المدفوعة ، ونرمز له بالمتغير $(X_{1,2})$.

3- نسبة التغطية النقدية لإجمالي الديون، ونرمز له بالمتغير $(X_{1,3})$

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

$$100 \times \frac{\text{متوسط الالتزامات المتداولة}}{\text{المتداولة}} = \text{نسبة التغطية النقدية للديون}$$

$$\text{في عام 2010} = 100 \times \frac{309,509,681}{102,157,456.5} = 302.97\%$$

$$\text{في عام 2011} = 100 \times \frac{-123,110,924}{115,650,535.5} = -106.45\%$$

$$\text{في عام 2012} = 100 \times \frac{739,433,710}{172,486,973.5} = 428.68\%$$

$$\text{في عام 2013} = 100 \times \frac{215,265,745}{242,095,839.5} = 88.91\%$$

$$\text{في عام 2014} = 100 \times \frac{474,444,552}{386,579,380.5} = 122.72\%$$

$$\text{متوسط السنوات} = 167.36\%$$

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

$$2\text{-نسبة الفوائد المدفوعة} = 100 \times \frac{\text{فوائد الديون}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}$$

فوائد الديون

$$\text{في عام 2010} = 100 \times \frac{309,509,681}{4,574,815} = 6,765.51\%$$

$$\text{في عام 2011} = 100 \times \frac{-123,110,924}{1,431,75} = -8,598.63\%$$

$$6,966.44\% = 100 \times \frac{739,433,710}{10,614,224} = \text{في عام 2012}$$

$$1,563.74\% = 100 \times \frac{215,265,745}{13,766,069} = \text{في عام 2013}$$

$$1,505.98\% = 100 \times \frac{474,444,552}{31,503,870} = \text{في عام 2014}$$

$$1,640.6\% = \text{متوسط السنوات}$$

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

$$100 \times \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط إجمالي الديون}} = \text{3- نسبة التغطية النقدية لإجمالي الديون}$$

$$278.72\% = 100 \times \frac{309,509,681}{111,145,529} = \text{في عام 2010}$$

$$-101.73\% = 100 \times \frac{-123,110,924}{121,014,135.5} = \text{في عام 2011}$$

$$428.69\% = 100 \times \frac{739,433,710}{172,486,973.5} = \text{في عام 2012}$$

$$88.92 \% = 100 \times \frac{215,265,745}{242,095,839.5} = \text{في عام 2013}$$

$$122.73 \% = 100 \times \frac{474,444,552}{386,579,380.5} = \text{في عام 2014}$$

$$204.16 \% = \text{متوسط السنوات}$$

الجدول رقم (1) المقاييس النقدية لتقييم السيولة في الشركة الأهلية للزيوت وقدرتها على سداد التزاماتها:

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط السنوات
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	309,509,681	(123,110,924)	739,433,710	215,265,745	474,444,552	323,108,552.8
متوسط الالتزامات المتداولة	102,157,456.5	115,650,535.5	172,486,973.5	242,095,839.5	386,579,380.5	203,794,037.1
فوائد الديون	4,574,815	1,431,750	10,614,224	13,766,069	31,503,870	12,378,145.6
متوسط إجمالي الديون	111,045,529	121,014,135.5	172,486,973.5	242,095,839.5	386,579,380.5	206,644,371.6
نسبة تغطية الديون المتداولة	302.97%	-106.45 %	428.68 %	88.91 %	122.72 %	167.36 %
نسبة الفوائد المدفوعة	6,765.51 %	-8,598.63 %	6,966.44 %	1,563.74 %	1,505.98 %	1,640.6 %
نسبة التغطية النقدية لإجمالي الديون	278.72 %	-101.73 %	428.69 %	88.92 %	122.73 %	204.16 %

تفسير النتائج :

1- نسبة تغطية الديون المتداولة تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية تكفي لتغطية التزاماتها المتداولة ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان وضع السيولة أفضل وكانت قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها أكبر ، وبدراسة الاتجاه العام لهذه النسبة نجد أنها متقلبة تقلباً كبيراً ، حيث بلغت (302.97%) في عام 2010 ، ثم انخفضت إلى (-106.45%) في عام 2011 وعادت وارتفعت ارتفاعاً كبيراً في عام 2012 حيث بلغت (428.68%) وانخفضت في عام 2013 إلى (88.91%) ثم عادت إلى الارتفاع في عام 2014 ، بالرغم من التقلب إلا أنَّ الشركة بشكل عام قادرة على مواجهة التزاماتها المتداولة من خلال التدفقات النقدية التشغيلية .

2- نسبة الفوائد المدفوعة تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على تغطية فوائد الديون من أنشطتها التشغيلية ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان وضع السيولة في الشركة أفضل ، وبدراسة الاتجاه العام لهذه النسبة نجد أنها متقلبة فقد كانت مرتفعة في عام 2010 حيث بلغت (6,765.7%) وانخفضت بشكل كبير في عام 2011 حيث بلغت (-8,598.63%) ثم عادت إلى الارتفاع في عام 2012 ، وانخفضت قليلاً في 2013 ، وبشكل عام كانت الشركة في معظم السنوات قادرة على تغطية فوائد ديونها من أنشطتها التشغيلية وهو مؤشر جيد على وضع السيولة في الشركة .

3- نسبة التغطية النقدية لإجمالي الديون: حيث تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على الوفاء بديونها الإجمالية دون الحاجة إلى تسيل الأصول، وبدراسة الاتجاه العام لهذه النسبة نجد أنها تقلبت بشكل كبير خلال الخمس سنوات المدروسة، فقد بلغت (278.72%) في عام 2010 وانخفضت في عام 2011 إلى (-101.73%) ثم ارتفعت بشكل كبير في عام 2012 حيث بلغت (428.69%) وانخفضت في عام 2013 حيث أصبحت (88.92%) وارتفعت قليلاً في عام 2014 .

ولتقديم صورة أفضل للحكم على دور النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم وضع السيولة في الشركة وقدرتها على السداد ، قامت الباحثة بإجراء تحليل إحصائي لمتغيرات الفرضية باستخدام أسلوب تحليل الارتباط ثم يتم قبول الفرضية أو رفضها .

نتائج تحليل الارتباط : Correlations

بناءً على نتائج تحليل الارتباط الذي يبين العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير من المتغيرات المستقلة فقد جاءت نتائج هذا الاختبار كما هو وارد في الجدول التالي :

الجدول رقم (2) نتائج تحليل الارتباط بيرسون بين النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية (المتغيرات المستقلة) ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول (المتغير التابع):

المتغير التابع		المتغيرات المستقلة
مقياس إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول		
معامل الارتباط (R) Pearson	مستوى المعنوية Sig	
- 0.250	0.685	نسبة التغطية النقدية للديون المتداولة ($X_{1,1}$)
- 0.420	0.482	نسبة الفوائد المدفوعة ($X_{1,2}$)
- 0.202	0.745	نسبة التغطية النقدية لإجمالي الديون ($X_{1,3}$)

بناءً على الجدول رقم (2) نجد ما يلي :

1- هناك علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين المتغير التابع (إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول) وبين كل من المتغيرات المستقلة نسبة التغطية النقدية للديون المتداولة ($X_{1,1}$) ونسبة التغطية النقدية لإجمالي الديون ($X_{1,3}$) ، ولكنها غير معنوية عند مستوى دلالة 5%.

2- هناك علاقة ارتباط عكسية بين المتغير التابع (إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول) والمتغير المستقل نسبة الفوائد المدفوعة ($X_{1,2}$) ، ولكنها غير معنوية عند مستوى دلالة 5%.

وبناءً على النتائج السابقة المستندة إلى نتائج تحليل الارتباط نقبل الفرضية الأولى لا تعد النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية فعالة في تقييم مستوى السيولة في المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها. وقد يكون ذلك عائداً لظهور صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية سالباً بشكل استثنائي ووضع الشركة الخاص في فترة الدراسة.

2-2-3: اختبار الفرضية الثانية : لا تعد النسب المالية المستخرجة من قائمة

التدفقات النقدية فعالة في تقييم جودة الأرباح :

المتغير التابع :

هناك الكثير من نماذج قياس جودة الأرباح وستعتمد الباحثة على مقياس المستحقات الكلية (Total Accruals) إلى إجمالي الأصول ونرمز له (Y_2) ، إذ أنّ ارتفاع هذا المقياس يشير إلى انخفاض في جودة الأرباح ، وبالعكس عند انخفاض هذا المقياس يشير إلى ارتفاع في جودة الأرباح .

$$TACC = EBXI - CFO$$

TACC المستحقات الكلية للشركة

EBXI الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المتكررة

CFO صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ¹ .

المستحقات الكلية لعام 2010

$$122,229,114 - 309,509,681 = -187,280,567$$

المستحقات الكلية لعام 2011

$$193,763,400 - (-123,110,924) = 316,874,324$$

المستحقات الكلية لعام 2012

$$471,898,147 - 739,433,710 = -267,535,563$$

المستحقات الكلية لعام 2013

$$436,301,147 - 215,265,745 = 221,035,402$$

¹ Collins , Daniel and Hribar , Paul , " **Errors in Estimating Accruals : Implications for Empirical Research** " , University of Iowa , and the Stanford Summer Research Camp , 2000.

المستحقات الكلية لعام 2014

$$412,001,148 - 474,444,552 = -62,443,404$$

المستحقات الكلية

$$\text{—————} = Y_2$$

إجمالي الأصول

$$- 187,280,567$$

$$- 10.9 = 100 \times \frac{\text{—————}}{1,706,720,986} = Y_2 \text{ لعام } 2010$$

$$316,874,324$$

$$16.6 = 100 \times \frac{\text{—————}}{1,906,735,402} = Y_2 \text{ لعام } 2011$$

$$-267,535,563$$

$$-12.4 = 100 \times \frac{\text{—————}}{2,150,924,465} = Y_2 \text{ لعام } 2012$$

$$221,035,402$$

$$8.4 = 100 \times \frac{\text{—————}}{2,613,748,639} = Y_2 \text{ لعام } 2013$$

$$-62,443,404$$

$$2.1 = 100 \times \frac{\text{—————}}{2,944,081,133} = Y_2 \text{ لعام } 2014$$

المتغيرات المستقلة :

وهي مجموعة المقاييس التي تتجه الدراسة إلى اختبار قدرتها على تحليل وتفسير المتغير التابع (جودة الأرباح) وقد اقتصرَت الدراسة على المتغيرات التالية :

- 1- نسبة التدفق النقدي إلى صافي المبيعات ، ونرمز له بالمتغير $(X_{2,1})$
- 2- نسبة النقدية التشغيلية ، ونرمز له بالمتغير $(X_{2,2})$
- 3- مقياس النشاط التشغيلي ، ونرمز له بالمتغير $(X_{2,3})$
- 4- مؤشر العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي ، ونرمز له بالمتغير $(X_{2,4})$
- 5- نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية ، ونرمز له بالمتغير $(X_{2,5})$
- 6- نسبة التدفق النقدي للسهم ، ونرمز له بالمتغير $(X_{2,6})$

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

$$1 - \text{نسبة التدفق النقدي إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

$$\text{لعام 2010} = 100 \times \frac{309,509,681}{1,388,824,409} = 22.28 \%$$

$$\text{لعام 2011} = 100 \times \frac{-123,110,924}{1,565,568,696} = -7.86 \%$$

$$\text{لعام 2012} = 100 \times \frac{739,433,710}{1,955,660,416} = 37.81 \%$$

$$17.15 \% = 100 \times \frac{215,265,745}{1.254,905,645} = \text{لعام 2013}$$

$$24.29\% = 100 \times \frac{474,444,552}{1,952,713,006} = \text{لعام 2014}$$

متوسط السنوات = 18.73 %

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

$$100 \times \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الربح بعد الضرائب}} = \text{نسبة النقدية التشغيلية}$$

صافي الربح بعد الضرائب

$$309.51\% = 100 \times \frac{309,509,681}{100,000,000} = \text{لعام 2010}$$

$$-72.49 \% = 100 \times \frac{-123,110,924}{169,811,159} = \text{لعام 2011}$$

$$179.71 \% = 100 \times \frac{739,433,710}{411,446,644} = \text{لعام 2012}$$

$$40.51 \% = 100 \times \frac{215,265,745}{531,348,861} = \text{لعام 2013}$$

$$\text{لعام 2014} = 100 \times \frac{474,444,552}{592,781,556} = 80.03 \%$$

متوسط السنوات = 107.45 %

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

$$3\text{- مقياس النشاط التشغيلي} = 100 \times \frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}$$

صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب

$$\text{لعام 2010} = 100 \times \frac{309,509,681}{116,279,070} = 266.17 \%$$

$$\text{لعام 2011} = 100 \times \frac{-123,110,924}{198,111,595} = -62.14 \%$$

$$\text{لعام 2012} = 100 \times \frac{739,433,710}{450,908,553} = 163.98 \%$$

$$\text{لعام 2013} = 100 \times \frac{215,265,745}{575,967,503} = 37.37 \%$$

$$\text{لعام 2014} = 100 \times \frac{474,444,552}{627,117,633} = 75.65 \%$$

متوسط السنوات = 96.2 %

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

$$100 \times \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{مؤشر العائد على الموجودات}$$

309,509,681

$$18.13 \% = 100 \times \frac{309,509,681}{1,706,720,986} = \text{لعام 2010}$$

-123,110,924

$$-6.45\% = 100 \times \frac{-123,110,924}{1,906,735,402} = \text{لعام 2011}$$

739,433,710

$$34.37 \% = 100 \times \frac{739,433,710}{2,150,924,465} = \text{لعام 2012}$$

215,265,745

$$8.23 \% = 100 \times \frac{215,265,745}{2,613,748,639} = \text{لعام 2013}$$

474,444,552

$$16.11\% = 100 \times \frac{474,444,552}{2,944,081,133} = \text{لعام 2014}$$

متوسط السنوات = 14.07 %

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

$$100 \times \frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة العائد على الملكية من} = 5-$$

$$18.81\% = 100 \times \frac{309,509,681}{1,645,808,479} = \text{لعام 2010}$$

$$-7.13\% = 100 \times \frac{-123,110,924}{1,725,619,638} = \text{لعام 2011}$$

$$37.21\% = 100 \times \frac{739,433,710}{1,987,066,282} = \text{لعام 2012}$$

$$9.38\% = 100 \times \frac{215,265,745}{2,293,415,143} = \text{لعام 2013}$$

$$19.04\% = 100 \times \frac{474,444,552}{2,491,255,868} = \text{لعام 2014}$$

$$15.46\% = \text{متوسط السنوات}$$

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

$$6- \text{نسبة التدفق النقدي للسهم} = 100 \times \frac{\text{متوسط عدد الأسهم العادية}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}$$

$$\text{لعام 2010} = 100 \times \frac{309,509,681}{3,000,000} = 10,316.98\%$$

$$\text{لعام 2011} = 100 \times \frac{-123,110,924}{3,000,000} = -4,103.69\%$$

$$\text{لعام 2012} = 100 \times \frac{739,433,710}{15,000,000} = 4,929.55\%$$

$$\text{لعام 2013} = 100 \times \frac{215,265,745}{15,000,000} = 1,435.11\%$$

$$\text{لعام 2014} = 100 \times \frac{474,444,552}{15,000,000} = 3,162.96\%$$

$$\text{متوسط السنوات} = 3,148.18\%$$

الجدول رقم (3) المقاييس النقدية لتقييم جودة الأرباح في الشركة الأهلية للزيوت :

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط السنوات
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	309,509,681	(123,110,924)	739,433,710	215,265,745	474,444,552	323,108,552.8
صافي المبيعات	1,388,824,409	1,565,568,696	1,955,660,416	1,254,905,645	1,952,713,006	1,623,534,434
صافي الدخل	100,000,000	169,811,159	411,446,644	531,348,861	592,781,556	361,077,644
الربح التشغيلي قبل الفوائد و الضرائب	116,279,070	198,111,595	450,908,553	575,967,503	627,117,633	393,676,871
إجمالي الموجودات	1,706,720,986	1,906,735,402	2,150,924,465	2,613,748,639	2,944,081,133	2,264,442,125
حقوق الملكية	1,645,808,479	1,725,619,638	1,987,066,282	2,293,415,143	2,491,255,868	2,028,633,082
متوسط عدد الأسهم العادية	3,000,000	3,000,000	15,000,000	15,000,000	15,000,000	10,200,000
نسبة التدفق النقدي إلى صافي المبيعات	22.28 %	- 7.86 %	37.81 %	17.15 %	24.29 %	18.73 %
نسبة النقدية التشغيلية	309.51 %	-72.49%	179.71 %	40.51 %	80.03 %	107.45 %
مقياس النشاط التشغيلي	266.17 %	-62.14 %	163.98 %	37.37 %	75.65 %	96.2 %
مؤشر العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي	18.13 %	-6.45%	34.37 %	8.23 %	16.11 %	14.07 %
نسبة العائد على الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية	18.81 %	-7.13 %	37.21 %	9.38 %	19.04%	15.46%
نسبة التدفق النقدي للسهم	10,316.98 %	-4,103.69%	4,929.55%	1,435.11%	3,162.96 %	3,148.18 %

تفسير النتائج :

1- نسبة التدفق النقدي إلى صافي المبيعات : تهدف هذه النسبة إلى إظهار كفاءة المنشأة في تحويل المبيعات إلى نقدية ، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مؤشر إيجابي للمنشأة ، وبدراسة الاتجاه العام لهذه النسبة نجد أنها تقلبت تقلبات كبيرة حيث بلغت (22.28%) في عام 2010 ثم انخفضت في عام 2011 إلى (-7.86%) ثم ارتفعت بشكل كبير في عام 2012 حيث بلغت (34.37%) ثم انخفضت في عام 2013 حيث بلغت (17.15%) ثم ارتفعت قليلاً في عام 2014 .

2- نسبة النقدية التشغيلية تقارن هذه النسبة صافي الدخل المحسوب على أساس الاستحقاق مع النقدية من العمليات التشغيلية ، وارتفاع هذه النسبة يعني أن نوعية الأرباح أفضل ، وبدراسة الاتجاه العام لهذه النسبة نجد أنها تقلبت تقلباً كبيراً وخاصة في بداية سنوات الدراسة ، حيث بلغت (309.51%) في عام 2010 ، ثم انخفضت إلى (-72.49%) في عام 2011 ، ثم ارتفعت ارتفاعاً كبيراً في عام 2012 حيث بلغت (179.71%) ثم انخفضت في عام 2013 وأصبحت (40.51%) وارتفعت في عام 2014 إلى (80.03%) .

3- مقياس النشاط التشغيلي : تقارن هذه النسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي مع ربح المنشأة قبل دفع ضريبة الدخل ، وتوضح هذه النسبة مقدرة النشاطات التشغيلية في المنشأة على توليد الأرباح ، وارتفاع هذه النسبة يعني أن نوعية الأرباح أفضل ، وبدراسة الاتجاه العام لهذه النسبة نجد أنها تقلبت تقلباً كبيراً ، حيث كانت مرتفعة في عام 2010 بلغت (266.17%) ثم انخفضت انخفاضاً كبيراً في عام 2011 وبلغت (-62.14%) ، ثم ارتفعت كثيراً في عام 2012 حيث بلغت (163.98%) ثم انخفضت في عام 2013 وبلغت (37.37%) وارتفعت في عام 2014 إلى (75.65%) .

4- مؤشر العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي : توضح هذه النسبة مقدرة المنشأة على توليد تدفق نقدي تشغيلي ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً على كفاءة المنشأة في استخدام موجوداتها وحافزاً للمزيد من الاستثمار في المستقبل ، وبدراسة الاتجاه العام لهذه النسبة نجد أنها كانت متقلبة خلال سنوات الدراسة فقد بلغت (18.13 %) في عام 2010 ثم انخفضت في عام 2011 إلى (-6.45%) ثم ارتفعت في عام 2012 حيث بلغت (34.37 %) وانخفضت في عام 2013 إلى (8.23 %) ثم ارتفعت قليلاً في عام 2014 إلى (16.11%) .

5- نسبة العائد على الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية : هذه النسبة تساعد المستخدمين في تقدير فيما إذا كانت المنشأة تحقق أرباحاً نقدية كافية من استثماراتها ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً على كفاءة المنشأة ، وبدراسة الاتجاه العام لهذه النسبة نجد أنها كانت متقلبة حيث بلغت (18.81 %) في عام 2010 ثم انخفضت إلى (-7.13%) في عام 2011 وارتفعت في عام 2012 حيث بلغت (37.21%) وانخفضت في عام 2013 إلى (9.38 %) وارتفعت قليلاً في عام 2014 .

6- نسبة التدفق النقدي للسهم : وتشير هذه النسبة إلى التدفقات النقدية التشغيلية لكل سهم ، وارتفاع هذه النسبة مؤشر إيجابي ، وبدراسة الاتجاه العام لهذه النسبة نجد أنها كانت متقلبة ، حيث بلغت (10,316.98 %) في عام 2010 ، ثم انخفضت في عام 2011 إلى (-4,103.69%) وارتفعت في عام 2012 وأصبحت (4,929.55%) ، ثم انخفضت قليلاً في عام 2013 ، وارتفعت قليلاً في عام 2014 .

ولتقديم صورة أفضل للحكم على دور النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح ، قامت الباحثة بإجراء تحليل إحصائي لمتغيرات الفرضية باستخدام أسلوب تحليل الارتباط ثم يتم قبول الفرضية أو رفضها .

نتائج تحليل الارتباط : Correlations

بناءً على نتائج تحليل الارتباط الذي يبين العلاقة المتغير التابع وكل متغير من المتغيرات المستقلة، فقد جاءت نتائج هذا الاختبار كما هو وارد في الجدول التالي :

جدول رقم (4) نتائج تحليل الارتباط بيرسون بين النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية (المتغيرات المستقلة) وبين مقياس المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول (المتغير التابع) :

المتغير التابع		المتغيرات المستقلة
مقياس المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول		
Sig	معامل الارتباط (R) Pearson Correlation	
0.060	-0.863	نسبة التدفق النقدي إلى صافي المبيعات (X _{2,1})
0.022	-0.931	نسبة النقدية التشغيلية (X _{2,2})
0.017	-0.942	مقياس النشاط التشغيلي (X _{2,3})
0.028	-0.918	مؤشر العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي (X _{2,4})
0.037	-0.901	نسبة العائد على الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية (X _{2,5})
0.038	-0.899	نسبة التدفق النقدي للسهم (X _{2,6})

1- هناك علاقة ارتباط قوية جداً وعكسية بين مقياس المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول ونسبة التدفق النقدي إلى صافي المبيعات X_{2,1} ، حيث كان معامل الارتباط (R = - 0.863) ولكنها غير معنوية حيث مستوى المعنوية (Sig = 0.060) وبالتالي ليست معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

2- هناك علاقة ارتباط قوية جداً وعكسية بين مقياس المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول وبين نسبة النقدية التشغيلية (X_{2,2}) ، حيث معامل الارتباط (R = -0.931) ومستوى المعنوية (Sig = 0.022) ، وهذا يدل على قدرة نسبة النقدية التشغيلية في قياس جودة الأرباح .

3- توجد علاقة ارتباط قوية جداً بين مقياس المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول ومقياس النشاط التشغيلي (X_{2,3}) ، حيث معامل الارتباط (R = -0.942) ومستوى المعنوية (Sig = 0.017) ، والعلاقة عكسية بين المقياسين ، وهذا يدل على قدرة مقياس النشاط التشغيلي على قياس جودة الأرباح .

4- توجد علاقة ارتباط قوية جداً بين مقياس المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول ومؤشر العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي ($X_{2,4}$)، حيث معامل الارتباط ($R = -0.918$) ومستوى المعنوية ($\text{Sig} = 0.028$) ، والعلاقة عكسية بين هذين المقياسين ، وهذا يدل على قدرة مؤشر العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي في قياس جودة الأرباح .

5- توجد علاقة ارتباط قوية جداً بين مقياس المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول ونسبة العائدات على الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية ($X_{2,5}$) ، حيث معامل الارتباط ($R = -0.901$) ومستوى المعنوية ($\text{Sig} = 0.037$) ، والعلاقة عكسية بين هذين المقياسين ، وهذا يدل على قدرة نسبة العائدات على الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية على قياس جودة الأرباح .

6- توجد علاقة ارتباط قوية جداً بين مقياس المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول ونسبة التدفق النقدي للسهم ($X_{2,6}$) ، حيث معامل الارتباط ($R = -0.899$) ، ومستوى المعنوية ($\text{Sig} = 0.038$) ، والعلاقة عكسية بين هذين المقياسين ، وهذا يدل على قدرة نسبة التدفق النقدي للسهم على قياس جودة الأرباح .

وبناءً على النتائج السابقة المستندة إلى نتائج تحليل الارتباط يتم رفض الفرضية الثانية وبالتالي :
تعد النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية فعالة في تقييم مستوى جودة الأرباح .

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

تبين الباحثة فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال القسمين النظري والعملي من هذه الدراسة والتوصيات التي تراها مناسبة في ضوء هذه النتائج.

3-3-1: النتائج :

- 1- يجب عدم الاعتماد الكامل على قائمة الدخل وحدها عند اتخاذ القرارات ، وذلك لأنها تعتمد نظام الاستحقاق الذي يعتمد على المخصصات والتقييمات الذاتية .
- 2- هناك أهمية كبيرة لقائمة التدفقات النقدية وبالأخص في معرفة مصادر التدفق النقدي .
- 3- هناك أهمية كبيرة لفهم وتحليل قائمة التدفقات النقدية كونها توفر معلومات خالية من التضليل .
- 4- نتائج مصفوفات معامل الارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة للفرضية الأولى HO1 :
 - هناك علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين المتغير التابع (إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول) وبين كل من المتغيرات المستقلة نسبة التغطية النقدية للديون المتداولة ونسبة التغطية النقدية لإجمالي الديون، ولكنها غير معنوية عند مستوى دلالة 5%.
 - هناك علاقة ارتباط عكسية بين المتغير التابع (إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول) والمتغير المستقل نسبة الفوائد المدفوعة ، ولكنها غير معنوية عند مستوى دلالة 5%.
- 5- نتائج مصفوفات معامل الارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة للفرضية الثانية HO2:
 - توجد علاقة ارتباط قوية جداً وعكسية ولكنها غير معنوية بين مقياس (المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول) كمقياس لجودة الأرباح في الشركة وبين نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي المبيعات .

- هناك علاقة ارتباط قوية جداً وعكسية ذات معنوية إحصائية بين مقياس (المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول) كمقياس لجودة الأرباح في الشركة وبين كلاً من نسبة النقدية التشغيلية ومقياس النشاط التشغيلي ونسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي ونسبة العائدات على الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية ونسبة التدفق النقدي للسهم .

وبناءً على ما سبق:

- يتم قبول الفرضية الأولى وبالتالي لا تعد النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية فعالة في تقييم مستوى السيولة في المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها.
- رفض الفرضية الثانية والقبول بالفرضية البديلة القائلة بأن النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية فعالة في تقييم جودة الأرباح.

3-2: التوصيات :

1- ضرورة حساب النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية جنباً إلى جنب مع نسب الربحية والسيولة التي تعد على مبدأ الاستحقاق وذلك نظراً لأهمية هذه المقاييس في تقييم جودة الأرباح .

2- ضرورة إعطاء قائمة التدفقات النقدية مزيداً من الاهتمام لما لها من دور في مساعدة متخذي القرارات والجهات المستخدمة للقوائم المالية المنشورة وما تتضمنه من معلومات تعكس قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح .

3- التركيز على الربح النقدي أكثر من الربح المحاسبي في التحليل المالي .

4- إجراء المزيد من الدراسات عن أهمية النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء المنشآت باستخدام عينات كبيرة وذلك من خلال دراسة عدة شركات من ذات القطاع أو من قطاعات مختلفة.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

1 - الكتب العربية :

- أبو عويضة ، هاني ، " قائمة التدفقات النقدية " ، دار الفكر ، سورية ، 2011 م .
- آل شبيب ، دريد كامل ، " مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 م .
- اسماعيل ، اسماعيل ومحمد ، منير شاكور ونور ، عبد الناصر ، " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات " ، عمان : مطبعة الطليعة ، 2000 م .
- الحسني ، صادق ، " التحليل المالي والمحاسبي " ، عمان : دار مجدلاوي للنشر ، 1998 م
- الخلايلة ، محمود ، " التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية " ، عمان : دار وائل ، 2010 م .
- الدهراوي ، كمال الدين ، " المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية " ، المكتب الجامعي الحديث ، 2007 م .
- الشمخي ، حمزة و الجزراوي ، ابراهيم ، " الإدارة المالية الحديثة " ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 1998 م .
- القاضي ، حسين وحمدان ، مأمون ، " نظرية المحاسبة " ، جامعة دمشق ، 2003 م
- المصري ، أحمد ، " قائمتا التدفقات النقدية والدخل والإنفاق " ، سورية : دار الرضا للنشر ، 2002 م .
- بريهام ، أوجين وإبرهاردت ، ميشيل ، " الإدارة المالية – النظرية والتطبيق العملي " ، ترجمة سرور علي إبراهيم سرور ، الرياض : دار المريخ ، 2009 م .
- برغام ، أوجين ، ترجمة وإعداد : فتوح ، محمود وعبد الكريم ، محمد وعبد الكريم ، عمر ، " الإدارة المالية (1) مفاهيم أساسية : تقييم الأدوات المالية " ، شعاع للنشر والعلوم ، سورية ، حلب ، 2010 م .

- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، عمان ، الأردن ، 2006 م .
- حجازي ، محمد عباس ، " قوائم التدفقات النقدية " ، القاهرة : دار نهضة مصر للطباعة ، 1998 م .
- حماد ، طارق ، " الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية " ، الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2010 م .
- حماد ، طارق ، " موسوعة معايير المحاسبة " ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس : الدار الجامعية ، 2008 م .
- حماد ، طارق ، " التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية " ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 1998 م .
- دهمش ، نعيم حسني ، " القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً : قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية " ، عمان : معهد الدراسات المصرفية ، 1995 م .
- فلوح ، صافي واسماعيل ، اسماعيل ومرعي ، عبد الرحمن وحمزة، محي الدين، "تحليل القوائم المالية" ، مطبعة الروضة ، جامعة دمشق ، 2009 م .
- لطفي ، أمين السيد ، " التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 م .
- معايير المحاسبة ، جمعية المحاسبين القانونيين في سورية ، 2004 م .
- محمد عقل ، مفلح ، " مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي " ، عمان: دار أجنادين للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006 م .
- مطر ، محمد ، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني " ، عمان : دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، 2010 م .

2- الدوريات:

- الجبر ، يحيى بن علي ، العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والمراجع الخارجي : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية ، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، 2012 م .
- الحلبي ، نبيل ، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 22 ، العدد الأول ، 2006 م .
- السلمان ، أحمد ، تطور جودة المعلومات المحاسبية : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية ، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، 2012 م .
- المعيني ، سعد سلمان ، قياس جودة الأرباح في المصارف التجارية : دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، الكلية التقنية الإدارية في بغداد ، العدد 17، 2011 م .
- حمدان ، علام ، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : دليل من الشركات الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ،الجامعة الأهلية في المنامة ، المجلد العشرين ، العدد الأول ، 2012 م .
- حمدان ، علام وأبو عجيبة ، عماد ، جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح ، المجلة العربية للمحاسبة ، 2012 م .
- جاموس، مصطفى ، قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 1999 م .
- دحدوح ، حسين ، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 24 ، العدد الثاني . 2008 م .
- رياض أحمد ، سامح محمد رضا ، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات المساهمة المصرية ، دراسة تطبيقية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 8 ، العدد 4 ، 2012 م .

- سالم ، عبد الرزاق وخشارمة ، حسين ، المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 34 ، العدد 2 ، 2007 م .
- العطوط ، سامح مؤيد والظاهر ، مفيد ، أثر مقاييس التدفقات النقدية في تفسير العوائد السوقية العادية للأسهم ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد الحادي والعشرون ، تشرين الأول ، 2010 م .
- الغصين ، راغب ، " المعيار المحاسبي الدولي السابع " ، جمعية المحاسبين القانونيين السورية ، 2003 م .
- قدومي ، ثائر والكيلاني ، قيس ، " استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية : دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي والدخل " ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، عمان ، الأردن ، 2003 م .
- محمد ، آمال ، " مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد الرابع و الثلاثون ، 2013 م .
- مطر ، محمد وعبيدات ، أحمد ، " دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية " ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 3 ، العدد 4 ، 2007 م .
- معراج ، هوارى وآدم ، حديدي ، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية ، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، مخبر مالية ، بنوك وإدارة أعمال ، 2012 م .
- يوسف ، علي ، " أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد الثاني ، 2012 م .

3- الرسائل العلمية :

- أحمد ، سامر ، فعالية المقاييس المحاسبية والنقدية في تقييم الأداء في المنشآت الفندقية : دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، جامعة دمشق كلية الاقتصاد ، 2011 م.
- الخولاني ، كمال ، مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بفشل الشركات ، دراسة تطبيقية على إحدى الشركات الصناعية في سورية ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، جامعة دمشق كلية الاقتصاد ، 2010 م .
- الديب ، حسام ، دور التدفق النقدي الحر في تقييم الأسهم : دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، جامعة دمشق كلية الاقتصاد ، 2011 م .
- الدينوري، سالمي، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية : دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج الخضر ، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2009 م .
- السيد أحمد ،عبد الناصر، الأهمية النسبية للنسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، كانون الثاني، 2008 م .
- العفيري، فؤاد، " تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التمويلية في اليمن "، رسالة دكتوراه محاسبة غير منشورة ، جامعة دمشق ، 2006 م .
- اللوزي ، خالد ، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان ، رسالة ماجستير محاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2013 م .
- الهباش ، محمد يوسف ، استخدام مقاييس التدفق والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية : دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2006 م .

- درغام ، سوزان ، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) : دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين . " ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية - غزة ، 2008 م .

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :

1- الكتب :

- Charles T . Horngren ; Walter T . Harrison. J , " **Accounting** " , United States of America Prentice Hall , 2005 .
- Dechow , Patricia and Schrand , Catherine , " **Earning Quality** " , The Research Foundation of CFA Institute , The United States of America , 2004.
- Ernst & Young , " **International GAAP 2013 : Generally Accepted Accounting Principles** " , John Wiley , London , UK , 2013 .
- Gibson , C. H , " **Financial Statement Analysis** " , 12 edition , New York : South-western , 2009 .
- Gibson , C. H , " **Financial reporting and analysis using financial accounting information** ".New York : South-western , 2009 .
- Goyal , Alok and Goyal , Mridul , " **Accounting for Managers** " , Vaibhav Printers , Delhi , 2009.
- Libby , R ; Libby , P ; Short , D . " **Financial Accounting** " , New York: McGraw: Hill , 2001
- Norton , C ; Pagach , D ; Diamond , " **Intermediate Accounting Financial Reporting and Analysis** " , Second edition , Houghton Mifflin Company : USA , 2007 .
- Nour , Abdul Naser ; Jaffarulla , " **Financial Accounting in English** " , Jordan , almassira, 2009 .

- Perks ; Robert , " **Financial Accounting Understanding and Practice** " , Second edition , New York: McGraw: Hill , 2007 .
- Solomon, Paul , " **Financial Accounting: A new Persective**", Boston : Irwin , 2004 .
- Thomas P . E ; " **Fundamental Financial Accounting Concepts**", France : Mc Graw – Hill Ryerson , 2005 .
- Thomas R . D ; Roland E . D ; Charles J . D , " **Intermediate Accounting**", Mc Graw – HillCollege , 2001 .
- Weygandt, J . J ; Kieso , D . E ; Kimmel , P . D . " **Financial Accounting** ", Third edition . United States Of America : John Wiley & Sons ,2000.
- Williams , J .R ; Haka , S .F; Bettner , M . S ; Carcello , J . V . " **Financial Accounting**", 12 Edition. , New York : McGraw: Hill, 2006 .
- Wild , J ; Subramanyam ; Halsey, R . F. " **Financial Statement Analysis** " , 9 Edition , New York : McGraw : Hill , 2007 .

2- الدوريات الأجنبية :

- Bellovary , Jodi and Giacomino , Don and Akers , Michael , " **Earnings Qualty : It's Time to Measure and Report** " , The CPA Journal , The New York State , 2005.

- Collins , Daniel and Hribar , Paul , " Errors in Estimating Accruals : Implications for Empirical Research " , University of Iowa , and the Stanford Summer Research Camp , 2000.
- Dechow , Patricia and Ge , Weili and Schrand , Cathrine , " **Understanding Earning Quality : A review of the proxies , their determinants and their consequences** " , Center for Accounting Research at the University of N ote Dame . 2009.
- Dechow , Patricia and Schrand , Catherine , " **Earning Quality** " , The Research Foundation of CFA Institute , The United States of America , 2004.
- Dastgir , Mohsen and Sajadi , Hossien and Akhgar , Omid , " **The Association Between Components of Income Statement , Components of Cash Flow Statement And Stock Returns** " , Business Intelligence Journal , 2009.
- Engle , Carole , " **Evaluating the Liquidity / Cash Position of an Aquaculture Business : Using Cash Flow Statements** " , Aquaculture / Fisheries Center , University of Arkansas at Pine Bluff , 2012 .
- Jooste , Leonie , " **Cash flow ratios as a yardstick for evaluating financial performance in African businesses** " , Journal of Managerial Finance , University of Wollongong , Dubai , 2006 .
- Kirkham , Ross , " **Liquidity Analysis Using Cash Flow Ratios and Traditional Ratios : The Telecommunications Sector in Australia** " , Journal of New Business Ideas & Trends , University of the Sunshine Coast , Queensland , Australia , 2012.
- Nasir , Norita and Abdullah Shamsul Nahar , " **Information Provided by Accrual and Cash Flow Measures in Determining**

Firms` Performance : Malaysian Evidence " , American Journal of Applied Sciences , Malaysia , 2004 .

- Noor , Mahmoud and Nour , Abdulnaser and Musa , Shkairi and Zorqan , Saleh , " **The Role of Cash Flow in Explaining the Change in Company Liquidity "** , Journal of Advanced Social Research , Isra University , Jordan , 2012.
- " **International Accounting Standard 7 "** , EC Staff Consolidated Version , 2010 .

3- الرسائل العلمية :

- Chotkunakitti , Porntip , " **Cash Flows and Accrual Accounting in Predicting Future Cash Flows of Thai Listed Company "** , Degree of Doctor of Business Administration , Southern Cross University , Australia , 2005 .
- Samuel , Maxwell , " **Cash Flow Ratios as a Measure of Performanc of Listed Companies in emerging economies : Chana example "** Degree of Doctor of Philosophy ,St Clements University , Turks and Caicos Islands , 2010 .

ثالثاً : المراجع الإلكترونية :

- الجهماني ، عمر ، " **قائمة التدفقات النقدية "** ، صحيفة الوقت البحرينية ، العدد 1283 ، 2009 .
- السهلي ، محمد بن سلطان ، " **جودة الأرباح : في السوق السعودية "** ، الاقتصادية الالكترونية ، العدد 4492 ، 2006 .

- eBook , " **Intermediate Accounting** " , McGraw_ Hill Higher Education , 2011 .